عبد الغفور

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او للاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد من
اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام
حمده تعالى سبحانه يلايمه الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
سپاس وستايش قوله لله اى للحمد بجنس الى لا يخفى ما فى ترك التصريح باسم
سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى ان الحمد يليق
بغيره تعالى وتعليق الحمد بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التى تجلب الطبايع اليه
لكون الجديد لذيذا قوله والصلوة اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جنابه سبحانه
قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله
تعالى على عباده للتبليغ ولظهور ما ذكرنا فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه
سبحانه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة قوله وعلى آله اهل بيته
قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار
او صحب بكسر الحاء ككبد واكباد او مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على
افعال قوله المتأدبين بآدابه الادب الكلام واشتمن حد هر جنبه سراى الذين ثبت
فيما بينهم التأدب بآدابه والانصباغ بصبغة اخلاقهم فى ذاته صلى الله عليه وسلم قوله
فيما اى ما يتلى عليك قوله فوايد جمع فايدة من القيد يعنى انچه گرفته وداده شود از
مال و دانش قوله بحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه
وانما سمى الحق الخفى مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء فى الكافية للمبالغة او النقل
او التأنيث باعتبار ان الكتاب رسالة قوله كالعلامة ثم زاده للمبالغة ولم يطلق على
الله سبحانه مع انه اجدر بذلك لئلا يوهم التأنيث قوله فى الشرق والمغارب كناية
عن جميع الارض كما فى قوله تعالى رب المشارق والمغارب ووجه الجمع ان للشمس
من اول السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطلعا وهى مائة واثنان وثمانون ثم
تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا
كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى سبحانه رب المشرقين ورب المغربين والتثنية
بناء على ارادة مشرقى الذهاب والعود الى او لبين لا لكل وكذا حال المغربين قوله

الاحكام

عمده نحوی



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم … في كل حمد من الازل الى الابد من
اي حامد كان ويحتمل ان يكون … بين المصدرين فان مقام
حمده تعالى سبحانه بلايقه … يحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
سپاس وستايش قوله … الى لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه
سبحانه من التعظيم والاجلال … لانه يذهب الى ان الحمد بحمد
غير تعم وتعليق الحمد … الموصوف التي تجلب الطبائع اليه
ليكون الحمد لذاته قوله والـ … الخبر نازلة من علو جنابه سبحانه
قوله على نبيه من النبوة … عبارة عن الشأن لعلة الله
تعالى على عباده للتبليغ … لقبه وجه ترك التصريح باسمه
سبحانه صلى الله عليه وسلم … قوله وعلى آله اهل بيته
قوله واصحابه جمع صاحب … بسكون الحاء كنهر واشهاد
او صحب بكسر الحاء كتمر واشمار … قيل منه ان فاعلا لا يجمع على
افعال قوله المتناوبين باداب … جمع سراي الاين ثبت
فيما بينهم التاوب باداب والانصاب … صلى الله عليه وسلم قوله
فيه اي ما بين … قوله فوائد … الحجة كرفقة ودادة شود انز
مار وداتش قوله بحل مشكلات … من الاشكال بمعنى الاشتباه
واسماه بمعنى الحق … الكافية للمبالغة او النقل
او التأنيث باعتبار ان الكتاب … للمبالغة ولم يطلق على
الله سبحانه مع انه … في ان رب المغارب كناية
عن جميع الارض كما في قوله … المغارب وتوجيه الجمع ان للشمس
من اول السرطان الى اول الجدي … مائة واثنان وثمانون ثم
تعود الى سطالعها كذلك وكذا … التثنية المشرق والمغرب ايضا
كناية عن جميع الارض كما في قوله … المشرقين ورب المغربين والتثنية
بناء على ارادة مشرقي الذهاب … وكذا حال المغربين قوله

الاحكام

عمده تحریر



الشيخ خواجه قوله تغمده الله بغفرانه قال قدس سره في الحاشية التغمد التستر اعتبر بمعنى ستر الله

ماكان منه بغفرانه اللائق بجنابه الناشي من محض فضله من غير سابقة عمل و يكون ان يجعل كناية

عن الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه وجعله مشتملا له قال في التاج التغمد كنانه پوشيدن غلاف

من التجريد او لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه تعالى ما ذكرنا كما في قوله تعالى اسرى بعبده

ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار

وسطها وهي من كل شيء اوسطه وعبارة التاج بحبوحه ميان سراي قوله

لنظمها النظام رشته كشيدن جواهر ... المعاني المتناثرة

الى الالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان ... كالدرر

الصفاء والغلاء وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة قوله في سلك التقرير السلك رشته والتقرير

قراردادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين

عقد واريد رشته يا شبه وجه دان والتحرير نقش خط بر كاغذ والمراد الكتابة والاضافة

كاضافة السلك قوله للدول الغير الغير نزار ... قوله ضياء الدين يوسف

كشف البث ومساويه كانه يهتدى به الى الدين قوله عن موجبات التاليف والتاسف التاليف

دريغ خوردن واندوه كين شدن والتاسف دريغ و درد خوردن قوله لانه لهذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية اي لانه غاية التسبب والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائية اي يكون باعثه وكما

فيكون شبيهة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق

جعل الاسباب موافقا للمطلوب قوله اليه سپرده بودن و خود سپرده كردن قوله ونعم الوكيل

الوكيل بگوي كار بي گذارنده والجملة عطف على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف او

عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله ما ضمانه تنبيها الى

كنايه الخ اي ... ذلك الجعل كسر النفس وذلك الكبر ... ان كنا من ...

لا من حيث اشتماله على ... في مرتبة كتب السلف حتى يلزم ... فالحكم

فانهم ثم ... يعتنون ... وما هو في مرتبة كتبهم لكنه يعني توهم ترك

الامتثال بالحديث الدال على ... وهو ان كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم

اي اقطع اي لا ... بقوله ولا يلزم وحاصله ان الاولوية التلفظ سواء كان مع

الكتابة او لا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام

وبدأ

ضياء

وبدأ بتقسيمها ايضا لانه من تتمة تعريفهما او التحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله

لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث

انهما منسوبة اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انه اقسامهما و

فيه اشارة الى انهما موضوعا النحو ردا على من قال ان موضوعه الكلمة او الكلام

لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلف

قوله قدم اليه التعريف اي لم يتصور لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من

حيث انهما منسوبة اليهما ولا ثبت وجوب التصور بها عرفا فالتحصيل ما هو الواجب

ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف التعريف كل شيء على التصور

اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم ... بالقياس الى المتعلم ان

قبل التعليم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريف لان الامر التعريف ... الا ما يعلمه

الى الطلب قلنا لا يلزم من لزوم علمه الى الطلب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون

المتعلم معاندا ... مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل

المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون

افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه اي ... سواء

نظر الى افرادهما او الى مفهومهما ... التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى ان

التقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافق في التقديم الوجودات

الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي ان التقدم بحسب الوجود الذهني

اذا قدم في الكتابة توافقت في التقديم الوجودات ما عدا الخارجي قوله قيل هي الكلام

مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في اصل المدلولات الثلاثة

واشتمالهما على الحروف الاصلية مرتبة او غير مرتبة او اشتمال الثاني اكثر حروف الاصلية

مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وفيه اشارة الى تجدد في الاشتقاق بقوله

قيل وذلك لان التاثير المناسب لان التاثير بالجرح تاثير بحجة الالم ولا يخفى ان

هذه المناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثيرهما انفسهما

بقرع الاسماع ونقش الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال و

الانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف

واللام والميم فان تقاليبها كلها للدلالة على قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم كلها منه وفي الاقدام ريبًا ان تاثير ما للقوة المفهومة من جوهر تلك المادة

قوله وهو الجرح الجرح بالفتح الجيم خسته كردن قوله وقد عبر بعض الشعراء لعل ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم خستكى والسنان سر نيزه وعصاو تيزي الا النياموغرا بهم ادن في حنين واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا فوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قوله والكلم الطيب مأول ببعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث في زمان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس في الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي اولا يطلق عليه في اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة لقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظة وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للافراد المنتشرة وليس التاء فيها في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وثمرتين قوله ولا منافاة بينهما في جواب على التقدير تنزل و تسليم لما شاء قوله بجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبعية او نوعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصصت بما بالمصطلح التي صارة الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس

سكانت

قوله

قوله اللفظ في اللغة الرمي ورمي الشيء من الفم والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا بقه بلزم على هذا النقد بحذف وج للنوى عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه للتنبيه على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الى محل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كغفس والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ شعبة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي على انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قولهم او حكما يدخلها قوله الا ان ثم اما قيد به تقريبا لتصوير التلفظ من الفهم قوله او حكما اي تلفظا حكميا وذلك فيما يترك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق ويراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله وفي تسمية العام باسم الخاص قوله او مركبا قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي قوله اذ ليس من اي مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد بالاحكام الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده حقيقة والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة في اعلم تعقد

وجوده في الخارج يتلفظ به الان ن قوله وكلمات الله تعالى داخلة اي في اللفظ
بمقتضى هذا التعريف لانهما مما يتلفظ به الان ن في بعض الاحيان والكلمات
بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليها او لان من شانها ان يتلفظ بهما الان ن
او لانهما مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعليه القياس كلمات الملائكة والجن
لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الان ن مغاير بالشخص لما يتكلم الحق
سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول في التدقيق فليس غير ما نقف اليه عند الادباء
فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه
اذا ثبت ان الكلمات الله تعالى قيام به وهو يخالف ما عليه المحققون او تقص
بما في علمه من الكلمات او بما يظهر على الان ن قوله والنعب جمع نعبة وهي ما ينعب
لتعيين مسافة او طريق قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل
فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب التعسف
التعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز
بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله
علما ادخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال بقطعه واما لان ما قوله لعدم الاشتقاق
مطابقة الخبر للمبتدا ومشروط بثلثة شروط الاشتقاق او ما في حكمه والاسناد الى الضمير الراجع
الى المبتدا وعدم ما هو التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت بهما الثلثة باسرها قوله الوضع
في اللغة جعل الشيء في جهة فكان الواضع يجعل المعنى جهة اللفظ قوله تخصيص شيء
ملحوظا بخصوصه او بعمومه كما في المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظا بالخصوص
او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المجاز لان الحرف الاول لم يقصد جعله في جهته بل قصد المعنى
به بتوهم انه مجعول له ان قلت الكلمات الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف
لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين لوجوده في كليهما والكلمات داخلة على
المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده
في كليهما قال الى صاحب الجزء الباقي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن
الايجاب عنه بتجريد التخصيص عن جهة السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل
لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مرتبة لم يتحقق في

في

في الازمنة المرتبة الاوضاع الا المجهول الواحد والمجهول الى الواحد وبان التخصيص
اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثاره جعل ذلك المرادف
لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد
ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما او ضع له خاصا قوله بحيث
اي حال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مفهوم الشرطية بجملة
وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب قوله متى اطلق وسمع او احس به
بغير السمع وفيه تنبيه على تعميم الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والافكلنج
ان ابقه متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص
الى الشرطية قلنا لا بعد كل البعد ان يقع في الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة
ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة من العالم ان لا يبقى الدلالة من
العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه
ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد الشبهة تحصيل الحاصل قوله
يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا
وضع الاسماء المتضمنة بمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا
كالاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف قوله واجيب ولا يجاب
بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لو حظ حالة وضعه ولا شبهة في
تحقيقه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق الخ اشارة الى غاية الجعل وهذا
الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقع يعني لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق
الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله المعنى ما يقصد بشيء
ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فقد دخل
فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي او غير ما كما اذا استعملت واريد حقيقة
وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء قوله اسم مكان من المصدر المعلوم او
المجهول قوله او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر النقل فيه
فيرتفع مؤنة النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي جنح اليه على هذا
الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال الشدة بمعنى المحقق فيكون

معنى الكلام ومعنيه واحدة قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون المراد تخصيص
شيء بدون الشرطية ايضا لانهما قيد مقيس الى الشيء المتروك فذكره مستلزم لتركها
وبذكر المعنى بعده سمي الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع
وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مالا يتصور لاشتماله عليه لا لانه لا حاجة
اليه كما قيل وان ذهاب الى التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الموضوع مجازا كما قيل لقربه من
الحقيقة ولشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع على ان ذكر
الالفاظ مغني عن الموضوع اذ ما من لفظ الا له موضوع فلا فائدة في ذكره الا التعلق به قوله لمعنى
والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولك ان
تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت حروف الهجاء اي حروف التهجي التي نعدها في
كالف باتا وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكال المذكور بانه
ليس بينهما اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة
الى الالفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انهما مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة
وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل
الى الالفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله
فليس هناك اي في مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزء اللفظ
من حيث انه جزء لفظ مع حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس
لك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزء بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى
قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع الى اخره وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه
معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدر يا او في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة
ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا قبله وانما قال الحكم
مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما يرتكب في مثل من قتل
قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في اللفظ قوله ومعناه ح ما لا يدل جزء وما ح منه
حيث انه لا يدل جزء على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة
اللفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف

الى ان صفة اللفظ بالذات وبالعرض المعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة ايضا
في تقديمه الوضع على الافراد او كانه لاحسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما
يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى بصيغة الماضي فاشعر صيغة السبق الزماني للحق
المرتبي قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع الا فلت لو كان حالا منه لكان بحسبه كما
في ضربت قائما زيدا قبله لان سلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبته
الحال وهي التاخير عن الفاعل والمفعول به ولا بن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة
على تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة للفظ بالذات او ادا
تغير المعنى على التقدير جعله حالا مما يليه ولا خفاء في ان افراد المعنى يأول الى افراد اللفظ
قوله او من المعنى منع الشيخ الرضي في تجويز الحال عن النكرة من غير الشرائط المذكورة
لا يقال لو كان حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول ذاك اذا لم يكن صاحب
الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف
في الايضاح قوله فانه مفعول للفعل والاسم واسطة في كونه مفعولا له ومعمولا له فالعامل
عامل الى او صاحبها قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع
النوعي كما اشرنا اليه قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان
لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والقاء ه
وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع كمسلمات ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة
الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا
مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لا كانت بزيادة تلك
الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسبت الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى
نون انفعل قوله واعراب باعراب واحد كان المراد باعراب معنى يشمل الحركة
الاعرابية والبنائية والى حمل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة الا ليق فان
الجزء الاخير في قائمة لم يستحق الاعراب بل التاء هو المستحق للاعراب فهو
قائمة فجعل المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر
في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان
المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان

علامة التثنية والجمع بالواو والنون فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل قوله مع انه موجب

باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة ونعد الاعراب ليس الا نعد المقتضي ه

ه ولا نعد المقتضي

في كلمة واحدة في اطلاق الاحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي تقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار

الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره يحكي كما في تابط شرا ولما كان

الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر الاعراب في الجزء الفارغ لما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء

في الغير نفسه فليس لعبد الله على الا اعراب واحد قوله ولا يخفى اي اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة

احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك

الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعده تسمية الا فتراح لفظة واحدة

بل في اعراب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يفهم لفظة واحدة هكذا قالوه

وفيه انه ان اراد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف

لم نكرر ها عنه

الاكثر من الكلمات وان اريد بالنوع وحدة مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة

فلا يدل اللفظة عليها ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا

شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان

يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فيخرج عنها عبد الله

اي وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت اللفظ للمرة والمفهوم منها

ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به

قوله كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين

فيخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين قوله ويعني

مثل قائمة وبصري الى قوله دخلا اي مسامحة ومجازا قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث

يفهم منه شيء آخر وهي ثلاثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل الجاعل وطبيعية ان كانت

بسبب طبع وكالدال عنه الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك

كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع دير من زيد حال مشاهدته لم يظهر

دلالة اوله بدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم حالتئذ بالمشاهدة لا من اللفظ

اللفظ قوله اي منقسمة الى ثلاثة اقسام السرفي تثليث القسمة تباين احوال الاقسام و

اختلافها في مادة وصورة للكلام قوله منحصرة يفهم من السكوت في معرض بيان الحصر

الاق م ويتعلق به قوله لانها قبل في الحصر عقلي والتوجيه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر

بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان اثبت من انه عقلي فالظاهر انه قطعي اولى بس

تلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيم ان قوله اما من صفتها فيل التقدير

بكذا الاول ما ليس اولا الثاني والا انهما اما ذات والا ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع

السليم غاية القبول اما تقديره الى ال بوالدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة والقول

بان الثالث حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل

على الثالث لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها والثالث لا يصح حمل عدم الدلالة عليها

مع ان الضرورة الى دعت الى التقدير اي انما التشاءت من الثالث فالاليق التاويل

فيه لا في الاول واما تقدير الذات في كل ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان تدل بمعنى

الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان

في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه

اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

او مركب اليها قال الثاني الحرف استيناف لانه لما قال ما كذا او كذا كان سائلا قال

ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستثنائية و

لك ان تعطف او لا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول

الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه قوله اي جانب

مقابل للاسم والفعل لم يقل في جانب من الكلام لانه قد يقع جزءا له نحو زيد لا حجر

قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بقيدها في الفهم عنها المعتبر المقارنة في الفهم عنها

الكلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كضرب مقصودا او

ما يكون بينه وبين الزمان نسبة في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم

لكن لا يكون فهمه عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ اما

من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو تحركت السين حذفت

الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعد ما ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة

الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه والا نبر في العلم

قوله من الوسم وبعد الاشتقاق سمي وجمع على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان

فعله وسم وجمعه اوسام وادراك القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون من

قبل تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض التنبيه من لا يجد به الاشارة او للعطف على الخبرية الانها او للعطف على العلية الاختصار الذي افادة الدليل اي علم اختصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجه الحصر وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال
قال بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته قال
حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة الكل الى واحد الفهم بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها على حقيقه قد سبق في بحث الاضافة منا انه لا يلتزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد من فرد منها للتبعيض والباء الجر صفة لفرد واحد قوله وليس هذا بحد بل هذا رسم فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب من الاشتراك ومما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا حقا بحد الرسم قوله والله در الشيخ الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب قال به ثم جاز ان يقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه تعالى اي عزه لا يقدر عليه احد نقلت اللام للتعجب الدر اللبن والمعنى تعجبوا من اللبن ام رب به كاعلا في العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات العالية قال الكلم لم يعطف على السابق لانه فذلك اخر من الكلم قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاما كاعطي عطاء مع انه في الكل ما يعطى قوله اللفظ المتضمن الكلمات باسرها قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اخت العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل وجعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر بجميع الكلمتين بالاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين واذا جعلت بمعنى احتيج الى التاويل لئلا يلزم كون المتضمن بالكسر الكلمتان والباقية والمتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء متضمنه ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل التثنية جزء الكلام ويلزم ان لا يكون الكلام لفظ حقيقة بل بحكمه ولو لم يجعلها جزء له كما في الشرح احتيج الى التاويل قوله فقد يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احد الكلمتين الى اخر احد الكلمتين او نسبة مدلول احد الكلمتين قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية بالجملة وقوع معتد موقعه لا لتكلف كما يخرج عنه الاسناد والذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا اقام لوازم الاسناد اليه من خواص الاسم قال ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم لوجب الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد فيخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير

عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب بحيث يفيد المخاطب اي من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها لم يكن لاهل العرف مجال لتخطئته ونسبته الى القصور في باب الافادة فقد خلا عنه الاسناد في الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة فخلا عنه الاسناد في الجملة التي علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات المعرفة اما المركب من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي محكيا بها عن الواقع قوله انشائية اي غير محكي بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة لان الشبه في تلك المركبات جملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال فهو المفرد قوله اعني خاتم الاب او دار قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدلالة في ذهن السامع حكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلت ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى مستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها منسية وبه الاقدام في ذلك مثلا يقول من حروف الجر وضرب فعل ماضي وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه ان لا يكاد يتحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او وصفا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته قال ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلم لا الى تعريفه او الى المتضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلم ولبعض ولان قوله والاتيان اشارت الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله اي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك في قولك تحقق

قوله

اي لو لم يكن الخطاب على انها

ولا لنا

للاسم

مسوق للكلام

العام في ضمنه الخاص فلا بد من الجار والظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق
جزء شبه التقديم قوله او في ضمن اسم اه انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية
لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة
الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقدير اوهو المنقول الى الاشارة قبل التقدير او بعده
قوله اي كلمة والادخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم
من اقسام الكلمة قوله كاين في نفسه جعل صفة لمعنى سواء ارجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعل
ظرفا لغوا الدل او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته و
على الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعله بمعنى الباء خلاف المذهب
المختار ومجازا غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته
بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في
دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه لقصوره الى انضمام الى الغير وذلك
الاحتياج قبل الوضع الا يرى على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة الاخرى
بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية
يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع في
ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة
وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا
في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل والفاعل قال ما دل على معنى
اي ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله قوله كقولك الدار في نفسها اي الدار
الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او تنسب اليها في الحكم في حد ذاتها
لا باعتبار امر خارج عنها من كونها وسط في البلد او قريبة من بيت فلان هو اعترض
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف ما دل على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى
في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل
يقال الا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصوده ان المودى في الموضعين
واحد بل المقصود ذلك لان كون المعنى ملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير
قائمة لان ينسب الى البحر مع كونه منشاء لحكمها وكذا حكمها بل المقصود التشبيه فيها
باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا قوله كما ان في الخارج موجودا

اي كما

اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن
قد يكون تابعا للامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس وتظهيره وجه
لاستعمال لفظة في وهو انه لما شبه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع
له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى
المستقل لما شبه بالجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما
يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره قوله والة لملاحظة غيره يعني
المعنى بغيره والمراد هو المتعلق قوله فلا يصلح شيء منهما اي الصالح لهما لا يكون الا ما
هو الملتفت بالذات بعينه قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله
من غير حاجة الى ذكره لان التعلق الاجمالي الذي لا بد منه للابتداء وهو شيء
ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا
لتبع كفت الدلالة بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلق الكلم
بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة في الدلالة عليه من الة على اخرى قوله وهذا
هو المراد بقولهم ان للاسم الحرفي ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة
انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا
انفكت وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف
او انتقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان
للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل
معها المعنى اليه فكان قالب الحرف كظرف خالي فلا يقال معناه فيه بل يقال انه
في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو
هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة قوله وجعله الة لتعريف حالهما
اي لتعريف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن نسبة
بينهما قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل
الا بذكره اي لا يمكن ان يتعقل السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان
تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما
وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات والعموم فيحضرتهما
اليه

للمعنى

ملحوظا في نفسه

ماكان وضعه عاما الا انه لخصوص بدون ضميمة وهي مستفادة بحسب الموضوعات
كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير
ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم قوله ولفظه من موضوعة لكل واحد
من جزئياته لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه
مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية
كما قيل لانها اخص لمفهوم الابتداء اذا لوحظت تبعا والاثبات الافراد لما لا شبهة
عليه الظاهر ايضا انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يصح ح معنى حرفيا قيل ان المعنى من
ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يابى عن الالتفات
اليه قصدا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعنى
او في كلمة اخرى هي عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة في معنى الاخير اي كون المعنى
ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وتنبيها على ما يحولك
لامتياز الحرف عن اخويه قوله وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع
الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتهما الخ قوله لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام
وخلف والاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي
صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما
يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءا له او لا مما يدل عليه كتب او خارجا عنه كما
الظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني قوله لكن لما
جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ في
مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بحذف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في المطلق
وان يستفاد الخصوصية من الضميمة مع الضميمة ولا يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء او البصرة وفيه تامل
قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى جعله بجواز
غير متعارف واراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل [illegible] باعتبار اشتماله على
النسبة غير مستقل ثم يحتاج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قال الا باحد الازمنة الثلاثة مقترنا به قبله وبعده
وشهرة امرها كفت مؤنة التفسير قوله وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد بعدم

الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع
الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب
فدخل فيه جرّيد ويشكر علامين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة في
الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال
لان معانيها المقترنة بالازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم
عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة
باحد الازمنة الثلاثة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ ثانية
وتلك المعاني الثانية غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول والمكن
ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل بالوضع الاول خرجت عنه تلك الافعال
لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يقارنه ضعفه الاشارة وهو بحسب الوضع
الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع
فدخل فيه جرّيد ويشكر علامين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة الثلاثة
ودخل ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب
الوضع الا لبق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول
بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية للافعال المنسلخة في اصل المعاني الانشائية
بعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا الحكم
ايضا منا شبهة اسماء الافعال بانها مع المصادر التي لوحظت معها الافعال والا بانها
موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ الرضي العربي الى الى ص
وكما يقول صه مع انه لم يخطر ببالهم لفظ اسكت قوله فدخل فيه اسماء الافعال الذي جعلهم
على ان قالوا انها ليست بافعال انها لقبها للافعال صيغة وقبولا لما لم يقبل الافعال
كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو
رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر الرواد مصدر ارود اي ارفق
تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان تصغيرا قليلا قوله او غير صريح الم

استعماله مصدرا لكنه شبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونهما منقولة الى معاني الافعال من اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولا التقائهما مع اخواتهما من نحو رويد زيد **قوله** على وزن فوفوة مصدر قوفي فاصل بهيات هيهية كقوقية قال قدس سره في الحاشية الدحاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاء على تفعلل فعللة وفعلالا **قوله** امامك زيدا اي تقدم عليك زيدا اي الزم **قوله** فانه على تقدير الشرط اكد وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس **قوله** من خواصه جزء مقدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ولا يبعد ان يقال يفهم حينئذ ان التنكير اقل من المتروك **قوله** جمعها الصيغة جمع الكثرة على كثرتها الى بنجا وتراه العشرة قالوا انها تبلغ قريبا الى ثلثين **قوله** ومن للتبعيضية بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفردة لكانت ابتدائية التعالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان للابقال يفهم منه انه لو جمع يات بمن لكان الكلام صحيحا لكنه عارض عن التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول الا انه لزوم ذلك لان سلم عدد انما اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في حال القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الآخر فلذلك مجاز غير عزيز **قوله** وخاصة النسبي الخ يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزء السلب والاثبات ليقال يوجد في غيره ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذ قيد (ب) ينبغي عن ركن التعريف لان المقصود امتيازه عن جميع ما عداه وهو الجنس والعرض العام والكران تخصيص لفظ الياء بحمل النسبة في الانثال ولا ينقران الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظه كما كان هذا هذه كورات عنهما ان قيل المسامحة مشهورة وهي ذكر الخ او واراد المشتق **قوله** وحرف اللام الى اللام باعتبار وقوله واما دلالتك فلان المبادر في الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بسبب الالقاف والالقاف للاسم والاقربية **قوله** اي لام التعريف احترازا عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها الى المضاف او للعهد الخارجي او الذهني والتقرير بان الواقع لابان للاستغراق اللفظية **قوله** لكان شاهد في لغة حمير اي قبيلة من طي دخلها على حرف النداء وكذا يترجى ليظهر اختصاصه بالاسم فقد فان القائل للنداء ليس الا بعض الاسماء **قوله** في شعر هو عليه الصلوة والسلم في جواب حمير قال ليس من امبر امصيام في امسفر **قوله** لعدم شهرته والاختصاص ببعض اللغات وجواز ان يقال ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **قوله** دون اخبار اللام اشارة الى منع اختيار اللام على حرف التعريف

ادفي اختيار اللام على الالف فقط او في اختياره اللام على حرف الالف واللام بهذه الاشارة **قوله** هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيوافق النقيضان في الدال ويوافق البلاغة **قوله** زيد شاملها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة مطلوبة فيها لكثرة استعمالها **قوله** الى انها لا كهل والف لو لم يكن كهل لكان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عدمه قد سبق **قوله** الى انها الهمزة لطيفه مشيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لا للتعيين مع مسمعت من بعض الافاضل ناقلا من بعض شروح المفصل الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه في التعيين المعنى المستقل وضمير في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي **قوله** يدل على اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه ان اريد بالمطابقة معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها الدلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسا اللهم الا ان يقال في التعليل وان اقتضى جوازا جواز دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه الى انه الى اقتضيا وضعه بخلاف الاسم فان كلنا حالتيه سوية او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **قوله** وكذا الكسائر الخواص الخمسة اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن للاختصاص بحروف الجر وهي كثيرة والتنوين للاختصاص اصنافه ومعانيها والاضافة للاختصاص بكونها مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه للاختصاص بكونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومبتدأ واليه لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة منبتة على المعاني لا توجد غيرها من الخواص **قوله** ومنها دخول الجر اراد بالجر ما هو الاثر الدال على الاضافة اليه وحينئذ يكون عطف على اللام لفظا ومحلا ولو اريد به الجر المصدري فمجرور كان عطف على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين اللام مناسبة التقابل لانها اذا اجتمعا فانه كان التنوين متأخرا في الوجود واما تقديم

فان محل اللام الرفع على انه فاعل قوله دخول لانه من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل

الأمر عليهما فلان المصدر موقعها أما تقدير اللامية على ما بقي فلانهما لفظية فلم يظهر
من المعنوية في الدلالة على الاختصاص وأما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه
مدار الكلام والتضمنه خواص كثيرة **قوله** لانه اشر حرف الجر أي حرف اشرة الجر أو حرف
يجر معنى الفعل الى الاسم بعضه الاول حرف الجزم **قوله** وأما الاضافة اللفظية أي أما
الجر الذي ليس اثر الجركما في الاضافة اللفظية ها فلانها فرع أو لانه لا يكون الا فيما
اذا كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك **قوله** بان تختص ببيان اللمي لعله
بانها مقصورة على وجهين احدهما ان تختص بقسم مقابل للاسم والذي تختص بالفعل وهو
المعنوية وكذا القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلاله معناه لا يصلح
لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل **قوله** والمراد
كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الكلام
عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد به الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه
قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة في الادماج انه اخصر من ان يقال كون الشيء
مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو ان الشيء أو ان الحكم المتعلق بالمضاف
قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل اللحية ان معناه علامة الرجل
اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا القول ههنا ان معناه من
خواصه الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق
حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول
يرجع الضمير الى الشيء المركوز في الطباع او الى اللفظ بعيد **قوله** لان الفعل يعني ان الوجب
لا حظت معنى الفعل منسوبا الى امر منتسبا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لا حظته
لا وجه منساق الى شيء او منساق اليه شيء فلذا كان صالحا للمتقابلين **قوله** من التوصيف
والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة
فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم الجمعة به نفس الطبيعة ولا ثابتة
في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل
كتخصيصه بالظرف في الحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو لا يسمى
فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح

لذلك

قال المصنف في بحث المجرورات لان معنا ... ان هذا الجواب مخالف لما
صرح به في بحث المجرورات لان معنا
الاضافة اللفظية اثر حرف الجر في الاضافة
الاضافة تقديرية واللفظية فيما عن الاضافة
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فلو
فظهر لم يصدق تعريف الاضافة
على المضاف اليه الذي في الاضافة
اللفظية الا ان يقال ان هذا الجواب على التقدير
ولو جعل قوله لانه اثر حرف الجر
في الاضافة اللفظية بالاسم لم
قوله واما الاضافة اللفظية حقا
ابو القاسم

ہ قبل النظر

لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدري هو المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول
عليه بالفعل واليه لو صح ذلك لصح النقض الآتي بمررت بزيد فان المربط المدلول للباء
ليس الا باين المرور وزيد **قوله** والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا
يوجد شيء من ذلك في اخويه وأما الحسن الوجه فمحمول على طرد الباب **قوله** واسماؤنا الاضافة
بكون الشيء مضافا أي للاسمين ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله
في مقابلة كون الشيء مضافا اليه اولا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد وبعيده
القول قد مر سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المعدودة عبارة الفصل
بين ما بين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص الاسم يريد بها الاضافة
مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما المراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف
الى الفعل بتاويل المصدر انتهى كلامه ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لاشتباهه
في انا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة الى طرف وتارة الى الآخر فلعله يسمى اسمها لكونه
ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعى
ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك بينهما مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل المسامحة
بعيد **قوله** لان الفعل والجملة اشارة الى اختلاف القولين وذهب المصنف الى الاول
كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في
نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك
زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
المضاف اليه الزمان في الجملتين **قوله** وقد يقال هذا بتاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا
القول مرضيا لئلا يخالف الحق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه و
اختصاص اللازم مستلزم الاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف فيما سيأتي
المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الاضافة اليه كما يأبى عن الاسناد
قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر توقف المضاف
مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الى آخره والبارد واتانا فلا يضمن
صحة هذا المثال ويجيء مشددة كلامهم **قوله** وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او
الازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة

اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب
يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز
ان يكون اسم الاصفة حتى يكون القياس ما ذكره قوله ومبني من البناء المقصود وفيه القرار عدم
التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيئته لا ينبغي بالبناء قوله فالمعرب الفاء للتفسير
والصحيح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر قوله
الذي هو قسم من الاسم بمعنى ان اللام الداخلة على قبيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي
هو الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة المقام فيندفع
ما يقال منه ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على نبيء الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل لان
الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه كما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه
العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم حينئذ للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة
الشيء لنفسه لان لو اق ما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة
المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم
ان يكون بناءه بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين
المضموم الى الشيء ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد
في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال للاحد الخفين زوج واعترض عليه بان
المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فانطباق
صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله لئلا
يخرج ما عامله معنوي ويبعد ان يراد تركيبه مع العامل النفساني معه بمعنى تحقق
العامل معه قوله الذي لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة
المناسبة التي هي اعم منه لان المصنف ذكر وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية
الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنية في بحث المبني فلا
يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه لو فسر المناسبة بالمناسبة اي بما قوة ولم يبين فان القوة
عرضا واسعا وليس لعمومه حد قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يفسره بما
اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبني

الاصل

الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من ما اصله البناء ان اصله ان
يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي الخ كما زعم المصنف وزاد بعضهم
الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة الخ يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه
قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت فيه كزيد في قام زيد ولم يوجد كزيد والمصنف
لم يكتف بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطي الاعراب
وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا
في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية كذلك
ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة
بنفسه او بسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدونون ترتيبه بخلاف لم يتتبع احكامها
او تتبع ولم يوقف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم انكان مع الدليل فذلك
التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله
فالمقصود من معرفة المعرب الخ اشاره الى ان ليس في نفس التعريف في دليل القسمة
في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب
بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف اخره باختلاف العوامل
بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف
اخره باختلاف العوامل والاشبه في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف الى ان
يقول زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف اخره
باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور
فان الوجه الذي حصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على
نفسه في ضمن الدور اولا في حينه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال معرب اي ما اختلف
اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما
يختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى حينئذ
والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة دليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار
الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله
ان يعرف انه اي ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل والى الوسط

مكان

المذكور

بقوله حاصله بمعرفته هذا الاختلاف والتعريف به اي بسبب مفهوم الاختلاف والتعريف
مفهوم به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الى حصل بسبب
تعريفه بالاختلاف لا يقال التصور مجملة والتحقيق مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه
لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على و
احدة في صورة الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه **قوله** حقيقة او حكما المراد بالتبدل
الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي دلالة المقصود مع بقاء الذات فان هذا
التبدل في حكم تبدل الذات **قوله** او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة
لان الحركة لا تقوم بالحرف بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له **قوله** باختلاف
العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان صحة للجمع على فواعل فكيف جاز جمع عامل
على عوامل اجيب بانه صار اسما **قوله** الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف
منتو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كي وزيد ورايت عمرا او بكر
قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل كما ينبي عنه العنوان **قوله** اي يختلف لفظا اخره
اي صورة اخره او تقديره اي يختلف اخره بحسب التقدير سواء كان يجب تقدير نفس
الاخر فقط كما في سلمى او تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض او يجب تقديره بالصفة
فقط كما في حبلى وغلامي فان اخرهما لا يمنع عن قبول الاعراب بحسب الاعراض والحكم فانكل
يمنع عن قبوله بحسب الخارج **قوله** اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا اي اختلافا منسوبا الى اللفظ
او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا لحذف الموصوف لان الاختلاف
ملفوظا مجازا باعتبار سببه او سببه لو جعلت الحركة لفظا او لجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا
للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر
لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلايمه **قوله** الا في التقدير واللفظ في بيان ضبط اعراب الاسماء
وذلك لان الظاهر اشارة الى ما يشير اليه لفظا او تقديرا **قوله** رايت احمد ومررت باحمد
ورايت حبلى ومررت بحبلى **قوله** وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلول كالمثالين
الصورة تابعا فاذن ظهر شمول للمثنى والمجموع **قوله** علامة النصب اي علامة النصب الذي
دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر **قوله** فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب
ولا في العوامل اذا ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون

تبدل

الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوق بالتركيب
الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل اجيب
بان المراد اختلاف العوامل كي سرا اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل
العامل المعنوي ليس الا الرفع **قوله** قلت هذا حكم اخره حاصله حكم الشيء لا يلزم الا ان يكون
لازما له ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وح يكون لازما
للمعرب وان لم يكن قيل تقييده بالظرف للازمة له فلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا
ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق مع عوامل
في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعليته
الاختلاف لم يتعرض لم يقل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبتداء
حالة البناء وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف لان كلمة يا العوامل
جنس العوامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله**
غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة بل من خواصه الاضافية بالقياس الى
المبني واشار فانا ذلك لوجوده في المضارع ولذا قال بينها حكمه ولم يقل خاصة
ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة
عامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل الازمنة كان خاصة شاملة لكل
ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت **قوله** اي حركة او حرف كان القرينة
عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سينذكره في ضبط اعراب الاسماء
ولا يخفى بعده **قوله** اختلاف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان نحو مسلمان
ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين
في المفرد وعلامة الاعراب قبل هذه الجنبة لا وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل
الحرف الذي يبقى عليه بالنظر الى هذه الجنبة في حكم الاخر والكان بالنظر الى كونه
علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون
بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين
قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر اي نحو ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الالف
اباك واما نحو له صفة فكما ضمة زيد الى فتحة **قوله** لا بد والعامل والمقتضي وكذا اثر وصف
تحول

معربا قال قدس سره في المثنية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة والبقاء بالموصولة على عمومها يعني وذلك ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجهما اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولا اسموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان النائب للمتكلم وهو علامة لتأثيره واما خروج المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل اه لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن الحد لم يجعله من تمام
قوله خرجا بالسببية اه ان قيل ينتقض التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية لا سببية اجزائها سر كبة من قريب وبعيد ولو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء تسبب العقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول بما يختلف بدل بما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كون علامة الامر الى كونه علامة الامرين كالالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامتان لهما وللفاعلية من علامة الى علامة كما في التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المحققين وغير ظاهر عن العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف لا يظهر فيه بعد كونهما معربا قوله خرج حركة غلامي وان تحول اخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله لغة وامحو ابره سكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما لحقه تلك الادوات ليست معربة وان ابتنيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة قال

ليدل على

ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين قوله واللام في ليدل الى معطوف على اسم ان وجه تابعيه قوله وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في انفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشانها قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث الاختلاف نسبت الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على التعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في اول التركيب وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في اول التركيب اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فان يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي تركب اولا ويمكن ان يقال ان اللفظ الاعراب ما هو موضع المعاني وبه يلفظ لا الالتباس والوضع والمزيل الفظي بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد تبين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى السبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء ليس الحركة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطة قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف

الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا كون احدها مطلقا عليه فاذن تعين الكلمة
ولا يوافقه ايضا الدراية ويرشدك الى ما ذكرنا ما قال الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة
قد يطرأ بعضها على البعض ولا بد للطاري منها من علامة مميزة له من المطرى عليه ومن ثم
احتاج المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات
بل قد يتغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجتلب له احرف كما في المثنى وقد
يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة
فان كان الطاري واحدا ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة
لانها يطلب للتلبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق
بالحكمة ان يطلب له اخف علامة ممكن لازمته ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته
الابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم
يجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف
البناء قوله على التضمين مثل معنى الورود والاستيلاء فان الشيء الخ مستول ومشتمل عليه
الطاريان قوله يقال اعتوروا الشيء الاعتوار دست بدست كردن چيزى را والتعاور و
التعور مثله وقد جعل ههنا مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا
عن التناوب قوله وانما جعل الاعراب في اخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو
الاصل حالا في الاخر وجعل مطلق الاعراب في الاخر يحقق الحال في المحل كما في الاعراب
بالحركة او تحقق الكلي في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحروف او جعله في جانب
الاخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحروف لانا نقول اذا تعين
موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان والا لزم
تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفة اي صفة المسمى والمدلول وذلك
بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفات المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال
وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات
الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاخر فلم يتاخر الدال عليها من
الدال عليه للايجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل

والمراد

والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا اشتبه في تاخرها الذاتي لانها تابعة
للحروف لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها ايضا وضعت بل يجاب بان المقصود بيان
الاعراب بالحركة كما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحروف كما صرح به الشيخ الرضي
وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده
بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها
به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان
المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان والتاخر على الحرف الاخير فان التاخر على
الاكثر في حكم التاخر عن الكل قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع
ونصب وجر جزء واحد ليصح الحمل على قوله انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في
قولك البيت سقف وجدار قوله هذه الاسماء الثلثة اي اطلاق الحركات الثلثة يعني
ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة قبل
لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وان تسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا
اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معانا مثل للحروف الاعرابية ايضا
والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة
والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين وتبعه
رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان
... فنصبه اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه
وهو كالكسر للشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى السفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي
الجزم قطع الحركة ولهذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاولى
مختص بالاعرابي والاخيران بالبناء قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند
البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات
البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلته بالقرينة كقوله
بالضمة رفعا الخ قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف
يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التوجيه هو
الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية اصالة ويتبادلان فيما يشبههما

بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه ثم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول الحق
ومن جعل الباء فيهما للسببية والاداة الحاصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب
راجع الى الفاظ الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الغير قوله حقيقة او حكما وذلك
فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اي كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية
والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الاسم مضافا او اتمام الفعل حقيقة او حكما لان الجر
في غير المضاف اليه تبعا اما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به
او كان الجار زائدة كالجار فكأنه ليس علامة له قوله لان الرفع ثقيل والفاعل لانه
واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع
ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب
خفيف الى ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله فاعطي الثقيل
للقليل اي جعل للقليل للتعادل وكذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف
والفضلة ضعيفة فجعل للضعيف قوله ولما لم يبق الى انما احتيج للاضافة الى علامة لان
المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة حرف
اما كونه فضلة فلان اقتضاء العمدة التي هي الفعل وليس عمدة واما كونه بالواسطة
فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اخفته والحرف مدخلا في ذلك
اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف
بالنصب على محله وليظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم تخرج الجر في الموضعين عن كونه علما
للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف
كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا والثاني في المجرور المسند اليه كمر بزيد
كان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة
الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني
الاسم والفعل وكان الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما
فبقي ما بعدهما منصوبا بالفعل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل
احتيج الى بيانه اما الاحتياج ببيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور
في حكمه مراد في تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف الاعراب

بسبب قريب

سبب قريب له واما الاستقصاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوا ان ما
المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل وتاخيره
عن المادة هو الصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا للاسباق
بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان
العاملان المعتورة مخصوصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون التعريف
للعامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص
مما اقتضاه المقتضي او شبه التام بالاسم والفعل المراد بعامل الاسم العامل الذي
له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد قال ما به يتقوم اه قدم
الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريفات ان قلت التعريف غير
مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى
المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للالة اي ما بواسطته والة له تاثير للمتكلم
واعتقد والالة وان لم يستقم حاله بل يستعمل مؤثرا الا ان فيه توقف اثبات
التعريف على التتبع لعامل للعدد له الة فيفوت الغرض منه ومن علم النحو ويبطل ما قيل
في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد
كفى ضبط المدون وحصر العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما تقوم المعنى المقتضي به
للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الالة اعلم ان قد يقال انه الة
وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ وبنفي تحليه ما قالوه من رتبة العامل التقدم
اما على الاول فلان الالة تقدمها بالذات على ما هو الة له ومن حق التقدم بالذات ان يقدم
لفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم
على ما هي علامة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا
ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو الة وعلامة للاعراب فحقه التقدم
عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت
ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين بحيث يكون كل منهما
عامل في الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر الا بجهتين مختلفتين
كما في كلمة الشرط وفعل الشرط فان كلا منهما عامل في الاخر نحو قوله تعالى اياما تدعو

افلة الاسماء الحسنى فان ايّا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل
صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فلم تتقدم فتاخره بجهتين بل
مختلفتين **قوله** اي لحصل فرق التقوم بالحصول الا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة
لاستقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قايما
بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضاه الاعراب ليس بحسب
ذاته بل باعتباره كونه من المعاني المعتورة كما ذكرنا **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء
الاسناد اليه **قوله** اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في ذات لان له استدعاء
التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما
قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل وهي محله النصب
وهذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر
عامل وجاز اعمال حرف الجر المقدر لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف
عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص
من المضاف اليه والبه مال الشيخ الرضي **قال** فالمفرد لما ذكر الاعراب والعامل وانواعه
وكان الكل من النواقص افي ذلك الاقسام فحال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها
فاتى بالفاء السببية **قوله** الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق
على ما يقابل المركب وما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع
والمراد هاهنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق
بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة
فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان الاسماء الستة وما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول
الحكم ليس هي شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المنصرف يخرج
لاخراج غير المنصرف الذي لم ينف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر
بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان اعرابها في ما بعد اعراب غير المنصرف
فكان ينبغي ان يحقق ايضا بذلك ولا يبعد بقيد الافراد هاهنا احترازا عنها اجيب بان حالات الاسماء
محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينضبط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط من امور كثيرة واكتفى
في الاحتراز عن المحصورة بان في شيء اذ ليس الاعتناء بها كالاعتناء بما لا ينضبط مع ان

المنظوم

الاسماء ... في الافراد

في العبارة

في العبارة مطلوب له جدا **قال** والجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل فالمفرد والجمع
المكسر المنصرف لانه قصد نوع تاكيد ولانه يلتزم الفصل بين الصفة وموصوفها
بما ليس صفة له وهو المكسر او لتوهم التغليب كما قيل لبعد جدا لان مقام الفرق
بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك والولي بأب عن توهم التغليب
لم يأب عن توهم ان ... كلمة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وسماوات
مطويات في مقابلة قوله تعالى وجنت سرر تقعقفا **قوله** الذي لم يكن الواحد فيه لما
الا ظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخره واحده واو ونون والف وتاء ليظهر خروج
مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه **قوله** احدهما ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها العارض للحروف وفيه انها
ليست العارضة لها الا التوهما لو سلم فلذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات الا يكونهما
علامة **قال** والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازه المجد انتهى وذلك
لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيها هو
الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها وذلك
ان لا تقدير الاعراب في نظم الكلام لان ملاحظة كافية في كونه عاملا وكل ايضا ان يجعل
عاملة هو عامل في الظرف المستقر **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره
في الحاشية على هذا انه اعرب هذا ان الضمة بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة
اعراب رفع وعلى هذا القياس فيهما وجرا انتهى كلامه وقد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب
سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد
هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية
والمصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضمة والفتحة
والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك **قال**
جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام اسم المعرب شبيها بالفعل
وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث
حيث ترك فيه احد الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث

اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار وجه الاول
ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني ولم يكن ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس
سره في الحاشية قوله الاسم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة
للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي يسلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف
الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور انهما في درجة من التعريف عندهم اما
اما عند المبرد فتعريف المضاف اكتسب من المضاف اليه فهو انقص ومثله بدل
عنده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا
كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل
فدخل عرفات فيه ولا يخفى ان تغيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز
كما يدخل فيه مثل سجلات يخرج مثل سنين فكان الاحاجة في ادخال الاول الى تقدير تغيير
وهو صيغة او معنوي وهو ما كان على صيغة لم يجمع في الخارج الثاني الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة
اي اذا ضيف وطبعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة الا بخصوصها بل بعمومها اذ لكنا يجري الحكم على
شخص ويريد به الحكم على نوعه فمن ها الا الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان الالفاظ او
اريد به مجرد اللفظ يكفي على العلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصدق ان يا اول ابوك مثلا بالفتح
التي اشتهر بها او ميرهويها اسماء ستة وفيه ما مر من تنوعه تكسير اللفظ موضوعا للنفس قوله بالواو رفعا او لفظا
التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حرف العلة كما قيل بلزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل
وهو التقدير مع الغنى عنه قوله اذ مضموا اليها اي ما يضمونها اما قلنا ذلك لان ذو لا يضاف قوله موتية بالحركة
لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا بالضم ووزن فعل في حروف العلة الجلي اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة قوله
ومضافة تمييز لنظم الثاني حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو والياء وذلك لانه جعل قوله مضافة
حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه ويمكن العبارة محمولة على التقديم فانما اخر
والحال لا يتقدم على العامل المعنوي فكذا قدم ما اخره ولان مخارج تمييز النظم النكتة كالرعاية
او حسن المقطع او موافقة الاسلوب السابق في غيره ذكر ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من
معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف بلفظة الخ اشعارا بالمعنى لئلا يتوهم
وتفصيلا ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى تعين الاضافة الى المتكلم فقط في غاية الخفاء
فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك

قوله لئلا يكون بينها وبين ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين
او اكثر فكرهوا ان يشبه المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب
الاقوى قوله لكن بينهما المثنى في كون معانيهما منبئة عن التعدد كالاخ للاخوين
وتغيظهم ذلك التعدد وخصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح
ستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها
مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركة
منها
المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة بالميم في الافراد وقلبت
الى اصلها لاجل الاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والياء
في حالة الرفع علم للرفع والالف والياء في النصب والجر علم الفضلية والمضاف اليه مع كونها
بدلا من لام الكلمة وحينئذ جعل ما قبلها من الحركات جنسها للتنبيه وقيل المصنف ان الواو
والالف والياء مبدلة عن لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان وليل الاعراب
من نفس الكلمة فهو جعل يفيد ما لم يفيده البدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث
ولا يبعد ذو وفوك على حرف القيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا محذور
في جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض التحقيق كما في المثنى والمجموع والحق ان يقول ان علامة
التثنية والجمع ليستا حروفا للمباني بل حروف المعاني قوله هو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت
له في المفرد ولجواز رجوع الضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء وقال الله تعالى كلتا الجنتين
آتت اكلها ولزوم الالف في الاحوال الثلاث حال اضافته الى المظهر وجواز امالة حال الف
لا يمال والف بدل من الواو ولا بدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في
اثنتين وقلب سيبويه ابدل من الياء لسماع الامالة وتميم الهمز يسما ثلاثا على غير شذوذ
الا ما كان من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا
كاللام في كلا ودلما جعله بالف التأنيث بعد التاء لان التاء لم يتمحض للتأنيث فلذا
جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب هاء
اخت وبنت هاء في الوقف ولانها لم يتمحض التأنيث وكذا الالف لانها تغير للاعراب
جاز الجمع بينهما وهي ق التاء وبكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده منها قوله فلذا

جاز كقوله ملاده ولاحظ انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف
اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقوله
كلا زيد وعمرو قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون مفتوحة واذا اضيف الى المضمر الذي هو
الفرع قبل انه اذا كان مضافا الى المظهر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى
ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا بالحروف فالاولى وجعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم اذا
ذلك عنها اذا لم يتبع المثنى المعرب بحرفين كلاهما واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على
المثنى اصلا قوله والثاني قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر ولان اذا لم يستعمل مفرده
فان زعم انه تانيث في التقدير اذ كان مطردا ثم ثني لم يكن مثل ذلك في ثنيان
وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وثنيان الواحد معنى المثنى كما لم يكن
ان يقال لمفرد اثنان اي اذ ليس في المفرد معنى كالثنيا بان طرف الحبل المثنى فالمثنى
في مجموع الحبل لانه كل واحد من طرفيه قوله هو الجمع ذو لا عن لفظ فلا يكون جمعا لا لو جوب
ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم
فينبغي ان يذكرا ولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته
وانما قدم او على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة
التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف
لخفة لقلة عدد المثنى والواو لثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والجمع نحو ضربا
وضربوا وانتما وانتم وهما وهم واوكما وكم قوله لانه الجزء المرجوع في التثنية اه اولان كلا من
المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما السبق اه واب لرفع لانه علامة العمد فجعلوا الالف
المثنى وواو الجمع علامتا الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اوليا لقيام مقام
الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والجموع وبحراتها فقلبت الف المثنى وواو جمع في الجر ياء
فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع قوله
وفرق قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل واو التثنية
مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرة لاستثقاله قبل الياء لكنه لو ابقيت الضمة
الرفع بعينه وبطل سبب لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واوا مع ان تغير الحركة اولى من تغير
حرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونهما بما بالاضافة وفتح

ه في الظرف

وكسر نون في المثنى

وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك
الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحمل الاعتدال في المثنى
لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية
للاعراب قوله الذين اشاره الى تقسيمه اليها فيما سبق اي في ضمن ماسبق من
تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا وتقديرا وانما قال ذلك
ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما يبين
وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري الخ بيانا لمحل
القسمين لا لهما كما قيل قوله وانما كان التقديري اقل سهل الضبط اشاره الى اولوية
لا والا كان المناسب تاخره عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور وذلك
قوله اي في الاسم المعرب اشاره الى ان ماليت مصدرية كما قيل
للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر واللا
لاستقلال في الامثلة ولفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان
في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب
اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله
الذي تعذر الاعراب فيه فيه حذف العايد والضمير المستتر راجع الى الاعراب
وذلك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا فاستتر في الفعل قوله الذي في اخره في موضع
اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وذلك ان تقول ان اخر الاسماء
والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها المحدودة
اولانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة
وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي قوله او منه وفيه في
في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء امرها القسم وظهور
مقابله مثل بالاول وترك الثاني قوله كعصا وغلامي مطلقا خبر مبتداء
محذوف والتقدير هو اي ما تعذر كعصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة
مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية

جاز ان يكون كعصاه و غلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له و قوله مطلقا على التقدير
الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من
الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف
او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا
وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا و غلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف
المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف ما دامت الفا قوله و كما في الاسم المعرب
بالحركة لم يقل كما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه جمع الكسر و جمع المؤنث السالم لو قيل
بالحركة لفظا لكان انسب ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة
اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف
لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط اسنده كره الشارح
الله تعالى قوله فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل
الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل اي
مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فاذهب الى تفريع على المقدمة الاستثنائية اي تفهم من قوله
لما لا على الشرطية وتوضيح ان الكسرة الملائمة متقدمة على كسرة الاعراب بمرتبتين
لتقدمها على العامل المتقدم على المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت
لم لا يجوز زوال الاولى لعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان
والعناية لكثرة الملائمة اكثر خصوصا اذا لم يقتض جانب الاعراب بالكلية العامل لجواز تقديره ان قلت
لم لا يجوز ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامة التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم
ح توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على واحد وكما يستحيل توارد المؤثرين
المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع
لان حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملها
على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله ارفع حالتي الرفع
والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف الاستثقال ومصدره والمعنى استثقالا كائنا في وقت
مرفوعية ومجروريته او وقت رفع العامل وجره او ذلك لانه بمعنى الاستثقال رفعا او جرا

او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك
من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين
مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان كظبي وكرسي
قوله نحو مسلمي عطف على قوله كقاض مرفوعا ومنصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد بلفظ نحو
تمثيل تقدير الاعراب لكان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما
بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم يحتاج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية
المذكورات بل يراد المذكورات واضرابها ولهذا لا يحتاج بين الكاف ونحو قوله فان اصله
مسلموي قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله
مستثقل كما في عصا لكن الموثر التقدير في عصا بعد ما الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله
من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة
وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت
كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل
الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة
تقديرا قوله فان الياء المدغمة ايضا باقية على سكونها قوله و قد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولاقى
اخره ساكنا بعده سواء كان مضافا او لا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة
النصب واسما الفعل ولا في اخت لئلا ينتقض القاعدة بمصطفو القوم ولعله انما
لم يعده المصنف لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته
لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي ثابتة بالكلية لسبب عارضة امتزاجها
ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو وتقديرا في حال الرفع كما في
مسلمي لما لم يعده من التقديري بطل قوله اللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه على
الاختلاف في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي في وان كانت قليلة
ثم بقي الاشكال في الاعلام التي يحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه
معرب تقدير اعرابه وجوبا لاستقلال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا

جزئه الحكاية فيه **قوله** والتفى بتعريفه انما يصح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في
المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف ما لا
يكون كذلك ولهذا وشبه ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف
بانه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين
لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك الاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود
من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثل عنهما **قال** غير المنصرف
المنصرف ماخوذ من الصرف بمعنى الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة
على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او للاتصاف بزيادة التمكن ولهذا يقال له المتمكن
مكن ولما عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف **قوله** اي اسم معرب جعل
ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر
وتنكير المبتدا لان الغير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد
بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة ولان
يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري
ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر مقدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم الموصوف
وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله
موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف **قال** فيه علتان فاعل الظرف او مبتدا قدم خبره
والجملة صفة ما والعلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح
النحاة سبب بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا ينبنى وذلك
الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صرح
المصنف في الايضاح بما يدل على ان الاطلاق السبب على كل من التسع حقيقة ومبنى ذلك على
ان صاحب المفصل سمى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم
يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا التوجيه جاز في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد
حقيقة عنده **قوله** واستجماع شرائطهما انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف
بنوح ونحوه منصرف فانه بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او الوصف
كالاحمر احمدكم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من
شرائطه تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في

اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان دخول اللام
او الاضافة يعارض السببين او احدهما الزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت
بقي النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه
منصرف عنده بقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما للمونث لصدق التعريف عليه
مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه واجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز
صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المجتمعين بالشرائط كما قاله العلامة من ان
التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال التقدير التاء لان التاء الظاهرة
مانعة عن التقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير
المنصف بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم **قال** من التسع مبنية
بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما ما يعتبر من الصرف حتى
يلزم تعريف الشيء بما لا يعرف به والحصر فيها استقرائي **قوله** من علل تسع او من تسع
علل والاول اوفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع
الصرف تسع **قوله** اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف
على الحكم كقولك البيت سقف وجدار ان قال قدس سره في الى شيئة ادلة موانع الصرف
تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد
الانباري النحوي انما لم يذكرا ولهما حتى يكون لمعنى عن التعريف لان التعريف
المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة يقوم مقامها الا بضرب من
التكلف بان يقال المراد اجتماع السببين حقيقة او حكما **قوله** الى فقط مجردة عن التراجح و
البيه بها مجرد الحركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق
وكذا الى ل في التركيب **قال** والنون فيه زائدة اذ العلة مجموع الالف والنون **قوله** منصوب
على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقديرا عني لان النون لما
ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان
اللام للعهد الذهني زائدة اللمعنى فقطة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف
موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدا محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة
قوله اذ المعنى وبمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ بعد او الموانع لانه

مبتدا او
خبر محذوف اي تلك التسع بيانه اوبدل من تسع اوبيان لها فالعامل هو التسع المفهوم
من المقام من غير تقدير في نظم الكلام فقيل يجوز ان يكون عاملها التعريف
المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته **قوله** والالف اي الجملة حال
من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر في زايدة فيكون
من الاحوال المتداخلة او صفة **قوله** ولو جعل الالف فاعلا اي الفرق بين بابين ما اذا
جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزايدة اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى
على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا التقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية **قوله** يعني ان ذكر العلل
الخ من قبيل التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على
صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء للتكثير
المفعول لا للتكثير الفعل **قوله** او القول بان كل واحد منهما اي الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع
اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة
عند المصنف بناء على ما ذكرناه **قوله** وقال بعضهم اثنان لعله اراد فيه التشبه والاثنان الحكاية
والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كا
علم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انه لا ينادل نحو افكل علما بل نحو اعلم اليه واما التركيب
ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا يعنى له فلا فايدة في ايراده
قوله وقال بعضهم احد عشر بهذه التسع مع مراعاة الاصل نحو احمر اذا سمي له ثم نكر والتشبه
الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وجعل
ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطي او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع
من التاء كالف التانيث واما الالف اللاحق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف
التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان مراعاة
الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع الصرف الثاني لم يثبت عنده وان
كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزايدتين
قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير
الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي
خفي فيه العلامة **قوله** من حيث اشتماله على علتين اي انما قال ذلك لان الحكمة يضاف

الى العلة

الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجح الضابل وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم
مقامهما صرف عن المتساق الى الفهم **قال** ان لا كسرة ولا تنوين وانما ذكر الكسرة مع انه
استفادنا قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب
ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم لعلامين للتنوين
الا اذا اعرب باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم **قوله** لان لكل علة فرعية اعلم ان
الفرعية لا يختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية
المرجوح للراجح وانها لا ينحصر فيما ذكر لكون الاسم المثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبر
والعلم وجهه **قوله** فاذا وقع في الاسم علتان الى اخره والمقتنع بفرعية واحدة لان المتشبه
بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج
في اثباتها الى التكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ولم يكف
واحدة الا اذا قامت مقام اثنين **قوله** فشبه الفعل اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب
واصل الفعل العمل والبناء فاذا اشبه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال
يبني ويعطى عمله واذا اشبه في تركيب الحروف الاصلية في جزء معناه كاسم الفاعل
يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم
واذا اشبهه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف
الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من معنى الفعل بل يمنع بها علامة الا
عراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او بنية على ان معا **قوله** فمنع منه الاعراب او في
لتقديم الكسر على التنوين اشارة الى ذلك ومنع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز
المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي الى الثاني لعود الكسرة لضرورة
عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسرة التنوين لان التنوين بحذف
لا لمنع الصرف الخ كما في الوقف واللام والاضافة فاراد والنص من اول الامر
على انه لم يسقط الا لشبهة الفعل فحذفوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال العلم
انما يتبعه لان الكسر يلازم التنوين يعني ان اتى موضع يدخله التنوين يدخل الكسر
فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض
اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر

جود العوض

لان وجود العوض قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله
والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول قائم الخ فهو فرع
للفظ لان تغليب المذكر على المونث لكان فرعا في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث
ظاهر على قائم مطلقا الا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء فالمذكر هو هذا لا ذلك فانه
المشترك بين المذكر والمونث ومعناه بالفارسية ايستاده من غير تعرض للتذكير و
والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا اما
بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولان ما تعرفه لنا مجهولا كان التعريف فرعا
للتنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان فرعا ما زيدتان عليه منهم من قال انهما
للصرف لمغايرتهما الفي التانيث الممدودة في امتناع التاء وكونهما زائدتين معا
وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل مدة والثانية حرفا فاشبهتا بحرف العلة ولا
يخفى ان لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل في كل
نوع الخ يفيد فرعية قسم للقسم الاخر الذي هو اوله احدى الزوائد الاربع قال
ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج
الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر الممدودة في الشعر دون مد المقصورة
الا ما اجازه الكوفيين وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط
العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة
عن طرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن جانب المقابل
ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني
ويقيد بجانب الوجود فلهذا افسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف
لان ما لا يترتب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاول
اندفع ما ذكره من عدم ما يعنيه التوليف والقول بانه وافق القدماء في الحكم
بالانصراف وخالفهم في التوليف كما بيناه بعيدا جدا قوله فكقوله صبت
الخ بتمامه قال قدس سره في الى شعبة هذا البيت مما قالته فاطمة
رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد
ان لا يشم مدى الزمان غواليا في حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى المرثية

اي المذكر هو المجرد عن التاء ولا قائم مطلقا

ه الزمان

منخفف الياء

بتخفيف الياء كغفارة بر مرده ستنانيش كرده وكريستن يقال رثيته
البغدادي شبه خاك المدى غاية الجمع
المعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم
قال ومدى الزمان وامتداد انواع الغالية قوله فكقوله اعد الخ يجوز الكسر في ان وحينئذ
يكون الجملة استينافية والفتح وحينئذ يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام
واشمالهم يحتمل للضرورة لظهور امرها قوله فلنا الاحتراز الى قوله ضرورة سمى ما لها ادنى الضرورة
ما عدا الشعراء ضرورة قوله رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره
ولهذا يقال هناة في الشيء وتراجى والاصل آنسائي وقال الله تعالى والفجر نحو
قال ليس وهمال سبحي لموافقة قلنا قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب
المنصرف الذي لم يليه كقوله قوارير على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر
الاي فانها كالقوافي يعبر شوافعها وتجانسها واما اذا وقف بالالف فليس تعاجما
استشهد به لجواز ان يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله
تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا قال
سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا بعد الخلق
بحسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية بيد امر وى ان بعض البلغاء
قال الكاتب اكتب يا حار ان الركب قد حار والبيضم الذي في يا حار فقال الكاتب
يا سيدي يا حار بالكسر افصح فاسره بما اسره به اولا وارادته ان التناسب بحسنه
قوله مثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الخ والامكان الانسب الاكتفاء
قال بسلاسلا قال وما يقوم مقامهما الالف تعجبه لانه بيان لما في حد غير المنصرف قوله
احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن يمتنع
عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوته
قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انهما تكرار الجمعية حقيقة
او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انهما كونه لا نظير له في الآحاد العربية
واما نحو ثمان فرق واما نحو الشراقي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو
لقبيلة من قيس فمنقول من الجمع واما نحو ثمان وشبه في المنسوب الى اليمن

ه الجهة

ه اي الجمع

وان م فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض
لم يعتد به لانه بسبب احد يائي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى
وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب
الى تهم جمع تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف
منه احدى ياء النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية
منسوب الى العارة لانها تثبت في واحده وصيغة الجمع على اعتبار تلك الياء
في الواحد قيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى ثمن الذي هو الثمن
ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية لنسبة المعدود الى العدد فان ثمانية
في الاصل عدد والثاني هو المعدود وليس الالف اذن الالف التي فيها غير الالف
المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا عن احد يائي النسبة وكذلك الياء غير الياء واما
سراويل فاعجمي اعرب بمفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو الكلب واجمال وان
لم يات لهما نظير في الاحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد
بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانهما باقيان على افرادهما ولا يطلع
عتذار بجرا فعل في الواحد نحو ادرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كذا ابن و
لا باجر وانك لانهما عجميان ولان انك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة
على خلاف القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس
سره في الحاشية فالاكالب جمع الاكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار
واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى السوار پاره دست وقد يلحق التاء باساور
وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم چهار پاي واكثر
ما وقع في الاسم على الابل والابادو الجمع الجمع جمع التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد
التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصحاح قوله او حكما كالجموع التي اسما جعل علما للقسم
الس ليتوقى لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله قد
اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع عن الجمع مرة اخرى قوله والممدودة
الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما
لم يفارق احدهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليبا قوله فانهما ليست لازمة للكلمة

اي لتساويهما

قال — اي لتساويهما وان اتفق في بعض الاسماء كثرة ومها كحيرة وتجارة قال فالعدل الخ
تفسير للعدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب او شرطه كالشبه والعلية ونحو
في اللغة الصرف يقال الاسم معدول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر مبني للمفعول
فيصح تفسيره بالخروج لان المفهوم منه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج او لا وان كان
المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر المصدر بالمعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب
للمنع فيما لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية
لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ المتصور خروج الكلي
قال — عن جزئية قال عن صيغة كانه اراد بها ما تشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج
نحو معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل اللام فيها انما هو دخل
في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها
ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للمعدول الى صلته بمن او الاضافة ولهذا
يرد التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه فيه
انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا
ولا يرد على تعريف المصنف اذ ليس لفي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها
وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان
المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل لم يدخل في
الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات ح تامل قوله واما المغيرات
الشاذة كالجوبا والمعفرات والمنوبات الشاذة واما القلب كايس في يائس فقيل
انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه
امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ
يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق
انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي
قوله بلا شماجع القوس والنب ابتداء على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان اصلهما
فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم
قطعا انه لو كان وجه ان ننظر الى مادة فنتبعه والا الى اعراب الكلمة وبنائها فلا ننظر

الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا ان منع الصرف لايكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية لم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا مايدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالثاني هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ماهو محقق اي ثابت في الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ماهو مقدر اي ليس ثابتا في الخارج **قوله** فانقسم العدل الى التحقيقي والتقديري الى اخره المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الاتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة ضبط قواعدهم واما ثبوت العدل فبلا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض **قوله** فعلي هذا اقول تحقيقا لا وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقق اي خروج حاصل محققا كرجل سواء بمعنى رجل مستوي فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله التقديري **قوله** كثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث **قوله** والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق اللفظ المدلول هذا اخذ مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدة تكرار القسم امر في اجزاء ما عليه هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزء جزء فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله **قوله** الى باغ

اراد بالي التعبين الى والا فالاظهر الواو بدل الى **قوله** وفي جاره والتعبهما الى اعشار معشر خلاف والصواب مجيئهما قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في قول الكميت بالضمة للكاف وفتح الميم والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى تسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع نحو فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يا النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي **قوله** والسبب الى قوله العدل اي في كلام العرب والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة اخرى ومن مكرر الى غير مكرر واسميته الى وصفيته **قوله** لان الوصفية الوضعية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلاثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثة ثلثة لما جعل لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوضعي **قوله** واخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان وافضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل **قوله** لان معناه في الاصل اشد تأخرا اي في معنى من المعاني اي في وصف من الاوصاف ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد ورجل اخر اي رجل اخر لا حمار اخر او امرأة اخرى **قوله** وقياس اسم التفضيل الى اخره ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد به ما استعمل فيه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه بحسب الاصل لتجرده عن معنى الزيادة المستلزمة لاحد ما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لانه ادعى العدول عن لازم لخصوصه واحتيج حينئذ الى تعيين التعيين بما يظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير **قوله** فقال بعضهم انه معدول

على ما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المحلى باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اريد به سحر يوم معين وهو سحر تلك الليلة فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق فاريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام ملحوظا ملفوظا لبنى لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة وكامس حالة الرفع عند بني تميم فانه معدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالة النصب والجر فمبني عندهم وكفى اذا اريد به ضحى يوم معين عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا

قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من توئيه بجمع مكسور لشيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن يتبوء عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المنقول منهما لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع المؤنث عن ظاهر الواحد المذكر ولا يخلو عن بعده وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التعاريف للاختلاف على تقدير التصف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التعاريف لان اللام دخلا في صورته الحكمية وعلى التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع اخرى لعدم احتياج اخر واخرا الية وعدم اعراب منع الصرف في البواقي

قوله لانها يوجب الى الحصر ممنوع لما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره فيها

قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرار الاول او لا لم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابعا لذلك المضاف عليه نحو الاعلالة او بداهة سابح

قال الاخفش وهناك يكذب ان الاجتماع ولا زيادة ولا سيرة للبرى ولا عطاء ولا خفاء الاعلالة او براهة بهذا الجزارة ولا التقابل بالعصى ولا ترامي بالحجارة الاحرف الاسنشا من الربق والعلالة ما يفضل بقية جرى الفرس والبداهة بضم الباء

الاول

الاول جرى واول جرى الفرس السريع الجزالة بفتح النون وسكون الياء العظم صفة سابح مضاف الى الجزارة اضافة الصفة الى فاعلها وهي بضم الجيم والراء المعجمة والزاي المهملة المفتوحة القوائم الاربع والتقدير الا علالة سابح او براهة سابح يعني ان في حذف قد انقطع بينها جميع الافراس عن البرد ولم يبق لها جرى

قوله وثياب فعلاء ان كان صفة عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل الفه واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع

قوله وان كانت اسما فان يجمع على فعالى بالكلية او فعلاوات بالتصحيح عليه ابو علي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع اليه كذلك فجمعه على اجمعون شاذ او لا يجمع به الجمع الا الوصف او العلم ولا ان يقول انه علم جنس

قوله والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المعه واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يجمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل نحو حمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساود وان كان الثاني لم يكن مونث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مونثه جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل بمعنى قرات الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراءتي منه لكل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فتجرد عن لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مونثه جمعاء لكنه لم يصح حمراء وحمر دا لانها في حكم اسم معنى وفيه بحث يأتي حسن حسنى

لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى

قوله وعلى ما ذكرناه من تغير معنى الخروج عن صيغة الاصلية وتبيين التغير بالامثلة لا بد الجموع ان ذوة اي لا ينقض بهما التغير

قوله كيف ولو اعتبر جمعا يعني ان اقواسا اثيابا لو كانا معتبرين اقواس واثياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبته الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا من جمع الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ

قال او نقدير اكو قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فُعَل ثلثة اقسام اسم جنس
غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه صفة كان او جمعا كصُرَد وغُرَف واما الثاني
فان كان جمع فُعْلى او فُعَلاء فلا عدل فيه الا الاُخَر وجُمَع وان كان صيغة مبالغة فاعل
فاما ان لا يختص بالنداء كحُطَم في مبالغة حاطم اي ذاهب في الارض فلا عدل
فيها واما ان يختص به نحو يا غُدَر وهي في المذكر كفَعَالِ في المونث نحو يا فَسَاقِ
فعليهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لا ينصرفهما وتمسكوا بان الا
صل فيهما مساواة لما هما للمبالغة في عدم الاختصاص بهذا الباب وفيه منع اذ لا دليل
على ان الناقص في الاستعمال معدول عن التام واما الثالث فان جمع بشرطين
ثبوت فاعِل وعدم فُعَل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله
منصرفا كأُدَدٍ ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فُعَل الجامع للشرطين غير
منصرف واضطرارهم الى تقدير العدل فيه كعُمَر لانه ثبت قاثم وعدم قُثَم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس
وان اختل احد الشرطين انصرف ان ثبت مبنيا على هذا اصرف عمر وزفر لكون قبلهما العلمية جمع عامر وزفر
قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعناه غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما منقولان
عن فُعَل اسم جنس انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل المقدر يكون
غير ثابت قلت توجيه هذا انه لا يجب اذا كان المعدول عنه غير ثابت اسم جنس او صفة لا هو المشهور من ان
المعدول عنه فاعل علما والذي هو ان يكون هو هذا **قوله** فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة **قوله** فاعتبرتهما
العدل للتصحيح سبب البناء ان قيل ايجاب مناسبتها تنزال وزن مناسبتها حولا فيجب البناء وذلك لان مجرد
المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبني كليم وسيعي وانما اعتبار بالتصحيح الكسر اللازم لسبب البناء
اذ كسر العراء مصححة للدلالة المطلوبة المستنبطة ولان الراء ونقيب لكونه حرفا مكررا والنقل لبتذكر
الخفة والبناء احفظ من الاعراب **قوله** ولهذا العدل في كتاب قطام بهنا بيس في محله كان هذا ذكر استطرادا وفيه
اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للتصحيح على الاعراب **قوله** فقد يكون ما كن فيه وهو غير
منصرف **قال** الوصف الاشياء نقصيره لخفائه **قوله** وهو كون الاسم والا انما قيده به لا يد لال لانه
هو السبب لمنع الصرف **قوله** على ذات مبهمة لم يتبين الا بعض الصفات التي اخذت معها
وفيه نظر لان الاوصاف ماخوذة من صفات مقيسة معينة لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على
تلك الذات المعينة فان العقيم ماخوذ من العقيم الذي هو كثرة الماء يدل على ما كثير الماء ذات ما له

قال
محمود
قوله
قدر
لو قدر
قوله
الى ذات

الكثرة

الكثرة الاضافية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة
مع انه وصف مثلا اُدَيْبِر تصغير اَدْوَر جمع دار يدل على ادور متصفة بالحقارة مع
انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان
التصغير لا يخل بالوزن فيما في اوله احدى الزوائد الاربع فالاولى ان يقال كون الاسم
دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قبس الى ذلك
البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع كلية بالعلمية والتانيث
قلنا هذا من باب التوسعات منهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر **قوله** سواء كانت
هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله الشرط **قوله** لا العرضي لعرضية فانه في معرض
الزوال فكانه قال لم يثبت والسبب الراجع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون
الا اذا كان له السبب قال الشيخ الرضي لم يبق الى الان دليل قاطع على عدم
اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون
انصرافه لانتفاء الشرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال من ان التاء في
اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على العمل لان اربعة للمذكر واربع
للمونث والمذكر مقدم في رتبته على المونث ليس بشيء لانه اذا جاز ان
لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض التاء فخرجه عن الوزن فكيف
يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار
الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول تاء
التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال
او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور
وليونيه وما قاله انقلاب التاء مع ها في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة
نصف ثمانية وقال المصنف التاء القادحة هي الداخلة قياسا والتاء في
اربعة ليست كذلك **قال** شرط ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا
يلزم منه اعتبار المتضادين كي ثم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال
قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات الثلثة
المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الافادة و

اجابة وزن الفعل
قال

والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما ينبني عليه شيء واذا كان الوضع
اصلا والدلالة فرعا لم يصح نسبة الدلالة اليه بفي بتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع
كاشتمال الظرف على المظروف وذلك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل
قال فلا تغفل الفا للتفريع قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على
المعنى ببعض افراده الخ او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده
الخ ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء معنى الوصفي
فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا
لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم
قال السيد قدس سره ظاهر كلام المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية
والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود مار
بزرگ سياه وارقم مار ابلق وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من
الدهمة فالاولى ان يقال انه يقصد به تعيين الذات ولا مدخل في ذلك للتقييد بالصفة
قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب العلوم
فلا يلغى احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصليين المرتب
احدهما على الاخر لا الى الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل
مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصليين ويحال رد كل فرع
الى اصله على ذهن المتعلم واما ثوره وضعف فهو عطف على صرف فلا اشكال قال
صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع اسود اي صرف اسود
او امتنع اسود من الصرف قال منع الحمل مار بزرگ قوله اشتقاقه من الجدل
الجدل المحكم تافتن رسن را قال للطائر قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر
يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل نام مرغى كه او را يغاله
بد دارند قوله اشتقاقه من الخال والخال نقطه سياه كه بر اندام باشد و نشان
خيلان جماعته قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل
لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت
في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث بالتاء اي ما يزاد في اخر الاسم

الوصفي

مفتوحا ما قبلها منقلبة في الوقف ها فتشارك الهاء لتأنيث الانتفاء القيد بين
الاخريين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بهما مؤنث
كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انهما منصرفتان على قياس ما ذكره العلامة
في عرفات فانهما منصرفتان عنده لان التاء الملفوظة فيهما لمحض التأنيث
فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معهما اذ لم يعهد في كلامهم تقدير
التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له لانه لزوم الالف
قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر
والمؤنث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كما في قائم وقائمة
وقد يجيء على خلاف اصله وح لازمة للكلمة كما في غرفة لكن لم يعتبر وانه الا لزوم قوله لان الا
علام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتبار التاء فيها انما قيد بقدر الامكان
لان التصرف قد يكون فيها لضرورة الشعر او ما في حكمها كما في الترخيم فانه غير المنادى
لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
التي ليست من الكلم العربية فيها تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف
كما قالوا جبرئيل جبريل وجبرائل وجبرئين وذلك لتعسر تكلمهم لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة
والتركيب حدوثها فيها المناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم
مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت وكانها ليست
اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون
تارة مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قبل
لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية فالمقدر اولى قوله وجوب
منع الصرف مستلزم له قال او تحرك الاوسط اي بالفعل فدار كهند مع انهما تحرك
الاوسط بحسب الاصل قوله لخروج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة ان قلت بقيد
الثقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فالمص جعله
موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسبوق لبيان شرط التانيث
او لان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث
لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علما من لبلد تابن

الشارح بقوله لبلدة تابن الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلزم تانيثها
بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر
كل منهما في نحو جيحان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك
وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها قوله يمتنع صرفها او يمتنع
كل منهما عن الصرف والاول اوفق لقوله يجوز قال فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها
احدها ان لا يكون ذلك المونث مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به
مذكر صرف [illegible] وكذا حائض فانه في
الاصل للمذكر وهو الشخص الا ان الاصل في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صفة
المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل
الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي
في المذكر ثم ان [illegible] اسمي به مذكرا ومونثا [illegible] الصرف ومنعه وان غلب اسمي له
مونثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مونثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط
الاولين ان التانيث المذكور في الاول بمنزلة طارية في الثاني يعارضه بتاويل غير لازم
وقد زال بالعلمية ما [illegible] فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان
الحكم للغالب وما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله لان حرف الرابع فيما هو
على اربعة احرف وكذا الى ما فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير
في الزايد على الثلثة [illegible] وشبه التاء لان وضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وشبهه انه
كانت بمعنى الجماعة فهي محذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فهي محذوفة
العين واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف العلمية
او ان يعتبر الجنسية اي المعرفة من حيث انها معرفة قال ان يكون علمية قيل لم يقل
شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان
يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اي علميته
ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه ليس ههنا لام ان قلت لم يات
باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للتحرز عن التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط
العجمة قلنا لا لزيادة قوة في العجمة قوله بان يكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه

حصول

حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره العلمية
لا تحقق له الا بتحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية
قوله تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي
مبني على ان السبب الاخر في اجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف
بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل
فعلى هذا اجراء اسمي اي المعرفة في قوله وما فيه علمية موثرة على اصطلاح غيره او على التجوز
اي بارادة العام من الخاص وفيه ان يكون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في
ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجع الى ان الموثرة هو العلمية وانما الاختلاف
في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لا فرعية التعريف للتنكير
اظهر لان الفرعية لمقابلة التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية
قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في العجمة اسم جنس بمعنى
الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راوية عيسى
قوله وانما جعلت شرطا في تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة
في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان
يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة
فامتنعا معها في ذاك ان يمتنع معها وما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين
امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بلا سائر التصرفات كلامهم
على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرود عليه فيقبل الاعراب وبازاء
النسبة وتخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان
و[illegible] في كهرمان واذرباكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب او لم يقع
العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر
التصرفات قال وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط
الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف
ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف
ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي
او [illegible] منع ماه وجور ولا يخفى انه خلاف ما ذكره الشارح قدس سره

قال الشيخ الرضي بما ذهب اليه سيبويه من انه لا يجوز لو طه غير منصرف في شيء منها بعد كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية **قال** وشيئه قيل يجوز ان يقال امتناع صرفهما

لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يسمى الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المؤنث والمناقشة فيه مجال فلو

نقل بلك اسم ابي نوح عليه السلام لكان اسلم **قوله** لان عرضه التنبيه على ما هو الحق عنده

يجوز ان يقال لان عرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من لوط و

شيئه وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شيئه لان انصراف نوح من الفة

الاصل في الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شيئه ولان انصراف نوح

جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شيئه فانه ليس بهذه المثابة

قال الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع اي الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد

اي جمع يقوم مقام سببين ليطابق تفسير القضية قولك شرطه بما ذكر قدس سره **قال** صيغة

منتهى الجموع مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جمع التكسير جمعا ان تلك

الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض بمرجال بما على انه بخصوصه غير قابل

للتكسير فان وزن فعال قابلة للتكسير ولذا يجمع جمار على جمائر **قوله** وبعد الالف حرفان اولهما

مكسور او ثلثة اوسطها مكسور واو سطها ساكن - فلا يرد النقض بصياريف و

كمالات **قوله** لانها جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل

للعلية المستفادة من قوله لهذا **قوله** لا يكون صيغة مضبوطة عن قبول التغير فتصير لازمة

فيصح ان يدفع اصلا هو العرف **قال** بغير تاء للملابسة والغير بمعنى النفي فالمعنى

بلا تاء بل لا بهام كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك

كنت بمال غاية المال وهو خبر اخر او صفة لقوله صيغة **قوله** منقلبة عن

تاء التانيث اي على الاول يكون قوله بغير تاء مقيدا بحالة الوقف وعلى الثاني يكون

مقيدا بخلافه **قوله** جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل

قال قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال

للفرس جواد انتهى الى ذلك مر ويقال للفرس رائع اي [illegible] **قوله** لانها لو

كانت مع تاء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر التغير

الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن

الفعل على ان التاء في وزن فعالية موضوعة مع الكلمة لعدم السماع الا مع التاء في وزن

وفيه

وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعالية اذا كانت للمنسوب كما في عشرة جمع

اشعري لا لنا بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للعجمي كجوارب في جمع جورب

وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء **قوله** لا حاجة في اخراج نحو مدايني

بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو سراويل مع انه غير منصرف

قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض

لا يصح الا معاملة الجمع معه جمع فرزين وهو معرب **قال** واما فرازنة فمنصرف

قيل ليت لما التفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام اخر الا ان يقال

الاستيناف لعدم سبق الاجمال واشتمالها عليه فمنصرفة لان المنصرف صار اسما

مجوزا اعتبار التسمية او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وفيه ايهام

لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا

نقول تنوينه للمناسبة وحث كلمة المبرمج انه يجوز ان لا يكون منونا **قال**

وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به لا يخلو او قلما

ما يخلو عن مدح او ذم او ترحم والمستقيم ههنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب

على انه حال من المنتشرة غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا

كان بمعنى النفي فانه في قوة لا فجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول

وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع

صرفه مخصوص بمعنى العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا في بعض

النسخ علم بالرفع على انه خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية

ليخلو الكلام عن ذلك الايهام **قوله** بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية

للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار

المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية

الشيء بصيغة رجال فلم ياتِ بشيء لان النوع ابهام مناف للعلمية لازم لمعنى

الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى

شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوضعي فيه

كما اذا استيت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع

هي من الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال العلامة حفاجر كغلام وضبعان بالكسر كغفار شر ضبعانة مادة وبه البواقي الجمع فعلى هذا اندفع السوال قوله والالكان لعدم التركيب منصرفا فالملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمد علما اذا نكر قال قدس سره في الى سيبه فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس الضبع لا للجنس هو الضبع انثى وهذا وبنا على تسليم التانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله تيلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا امكان اعتبار الجمعية المطلقة قال وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر

قد

قال الجمعي خبر مبتداء محذوف قال حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس . وانما لم يمنع من الصرف اجر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل على ان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب واكلب قوله لكنه من قبيلته حكى الى آخره اعتذار من انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب فقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه بانه يحتمل ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم لذلك قال تقديرا اي قدر تقديرا قوله فكانه سمى كل قطعة من سراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان سروالة لم يجيء بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد محققا لان السراويل يختص بالازار

قال

فلا يصح ان يكون سروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فيجوز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من قطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الا جناس لم يجئ لم جاء في الاشياء ... اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا

في مطلق

لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه والكلام الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف فلما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا لان لفظه اذا في الاول واقعا موقعه

قد

وفي الثاني واقعا موقع ان لان كلمة قال فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه اخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان الصرف مصابيح لانه يوازن مفرداكما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد معرب لا اعتبار لموازنة الاعجمي وتقديره الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير فمنعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امراة واعيل ومصغر احيى الا المنقوص كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله في حالة الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما الحالة المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال يتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوس قوله على وزن سلام فعال مثل فرازنة الشبيهة بكراهية قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كانت التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذفه فيها واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة المحذوفة التقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للتكلم والاصل موالي بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من البعد

فه او عابالنذور

المجهول قوله وهو جزء في الكلمتين والكلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من
الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف بينها لا مطلق التركيب فهو التعريف جمعا
لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط بالعلمية لان المركب المجهول كلمة واحدة فلا يكون الا علما لانا
لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا فكر
ذلك ولو سلم فمقول العلمية شرط التحقق وثبوته لا الاشتراط قوله من غير جزء فيه حرف اي قلت
اعتبار هذا القيد فيما اسماء باكب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد فحكم قلنا الحرف
لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب
ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسنادا كان او اضافيا ولما لم يوجد
التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله كما من من التزاول الاخلال او التحقيق بسبب
الخ حتى يترتب اثر المنع قوله فحمل رفعه اي الادوم قال وان لا يكون باضافة ولا
اسناد الباء للملابسة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا لجهة الاضافة والاسناد
وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه ومعناها
عتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع الصرف باعتبار وضعها العلمي لامتناع
اعتبار حكمه قوله لان الاضافة الخ ولان تاثيرها لاحق الجزء الاول وهو باطل لما عرفت
والحاق الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكائي
قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طباع شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون
فيه اقتضاء ما يضاده وسيما في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة
قوله من قبيل البنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد
ان يحكم بعدم انصرافها وان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه اكتفى انما قال كانه لان المذكور
فيما بعده حكم ما يتضمن حرف العطف بالفعل لا ما يتضمنه بحسب الاصل ومن ايجاز
التي لف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف وربما
يتقدح جواب اخر هو ان المصنف اكتفى بمنع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير
نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قبل الواو
بمعنى مع وذلك اعتبار العطف ولا يتم الحكم عليه بقوله ان كانا الخ قوله لانهما
من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة والزيادة كحسان

بالجواز

يجوز ان يكون من الحس كما جاز ان يكون من الحين وبمنع ان قوله لمضارعتهما الف التانيث
في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه
ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر فرع وهي الوزن فانهما صدرا
كلا ... وكون الزائدتين في سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدتين
في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى من لغة المذكر
كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك ولا يرد علينا منع صرفهما الى صرف ندمان مع تحقق
تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما لا فيهما مزيدتين وفي عينهما الالف يائيه
لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراط الطبيعة انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد
عن التاء اصل لما يدخل عليها التاء والاصالة شانا في الفرعية اي موازنا للسببية قوله
والمشابهة الا الف التانيث ... في منع دخول التاء ان تلك الابتر السببية فرعية والا فرعية علة الاسباب
فلذا السبب لما ثبتت اولا ثبت به فان الاول فهي فرع للطرفين وهو الظاهر واما الثاني فهو فرع بما زيد
عليه بكونه سببا غير اصلي حتى تعلق اسباب مع ان الشبه مع عدم المشبه به فلا حاجة في الى اثبات فرعيته
مغاير لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط العلمية الاولى انتفاء الاغير ظاهر
قوله لا الاسم الثلاث ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للصفات والمقابل للظرف اللازم الظرفية
قوله او وزن الفعل باعتبار انهما سببا وحدا او جمع وتثنية الفعل في قوله فكانا باعتبار بعدهما فرعيين قوله او شرط
وذلك الاسم فيه ان زيد الف الشرط والالف اللام ... الاول
قال فشرط العلمية منهم من قال انهما شرط وسبب منهم من قال انهما شرط محض ... لا ايهما كالف التانيث
ليكونا ... قوله او يمتنع التاء او ليتحقق سبب اخر كما عرفت في التركيب قال كعمران وسليمان
وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ الا كسر الفاء وجاء فتحها ... الا انه ...
مع التاء قال او في صفة فيه انه عطف على قوله علما ... ليس على شرط ... الالف والنون بدل او
لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة ... التردد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار
وجوده فلا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لان شرط كان موقوفا على ... عند الاكثرين
بعضهم اجتماعهما وحكموا بالانصراف فيه وان وجد ضعف ليس مقصود والذا اثبت المطلوب ... انتفا
فعند ... المطلوب بغير ... صحيح لان المطلوب قد حصل بغير وجه فعلى
الوجه ضعيف ... المصنف ... بقرينة ان ... اذا كان المطلوب ... عدم

انتفاء فعلانة لان الواجب عندهم انتفاء صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء موكد مبنيا على الدليل اللفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة الله تعالى الا القايل ان يقول اختصاصه به لغة في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مونث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يفيد او لا يكفي قال وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان على غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر بينها الا انه كلمة المبني قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان زيادة نسبته الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمول على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان النسبة ليست الا لغرضه ولا فرضه الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل يعني الا في اكثر نسخ المتن والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس في العرب اي هو المشهور قوله وكذلك ندر مني بذر المال اي اشرف قوله وخضم من خضم ان شيء اكله بجميع فمه قوله وشلم علما بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس قال ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل يجعل من الخواص لم يات في الاسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله نهى عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل مبني للمجهول وادعاء على القلبية فيجوز ان يكون منقولا منه ومن قال مبني من شيء محفوظا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم الا ان الوكل لوقته من الوزن بمعنى مركبا الرجم مبني الاثبات فان قوله ولم يذهب الى نشره الا بعض النحاة وذهب بعض الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كعوزانا ابن جلا وطلاع الثنايا وذلك لتنوين جلا وركانه الكان علما فحكي مع الضمير وهو لا ينبغي وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف

الامور قال او يكون اسما لم يقل به له او يغلب اي قاله الشيخ لان فاعل اذا جعل علما لذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم وساسم لشجر اسود ولان في اثبات غالب زيادة مونة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور وبهذه قلت في الوزن انما يكون سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة تلك الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغالبة فلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المضارعة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء كانها اختصاصها بالفعل قوله او يكون غير مختص مختصة به بقرينة المقابلة ولعل وجه ان الشق الاول اولى بالتحرز والظاهر او المنع الخلو لان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمد واجتماعهما في تحويز به وان شمر لم يجيء في الاسماء معلوما ومجهولا او اسما او الشرق الحرو بتاعد وبتوعد وافتعل وانفعل قوله اي اول وزن الفعل الى الكلمة المراد منه وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن ولا الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زايد على الاول صح لفظ في لان الصفة ينسب الى موصوفها بفي وهو شايع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله او زيادة وبين الحرف الزايد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس او لان المراد في موضع اوله قوله من حروف اتين والوغير ذلك الحرف لم يضر كهراق ويهريق منه اراق ما فيه واريق اسرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزايد سواء كان بالحذف كيضع او بالقلب كاغيا او بالادغام كاشد او بالنقل اداما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك تردد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فتقول في يقل منه لم يقل واخش اسمين جار يقول واخشى قوله غير قابل اي حال كونه الحال من ضمير اوله واشماله بجعله شرطا الشق الاول لانه لا اختصاص بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء وكانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مونثه ان يكون على فعلاء قال ومن ثم امتنع احمر والاصرف بعد قبل اي جعل وجود الشرط علة للشرط ولا نظر لما تقرر من ان المنوطه

يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع
احمر والصرف بعيد ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكورة قوله بالبنية المختصة او
مع شرطية لا بالشرطية المختصة عند الجمهور خلافا لبعضهم حيث قالوا انا شرط علمية
الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو الزيادة الشبيهة
بالف التانيث الممدودة قوله لواحد من المعدلة اي جمعهم صار لان بيان
واحد منها المعدلة قوله فانه اريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه باخر لانه نكرة
قال لما تبين اي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي الاستثناء
بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه
ظرفين من جنس اذا كان متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المصف
قوله العدل ووزن الفعل معطوف على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر والا انه اخصر
عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف
عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر واحمد تفق الى قد علم ان العلمية مؤثرة مع
العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف
قبل العلمية كاحمد او لا كيضيع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير
منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل
تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الا
صلي واليه قال الشيخ الرضي فالبدل ان العدل امر لفظي وهو باق واما اخر وجمع ونحوهما
اعلاما فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين
قال وهما متضادان وقع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بالعلمية مع
للعدل ووزن الفعل والعلمية فان العلمية مؤثرة فيهما مع انهما غير منصرفة بعد التنكير وقد
يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبلها ورد ثانيا
قوله على اوزان مخصوصة اي اوزان مخصوصة ثلث ومثلث واخر وجمع
عند تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامر الدال بتمامه على ان
المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين

للزوم

للزوم ما استثناه الشي ممن نفسه بل مفهومه امر دائر بين مجموع السببين واحدهما
او مفهوم باسره وباله اعني ما يجامعه العلمية مؤثرة ولم يكن شرطا وطابقا وهذا المعنى و
ان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب المفهوم وهذا القدر كاف في صحة
الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة
مجتمعة كما في اذربيجان قوله والبقية قد عرفت به بعد دفع النقض باخر على وزن
افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من قوله ولا كان
قول النابغة الظهر انه يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم جعل قوله سبوح
اصلا مع انه مناف للقاعدة المتقدمة عنده وامتناع النصب اعتبار ابتقديم اللام
والقول بانه منصوب على الظرفية او الى لبة او كونه بدل الاشتمال بعيد قال في
مثل احمر علما حال عن احمر لانه مفعول للامائلة قوله وكذلك افعل التفضيل وكذلك
ثلث قوله الضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء لانه لا يعمل افعل التفضيل
في الظاهر دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كافكل قال
اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا اي كف لان ذلك الاعتبار نوع من الغه لاجل
اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت قوله فيه بحث لانه
ان قيل جاز اعتبار شبهة من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة
اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام النقولة غير ما وضع له لغة ولذلك شاع
تاسمية على المعنى الاصلي كثيرا قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش
في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر اسما هو مقتضى القياس واما السماع فهو كما
منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم عليه
للتغير والا للمنفي قوله فان العلمية للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد
التقابل ولم يرد التضاد بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني
الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في شان اثر
واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار
التضادين في منع الصرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع الصرف
احمر في حال الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله فلنا تقديرا احد الضدين

لا بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكما جاز ان يكون في عالم الالفاظ ما يبدو في عالم العين او لا يكون فيه بادي النظر وهو تناسب الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان حقيقيين او لا واشار قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تحقيق جليل

قوله لكنه يشبه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر مشخص بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان الام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الى للاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالحركات لفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مختصان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعفت الى قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالعاقيات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوايمه واقام الرابعة على طرف الحافر نافلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التقدير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عما قبلها وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور لا لفصل او مرفوع على انه مبتداء محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام للاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد اي

يفهم

يفهم من الى حيث قال والواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات فقال توحيده وتذكيره بالنظر الى جنسه اعني ما اشتمل فان المبتداء هو الجنس فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشيء الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية لتمام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد على علم الفاعلية لم يقل على علم الرفع لان الحقائق في المرفوع ليس الا باعتبار ما اخذه فاذا اخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ الموف في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف والمراد بالاشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بهما اي كالموصوف بهما فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها شبيهة بها لعدم الاستقلال لها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع المعدول للنسبة فالمرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا بها ملابسة الكل بجزئه والمتضمن له او ملابسة المطروء عليه للطاري والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة او معنى الرفع اسمي انه في محل اه الظاهر من العبارة ان الرفع اسمي هو هذه الحيثية ولا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا وكيف يختص الرفع بجعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا اي من الرفع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية وبابي عنه قوله منها المبتداء او مما اشتمل لفظه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتداء لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك

قال

بالتشخص

بحث المرفوعات

ما ضرب ذكر م الا انا وقولهم بذالك اى رأى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ با
لعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والرف زايد
التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع الاسناد ولانه عامله اقوى
لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدا فانه عدمى معقول وقوة المؤثر يقتضي
قوة الاثر فالفاعل فى المرفوعات اقوى من المبتدا و لا يعارضه ما ذكر فى المبتدا
لانه لا يفيد قوة لمرفوعه بل يفيد فضيلة حالة لانه باق ولان ما عداه يصلح ان
يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامه مقام
كلمائه ولانه يحكم عليه بكل حكم لانه يحكم عليه بمقدر فله السبقات وهو فضلة
وكمال الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل قد
المسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او
انشائية مثبتة كانت او منفية مخصصة كانت او مفروضة بقرينة ذكر التوابع
بعدها لا يخفى بعده عن التعريف او شبهه او للتنويع لا للشك والتشكيك قد
اى ما يشبهه فى العمل او فى الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله
حقيقة وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد قد
من لفظ او لان الاسناد الى ضمير المسند اليه فى الحقيقة لانه مفرد ان الاسناد
ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله وقدم لا لرفع توهم الدخول
واليه مال المصنف فى الشرح والمراد بتقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل
المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد التعريف نوع من انواع المرفوع و يجب ان
يكون المعرف واجزاءه من لوازم المعرف والسر فى لزوم تقديم الفعل ان غرض
المتكلم فى تقديم زيد على قام تعيين محل الفايدة وان المحل طلب يقع فى انتظار ما وفى
تقديم قام على زيد تعيين الفايدة وانتظار محلها فلو قدم زيد فى قام زيد لانقلب
الغرض نقل من الكوفيين جواز التقديم والسند لو ابانا لو جعلنا زيد فى زيد قام فاعل
وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم نحتج الى الاضمار و تغيير محل الوجود
اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا الميم فى زيدا ضربت الا النصب والالتزام
عليهم

عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا الحكم اخواته اى ما
اسنادا او فعلا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق بالاسناد او صفة
لمصدر محذوف وقيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شى لان
الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك على طريقة
قيام الفعل اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهة
اى على طرزه و طريقة وشكله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم اى ذلك على اشياء او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر
والمضاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول
لا يوجد اصلا والمصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد
الذى هو على طريقة القيام ثبوت شى لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله
كله فى المعنى او فى التعبير فيتوجه تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد
الذى هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا واخذ
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لان
فى قوة ان مع الفعل المجهول كصاحب المفصل الشيخ عبد القاهر
قال فانهما مالا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين وزيد قايم ابوه قيل
لو قال ابواه لكان انفع فيما قصده لان ابواه يحتمل ان يكون مبتدا و فيه انه لو
قال كان مبتدا لوجب تقديمه على قايم كما فى زيد قايم فالاصل ان يلى
هو فى اللغة ما يبتنى عليه شى وفى العرف القاعدة والمراد ما سبقه كثر
قدس سره ان قلت انما اشير بهذه العبارة على قولك والاولى ان يلى
مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الاصل المحلى
ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز به مهاوا انه ليس
بمجرد اولوية بل يبتنى على بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك جاز
ففيه زيادة لتشويق الى استماع الحكم الآتى فى الفاعل وكذا الاصل
فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل وتقديم على ما ليس بمعناه كالمفعول
الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول

لا واسطة بالقياس الى المفعول بلا واسطة اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
الاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ويجي له لكنه قد
يزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك
ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض
مستحق فانه ان يلي له يقل ان يليه مع انه اخصر ليشتمل بشموله شبه الفعل ايضا
فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل
في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفا
عل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل بها داخل في قوام النسبة
ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة الدالة على النسبة كانت جزءا
من الفعل كذلك الفاعل الدال على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد اجزائه
يدل على ذلك دلالة اوتي كما ان الالف دال عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة
وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو تضربان وتضربون وتضربين فالفاء
لك اللام للتعليل فيفيد ان يكون الولي اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع
الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم
بالاصل الابتني او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا
فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان
كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما
في الرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحيث يقتضي التقدم سواء تقدم
بالفعل او لم يتقدم وهو في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت
المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب خلافا للاخفش وابن جني
لسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة
اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل
نعم يستدعي تقدمه على ما هو سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز
ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار
قيل

قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه
للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز والتكرار وهو قبيح
وفيه ان ارتكاب القبيح انما يكون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جار فيما لان
حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز والاظهار يوجب التكرار وقد يقال ان
اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يجب كونه تلغى جزى
ربه اي الجن وغايته والراو بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقيا قال قد
سر في الى ثنية عوى الكلب يعوي عوا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية و
فعل على سبيل التفاؤل بان الله قد اجيب لفظا متميز اي اذا انتفاء لفظه
الاعراب في ضمن الامثلة فان انحصار القصد لانحصار جنسه خصوصا اذا لم
يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات والمفعول المقدم ذكره في ضمنه
الامثلة او في ضمن ذكر القائل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين
الى الاخر فظاهره مع ان التعبير بعد التخصيص شايع نحو ضربت موسى
حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرينة اللفظية
الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضربانا موسى
بعد الا شرطه توسطها بينهما اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت
والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما
اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى
وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سنذكره وقد يشترط
فلا يتوهم عدم الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل ان يقول
التوهم عدم الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب
عيسى لا التباس بالاسمية التي تخل بالمقصود قلنا فائدة الاتصال الانفصال اي
للتوهم خلاف المفروض مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص الاخر
ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك
ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له
لانتهما لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه الكسائي وجماعة من النحويين

واما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا ان
يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما
هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه جماعة لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا
الا عمرو زيدا كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناءين باداة
واحدة بلا عطف وللمجوزة ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم
بادي اي ما نريك اتبعك احد في حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي
بلا روية فوية النظري وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي
الرأي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل   واذا انفصل به وكذا اذا انفصل   قه
بمعناه او بصفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف
بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها   وجب تأخيره   قه
ولم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل   لقيام قرينة مقام الفعل   قه
في الدلالة على ما هو المراد واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث
لان تقدير الجزاء ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل
فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لانه
المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع الاسناد كما عرفت وعند وضع الفعل
يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد في الحكم و
زيد قائم يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي
ان زيد في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال
عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه   يزيد مرفوع والاصل على يزيد   قه
لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس
سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب
للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط ملاو فعاع شدة وتفجعه بسبب موتك يا يزيد
ناسب ان يبكي عليها دونك لانك في رخاء ونعمة   بقرينة السؤال المقدر المدلول
عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فتنزل السبب
منزلة المسبب   لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصومة خصومة   قه

غيره

غيره ويحتمل ان يكون للوقت ويحتمل خصومة خصومة غيره   متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكتفي برائحة من الفعل لا بيبكي المقدر
لان يزيد البكاء ليكون البكاء موشرا لا البكاء للخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء
قه   ومختبط مما تطيح   الطوائح حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة
الحال اذا كان الامر هائلا لاستحضاره في الخيال فيجب بقايا اثره   والمختبط السائل
من غير وسيلة اي بغير علاقة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان واصله من
خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة
على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس
ويجوز ان يكون جمع طائحة للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح فهو طائح فطاح
ليطيح اي ذهب   كلواقح جمع ملقحة من الالقاح الاحسن ان يقال بانه
لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات   وما مصدرية لانها امكن من الموصولة بحيث
التي اهلكتها الطوائح من الاموال ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية
ونعاقه بيكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لا يبين سبب الضراعة يناسب ان
يبين سبب الاختباط ايضا اشهى مع ان التعليل للبكاء باهلاك الطوائح يزيد مما لا
يلائم لان علة البكاء هلاكه بايجي سبب كان والى الطوائح بصيغة الجمع ايما لا يحسن
ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة
ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك الفعل الغير فعل صريح او حرف يؤدي
معناه مثل ان الدالة على الثبوت لشرط ان يكون خبره ماضيا فانها مع خبرها بعد في
قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو لو ان ذات سوار لطمتني فان
لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير لسهل علي ويحتمل ان تكون للتمني وهذا مثل
يضرب لمن يناوي من هو دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته امة فحذفت الجملة
اسما يقدر جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف
قه   غير مستقل بالمفهومية   واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب
واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريق تغليب الاكثر
على الاقل والاصل على الفرع   في اسم من فعليه نحو كما طلبت وسالت وباركت و

وشرحت على ابراهم وح يكون الاخير الثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول
كالاول والباقي كالثاني عند الكوفيين اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها
معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجب فيه التنازع بين الفعليين سواء اعتبر التنازع
بين الفعلين كما اعتبر بعضهم اولم يعتبر اذ هو يتحقق قبل الثاني اذ هو
طالب والاسم مطلوب والتزاحم مفقود او هو موثر والاسم قابل والتنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لو قوعه بخصوصه او بعمومه
طرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجيه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور
السابق على التحقيق بمر بتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لو جد
ان كل منهما معموله لا حال التصور الذي هو مبدار التحقق ويصح ان يكون
هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا بالي من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان
يكون معمولا لكل منهما التصور التنازع ولا يخفى ان منطلقا في حسبني حسبتهما الزيدان
منطلقا لا بالي عن وقوعه معمولا للفعل الثاني بل يابى عن ذلك تثنية المفعول
الاول والتخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في
ذلك الموضع يابى عن وقوعه معمول لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما لانه
حرف لا يصح اضماره اي استتاره كاستتار الضمير كذا قالوا وفيه ان
الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل اياه هو او كان الواجب
هو الاتيان بالضمير الغايب لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال لا يمكن الاضمار
اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والا لبس عامله
ولا جزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة التنازع فيه وكل من الفعلين
التنزم والغاء احد العاملين الا في الفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه
لظهر الالغاء احد العاملين الا بالحذف او بالاضمار المخالف للتنازع فيه اذا
اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فتعين
الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة
القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم ومراد المصنف

بالتنازع اه لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما تقتضيه الاصل
السابق على راي البصرية فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على راي الكوفية فيكون
من تعاريع الاصل السابق واما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث فلهذا خصه
بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكمه الضمير
المنفصل فلابد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار فيما
لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف ولا ايجاب بانا نحكي
المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير عموم اطلاق الاسم واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع منحصر في قال الشيخ الرضي يلزم
البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او الا انت مطابقته
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه فيهما في انه من باب الحذف لا الاضمار
قد اذ لا يستعمل الا كذلك فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ انه جزء او بحسب المعنى
انه بيان لاقسام التنازع وح يكون الجزاء قوله فان اعملت او القدر الذي
هو جاز اعمال كل منهما او فيختار كما في بعض النسخ وليس هذا قسما ثالثا
من التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما تدل عليه افراد ظاهر وتنكيره
قد البقية متوافقين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في
قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع
الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون في التركيب مثل هذا زيد قايما
في ان العامل فيه فعل لتوهم لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب
وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود الاستعمال الشايع عليه ان قلت اذا
كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتي
الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان يأتيني لاكرمنك قلنا القرب
مرجح عندنا وهي مرتبتي القرب والبعد وليس القسم واداة الشرط في
مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء الصدر بجواز الاضمار قبل الذكر
العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان متحدا في رفع
الالتباس وازالة الجهة كما في ضمير الشان وضمير نعم رجلا ربه رجلا فلا

للتنازع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن متحدا
فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان
في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الجهالة به ومنهم من جوز
في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل
الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه ولالتزام التكرار
بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقا
الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية دون الحذف ظرف لا
قد ضربت لانه لا يجوز حذف الفاعل وهذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان
الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي
نحو اسمع وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن
واكرموا القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء
الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة
الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فانهما من باب
تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف
نسيا منسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم
ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة اللازم فلم يكن
من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما
ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم
الا انا فبانه في عداد المستثنى زيد ومن تشبه بشيء فهو منهم واما عن
نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي
المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يمتنع استتار فاعله واما عن
الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف
لسد جزئه مسد الكل خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي
قد خلافا وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء رضي عنه
تشريك الفعلين فيلزم توارد العاملين على معمول واحد وذلك غير
جائز

جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم ورواية
المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه يخالف ما في
المتن وهي ما ذكره قدس سره وذلك ان يجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول
مع اضمار الفاعل الاول اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقلنا عنه او بان تقول جاز اعمال الثاني فقط في جميع
قد الموارد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك
ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف
احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول الواحد واعترض عليه بانه يجوز في
السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى
ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة واعترض عليه بان العلة المجوزة
للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع ان امتناع الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه
انه يلزم الفصل بين المبتدا او الخبر بالاجنبي وهو قبيح على المذهب المختار
او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله
تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح
قد الا ان يمنع مانع اي ضربت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول او ثنى اول المفعول الاول بكل واحد بعيد ولو اضمر مثنى
خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلبس المعنى لفظه
بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله ان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز
حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التفريع للفرق البين بين الاصل
والفرع ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الا مبنيا على ان تاويل المفعول الاول
بكل واحد مما لا يعبا به ولما استدل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان
يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف

المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن لا لان معينة المعينة زيدا
في والجبه ليوي زند كانى كند والمراد پوپيا وقول امرء القيس صح باسمه تنبيها على
قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قول امرء القيس
على التقدير لتوجه كل من كفاني الى ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني
اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا
الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بقيد الشرط ولا الاخيران للزوم
حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض تنبو
عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ
فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي
ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ
لاستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء له وثبوت طلبه المنافي لكل
منهما اما منافاته لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم
الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم
ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نسلم انه معطوف على الجزاء
بجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت
انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا ولكنه يطلب في الحال والازمنة
الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد
بالمؤثل وباعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما قال طلب
المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة الماضية او من شان
العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يفنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ
لكنه يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الآتي وهو
مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا لشدة اتصاله
بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه مع الفاعل في الاحكام كل مفعول فيه ان
قه المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اقحم للاشعار بالاطراد
حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع قه

البقل

قه البقل الا ان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف او قيم هو اكد الضمير المستكن
لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الصلة
قه الواقعة صفة عن الضمير الى فعل اي الى الماضي المجهول لا يعني انه اذا جعل
اشتهر اوصافه وارادة بالشخص حسنه يجوز تقدير معطوف اي الى فعل و
قه نحوه ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان
الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت
قه لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل المفعول الثاني نقل
ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند
الى امر مسندا اليه بشيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر
قه والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف الغير على مفعول لتقدم
مع اختصاره للتنبيه على صحة او على ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث
اشهر من الامتناع في هذين المفعولين وان التفوق الكلام فيه وذلك لوضوح الكل
فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل بلا لام قيل باللام ايضا
لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا
المفعول معه لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة
على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر
بالظرفية لانا نقول انهما يحصل الاشعار بالظرفية لنفس اللفظ ثم يجوز
ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل
لكونه جواب لم لا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع
ضرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل
ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف
ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له
جواب لم انه مع عامله يصلح ان يذكر في جواب السؤال عن العلة فاذا قيل
قه لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب لنعينهن خلافا للكوفيين
ولبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى بالاسناد الا بالقراءة الشاذة في

قوله تعالى ليولا انزل عليه القران بالنصب و قراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون و قراءة عاصم وكذلك نجي المومنين على اضمار المصدر

لشدة شبهه بالفاعل قبل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد اليها سواء مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر قلنا اما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل الفعل وفاعله وكان الاولان محلين للافعال وهي موثرة فيهما نوع تاثير حتى يعد فاعلها كانا مشبهين بالمحل القابل و اما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير زيد سيرا شديدا في قوة فعل سيرا شديدا ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر الفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة حينئذ ليست الا ما استفيد من حرف الجر فيه ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة مجازا قلنا انه انما النقل في المفعول بلا واسطة و اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي هناك شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو سير به يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان النسبة الى سائر الفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سيذكره لشدة شبهه بالفاعيل بلا واسطة وانما قيد ثانيا بذلك لان الظرف وان كان معه في

مفعول فيه

قال مفعول فيه عند المصنف فالظاهر ان الفعول اي المشبه وان لم يكن فالجميع سواء قيل ولو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جوازه وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به واشتمال الجهول حال الجميع على تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح به ومن قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح به ومن قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح به ومن قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ اي جميع ما سوى المفعول به من الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة المفعول به بلا واسطة سواء في جوازه وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يسبق اليه الذهن بلا شبهة يعني ان لم يرد الاستواء ان محل لجوازه وقوعها موقع الفاعل والامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام لكنه فاعل للعلم واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في كونه فلا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لا كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكذا اذا

قال تحرز عن خوف اللبس ومنها المبتدا عطف على قوله فمنه الفاعل او من جملته المرفوع بيان الى حصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يكون التبعيض بتقدير المضاف اي من جملته افراده على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدا والخبر وهو ان يكون المبتدا مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدا لكن ليس مسندا اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائما في اقائم

البوه زيد مبتداء لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتداء خبر
لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه
كما تكلفه كثير من النحاة واشتراكهما في العامل المعنوي وهو هاهنا تجريد
الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه
هو قيل اتى بصيغة الفعل الدالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين
قد مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم الاطراد والانعكاس اما لانه
اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح بالحصر على صورة الاكتفاء او لانه
اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتداء وفيه نظر
لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي
لتاكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام يفيد حصره على المسند ولو سلم
انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتداء عند المصنف فكيف يصح الحصر
على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتداء الذي اتفق عليه ومن الواجب
ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس للرد
قد الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان
يكون هذا القسم من المبتداء صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول
على زيد او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح اسم موضعه ونحو ان
تصوموا او سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
قد المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجود لان امكان الوجود واحتماله
قد ينزل بمنزلة الوجود كقولك ضيق فم البير
قد اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم
السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او
باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد
هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول
افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من

زعم

من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتداء والخبر كباب ان واخواتها
لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل
اللفظية الى خصوص النواسخ وكان المراد بالعامل اللفظية ما يكون موثرا
في المعنى وذلك لان الظاهر ان الموثر لفظا موثر معنى ولك ان تقول
قد المراد ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا
ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوعا بالابتداء اي المحل
قلنا لعل جوازه ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتداء او الايجاب بان ان
لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة فان فائدتها التوكيد اما اولا فلدخول
اسمها في حد المبتداء واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف
على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه
بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان
قد القضية سالبة لا معدولة الموضوع وثاني قسمي المبتداء وفيه اشارة
قد الى ان المبتداء مشترك معنوي لان لفظ المبتداء مشترك في معنيين او
الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع
لم يات بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين ولهذا امتناع ارتفاعهما فلو
ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقايم في اقائم
قد البوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتداء كما ذكرناه واجيب عنه
بتقييد الصفة الذي يكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتداء لها ولا يخفى ان التعريف
لا يدل على ذلك او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش
قال الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الاولى حذف الحرف والالف
ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام
ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف
كهل انح واين ومتى وكيف وكم وايان والتمثيل بهل وما ذكرنا ظاهر واما
التمثيل بغير فلا يصح بان يقول من قائم البوه لان قائم صفة صالحة لان
يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتداء ولعل تمثيله

بقولك من ضارب زيد عليا ان من مفعول لضارب وقس عليه ما   اولا
يجرى مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز وذلك ان تريد بالكا
بالظاهر معناه اللغوى البارز   لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة   كون
الصفة مبتداء اى قيل لم يجتنبوا عن الالتباس المبتداء بالفاعل فى اقايم زيد
وجتنبوا عن الالتباس المبتداء بالفاعل فى مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتداء
فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا
للاصل كما نحن فيه فان فى جعل زيد فى اقايم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل
المبتداء مسندا وفى جعله مبتداء خلافا للاصل اخر وهو تغير النظم الطبيعى للمبتدا
والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيجب
الذهاب الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس

اى هو الاسم المجرد وذلك ان تقول اى هو المرفوع المجرد لانه اذا اراد م
المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب فى يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى
المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة
خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق و
ضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة
الفعلية مع انه مصرح بخلاف وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان
المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع ابقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس
بمعنى هو هو وربط الاسم الذى اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم يبقى امر الجملة
اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمى لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم
فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب فى زيد يضرب

اى ما يوقع به الاسناد وقد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المفهوم
لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله وذلك ان تقول المراد
المسند به الى المبتداء لفظ نسبة انهما يكونان متلازمان كما اشار اليه بذكر هما معا فى العنوان
او يجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره فى الحاشية وكان النكتة فى تغير العبارة
ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتداء وح يظهر بقوله به فايدة

والا

والا لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه   وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثانى من المبتداء كما يخرج به يضرب فى يضرب زيد لكن
فيه ان ضاربا فى زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتداء
مع انه جزء اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا الاسم
وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل
للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتداء اعم من ان يكون اسنادا
الى المبتداء نفسه كما فى زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا
لم يسند الى شىء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضاربا
الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب فى زيد يضرب ابوه ويضرب
فى زيد يضرب ويضرب فى زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد

اى تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمى فلا يؤثر فالاولى ان يفسر
الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او اسناده الى شىء قلنا العوامل فى كلام العرب علامات لتاثير المتكلم
لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى
امر اعتبارى فلا يصح ان يكون موثرا   ليسند الى شىء كما فى القسم الثانى
فى المبتداء او ليسند اليه شىء كما فى القسم الاول من المبتداء وانما قال ذلك
ليخرج التجريد الذى يكون للعدد   فعلى الابتداء عامل فى المبتداء
والخبر لطلبه لهما على السوية   وقال اخرون هذا الوجه قوى عند
الشيخ الرضى وهناك قوى لان اخران فلانه قدس سره فى الحاشية
لم يعتد بهما   لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد
النقض بقولك انطلاق زيد ان قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فينبغى ان يكون
الاصل التقديم اجيب بان تقديم الحكم فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم
عليه ورتبة العامل قبل رتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظى دون
الامر المعنوى لان الامر اللفظى ظاهر والاعتبار بالظاهر دون الخفى
عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاداوا

في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل ومن ثمه اشار بطريق الاستئناف
الى الحكم السابق فان الكلام الذي يستخرج منه شيء منبه بالمكان جاز في داره
زيد اما ما لم يقل في داره رجل اذ لا جاه ان يناقش في اصالة تقديمه لوجوب
تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما
اضيف اليه المبتدا ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه
شديد الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد جاء في الكافية وسح المبتدا
وقد يكون المبتدا نكرة اما ما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على
الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مهده الفا الملائم الانتشار بينه
وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدا وافراد الخبر المفهومين من لفظه
في قوله وقد يكون المبتدا نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم
ما ينبني الابتناء عليه على المبني عليه كما يظهر عند التفصيل والمطلوب المهم
القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم
عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر بوجه ما لفظة ما زائدة
او صفة لما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان
يقول اذا تخصصت بمثل والعبد مومن الى اخره لان لفظة ما تنبئ عن عدم
الانحصار بل الاشتراكهما واحتمالا شبهها او بدر تقع وحيث وصف بالايمان
تخصيص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة صحيح واما التخصيص النوعي بها
كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء
بالانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق فانه اعم منه اعني جسما
ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية
الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن
اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا شذ به فردا عن هذا الحكم
فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المذكور عنه
ان قلت لو لم يوصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم فلنا
فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة ضعف الاثنين

سقيم

سقيم والابتداء بها صحيح فيكون التخصيص كل رجل كافر في النار ان قلت
فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المذكور مفوض
انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت التحقق
الصحيح لا التصحيح فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص
عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص
عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي
ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح فتعين وتخصصت يعني ان المراد با
التخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان
لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائره
امثاله فانه لا تعدد في جميع الافراد وخلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد نحو تمرة خير من جرادة فان
فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية يقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم
الحكم كل فرد او لان فردا من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس اخر من غير خصوصية
علم ان التفضيل بينهما باعتبار الا انه راجع في الجنس فيعم الكل او لان العبارة لما لم
يدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح
كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي لتخصيص بما يتخصص به الفاعل
لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء او يستعمل في موضع
ما اهـ واناب لا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا
في انا عرفت وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل
بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا ينفر
عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام
كذلك لا ينفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما عليه فلا يخل النكرة بالافهام
قد يكون خيرا الا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر لتقدم
وصف يجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان
التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير علم جنسا بخلاف ما اذا قيل

قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون من قبيح المبتدا ولذلك خص بالظرف وفيه
بحيث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قبيح المبتدا ولك ان تقول التخصيص
بالظرف بسعة لتخصيصه بنسبة الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء او ليس
ويل لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك
والقول بان المراد بالويل دعاء ارشد اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون
التقدير دعائي الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حيث
كان مصدرا منصوبا وانما اختير الجار والمجرور لتقديم الاهم والمنبادر الى المراد
اذ لو قدم المجرور ربما ذهب الوهم الى اللغة اذ اصله سلمت سلاما
قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام
عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره
قول سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك عليك بل
بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما
فلم يكن من تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت سرد على اختياره ايضا ان
لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك
الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك
نعم يرد على تقريره انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي ابتداء
وسلام عليك بيان او بدل او مفعول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان
قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من
اللفظ العام لان يراد به كل من هو طب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان
هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التشبيه بوجه آخر على ما قيل ههنا لزوم اخذ الحد
المفسر في المفسر فقيد ورد هو في المفسر محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل
واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر
ولم يحتج الى التفسير لانه معروف وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اي جعلك
الله سالما ولكن ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر سلمك الله
كما ان سبحان الله ماخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح

بمعنى تنزه وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب بدل على الفعل و
الفعل على الحدوث فهو لهم سلام من قبلي في التقديم تامل مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة الغالبة في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين تحقيق المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار
وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة
وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه
كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ويا من منه بيده وقوله فيوم لنا ويوم علينا
الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت ان الخبر المعرف
يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة
قد الى التقسيم وكون افراده اصلا والخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية
فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون
خبرا للمبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بما لا يحمل تحته وقد تبع السيد
الشريف هو لا متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدا
والانشاء ليس حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه
فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار
كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك
ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية
قيد للجزاء كما هو المشهور والخبر اسمية او فعلية ولو بالاخرة
والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن
المبتدا محلا لفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابطة
فانه وان لم يكن المبتدا محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي
تتضمنها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما
قد يتصل به مدحا وذما وغير ذلك فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد واذا كان
مشتقا او جامدا ولا بتاويل المشتق نحو هذا القائم غير في كلمه القائم

المكان المستوى والمعنى شيء ينبت في السهل والمعنى انا المكان المستوى
غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائي لابد في الخبر مطلقا من عايد واستدل با
لاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك هو ولا
فرق بين خبر المبتدا وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل
لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بالزمان
فصار بمعنى الفعل فلابد من الضمير من عايد خبر لا وليس متعلقا باسم لا
والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف كاللام في نعم الرجل زيد لانه لا يجد
وضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه
يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي
لا نضيع اجرهم وكون الخبر لغير المبتداء قيل لا حاجة الى العايد اذا كان
الخبر عين المبتداء كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قايم اذا كان ضميرا و
ذلك الحذف قياسي اذا كان الضمير مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدا فيها
جزءا من المبتداء الاول لان خبره ثبت نوعه بالضمير فحذف الجار والمجرور للتخفيف
وهو صفة ان كان المبتداء الثاني نكرة كما في المثال السمن منوان بدرهم وكذا ان
كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود وكما في
قوله والقدامة على اللئيم لبستي ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر
والعامل فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر منه موخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز
تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك في
الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية
الكر دوازده شتر وار مهذب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة امداد والمد رطل قال وما وقع ظرفا او جارا بمجراه وهو
الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما للكل
من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد بهذا الاطلاق كما هو
ظاهر الشرح اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا
فوايد

فوايد اوليها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم
العين اي ما يقوم بنفسه والعبارة عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا
يتعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار
عندهم وذلك معنى وانما المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا
باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين
والاستقرار لعدم الفايدة لان الازمنة الحادثة ظرف المخلوقات الكل
معها كلها فلا فايدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست
ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا للكل المخلوقات لا يقتضي عدم
الفايدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونهما معها مثلا بقيد قولك الرمان
في الخريف سامعا لم يعرف كونه في الخريف وثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو
ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فانه استغرق ذلك
المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم
يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكير الثاني
للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعيض
وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب
نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات قلنا كان الحج
الوادعاوا الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها
ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير
منصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان منصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو
انت مني مكان قريب اي مكانك من مكان قريب او انت ومكانك
قريب والمكان موقته فالرفع راجح ورابعها ما قاله وهو ان كلا من ظرف الزمان والمكان يجب
رفعه اذا كان مقدرا وموقتا بغير اسم بين اسم لا اراده الوقت اتانه القريب او البعيد نحو دارك
فرسخ ومنزلك منك ليلة على حذف معناه اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة ليلة وحتى
يتعلق بدلوك الجزاء بعينا الى بعيد بهذا القدر وما انتصاب نحو داري خلفك او من خلفك فرسخين
ميله ويوما وليلة فعلا التمييز نسبة الجملة وهو تمييز عن النسبة التي العيبة فرسخين فالفرسخان مبعد ان ما

كما ان الماء في امتلاء الاناء مائه مالي وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه
على المصدر الى بعد فرسخين فالاكثر الفاء لتضمين المبتدا معنى الشرط
فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة على انه اي كاينون وافقون عليه
مقدر اي ماول بجملة جعل التقدير بمعنى التاويل ليصح الكلام اذ لو لم يصرف
عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان
الباء زايدة دخلت على التميز نحو زيد الطيب باب اي ابا والمعنى ان الظرف
مقدر من حيث انه جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لنيابته عن
الجملة او لان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز
ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذلك اي الحقته به والمعنى ان
الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح
بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول
والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من افعال الخاصة اذا انساق الذهن
اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد
الظرف مسده واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك
لا بد له من متعلق التقوى الخ فعلى ذلك وفيه بحث في مثل زيد في الدار الا ظرفية
وهي نسبة لا يقتضي الا ظرفا ومظروفا واما الظرف فدخولها واما المظروف فهو زيد
ولا حاجة الى اعتبار امر اخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية
لا بهو هو وليس والحكم فيه لا يصح الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم ليس الا بهو هو
لا بد لك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتاويل و
الاصل في العمل هو الفعل وللقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان
تقدير الجملة في التاليين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن
من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت
في الكل والاصل في الخبر الافراد ليوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة
التقوى التخصيص الافراد وجاز تاخيره للاتباع وعدم لغتهم كما هو مشرب
العرب ولهذا كان الاول اوسع اللغات لكنه قد يجب الاحكام الخمسة

كما

كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره مشتملا اشتمال الدال على المدلول
سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجيء بعده من امر متقدم عليه نحو ازيد قايم
او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءك على معنى وجب له صدر الكلام كما
صدقوا له او بنفسه من محمد كما الاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي
وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع التضمين مثل الذي ياتيني فله
درهم والجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى التصدير
لان السامع يبني الكلام الذي له الصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء
بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير
او مغير لا سيجيء بعده من الكلام فيتشوش ذهنه لذلك وفي هذا مذهب سيبويه
للاشارة الى انه المختار لم يحتمل المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك
وذهب بعض النحاة قبل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه الخياط ام
الخياط مثلا والوصف متعاين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار
بالكنية في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد لكونه معرفة
ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في وقوعه انه من
معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد ولظرف الابهام في هذه المسميات كان
المتكلم لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كونه المبتدا
نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل
مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه
اذا كانا معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدا والاخرى خبرا ان
ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى يجعله خبرا
ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة
ابو يوسف اذا القصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات
لعابه او مشاويا بين قيل لو اريد به حينئذ التساوي في التعريف
والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب
الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مدفوع

عنه لثبوته في التردي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل
او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ود
فع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في مفردا باعتبار الصورة ثم قال بنحو انما
يما النريدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى الفعل الاحتراز عن نحو
زيد قام ابوه مع انه احترز بهما عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية
فعلا تسمية للكل باسم جزئه المقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان
الخبر بعد الا او معنى انما نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا ح قلنا ذلك
المبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة
على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معنا انما او بالبدل من لم يقل لوجوب
التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على
ان ال مع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل
او اذا تضمن الخبر المفرد اي لفظه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا التقديم نحو
متعلقه نحو غلام زيد اباك تغتنمن العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل
كالاستفهام قبل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام لتعذره
في حل جملته اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملته عن
الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة وما صار من تمامها من الكلم المغيرة
لعنا كالكاف وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال
ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول
لا يؤثر في صلته معنى بكسر اللام يجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر
والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر بتبعيته يمتنع معها تقديمه وانما
حكم بامتناع تقديمه للزوم تقديم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور
على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور في المبتدا نفسه اما اذا
كان في صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تاخير الخبر بان
يتوسط بين المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف
مثل لتعلق الخبر بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من

باب

من باب التعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل غلام رجل مثلها اذا جعلت
في مثله مبتدا او خبرا عن ان يشترط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك ذاهب
فلا اصدقه فانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة
لا يقع بين اما وفيها قوله اذ في تاخيره خوف لبس دون تقدمه فانه ح
متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان
يكون ما في خبر ان المكسورة مع الصدارتها ولا ما في خبر ان المفتوحة مع
لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في خبر الموصول عليه فتعين ان يكون
خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها ولان المكسورة معها والثاني باطل
لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فتعين الاول بالمكسورة لجواز ان يكون
المذكور بعدها خبرا اخر لها او ظرفا لخبرها لامكان الذهول عن الفتحة جواز
الحمل على ما سبق الى لان صدر الكلام موقع ان المكسورة او في
الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو
و قد يتعدد الخبر لفظا فقط للتقليل او التحقيق وذلك التعدد اما بحسب
الالفاظ والمعنى جميعا ذلك التعدد اما غير واجب كما في المثال المتن او و
اجب كقولك هما عالم وجاهل و ح يجب العطف والتوجيه ان العطف
او لا ثم تجعل المجموع خبرا على ارادة التفضيل اعتمادا على فهم السامع و
ليس في العطف فاين ضمير المبتدا لان المبتدا ما ملكوك تقديرا فكانك
قلت في المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعله
مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قد يكون
من غير التعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد وستعمل ذلك
وجهين فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية للتوسط
بين الحلاوة والحموضة لا اثبات النفسها كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا
في جميع الاجزاء فاتكسر احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو
والحامض ضمير المبتدا وعلى ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدا وليس في
شيء من الجزئين ضمير المبتدا او ان قلت يلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا

جائز اذا لم يسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء
من الجزئين عند تثنية المبتدا او جمعه وتانيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على
الجزئين كاجراء الاعراب عليها فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما
لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال
اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان يجعل المجموع
في حكم جزء واحد كقولك الابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا الابلق كما في هذا
حلو حامض وجاز ان يجعل كلا منهما جزءا مستقلا باجزاء وصف الجزء على
الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدا قيل هذا الوجه متعين بشهادة
مطابقتهما للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون
كالمطابقة في المثال المذكور اتفاقا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض
المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه
لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض
اي مثلا قال قدس سره في الحاشية المبتدا الجامع بين الحلاوة والحموضة
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال اخر لا يجوز
فيه العطف اصلا مثل هذا جائع نائع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس
من باب تعدد الخبر ويجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققنا
ولا يبعد ان يؤيد ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل معنى الشرط
قه الاضافة بيانية او لامية وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي
ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط
والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشيخ قدس سره
فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة او للحكم به فان الجمل
الجزئية كثيرا ما يورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها فلا يرد نحو وما بكم
من نعمة فمن الله لتوجه الورود ان كون النعمة بالصفة بهم ليس بسبب
لكونها من الله تعالى وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من
الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من العلوم ان انتسابنا للصوق
الى ايجاد

الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير
معلوم فيشبه المبتدا الشرط لما كان المبتدا ادخلا في هذا المعنى خالف
الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة ماضية
قه اريد بهما المضي لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له وذلك
الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند
وذلك لا يستقيم لان المبتدا الداخل عليه اما او المتضمن بحرف الشرط لكن وما
من هذا الباب ولا حد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا
التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس
فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه
قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي
الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدا معنى الشرط ان
يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط لما سيجيء حكمها وان قوله وذلك
اشارة الى المبتدا الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على التضمن صحة دخول
قه الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تامل بفعل
بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة
او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم
قه لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه النكرة الموصوفة بها
قه ينبغي ان يقول بها لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد
الذي يا بتني الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى
قه بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر او في الدار ليست لفظة او للشك
للتفويض بل للتخيير بين العبارتين فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا شك ان كل موت تفرون
منه يلاقيكم اذ رب موت منه الشخص كان اتاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس
صحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يحصل شبها باسماء الشرط في العموم
والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول جزءا قلنا قال الشيخ الرضي

لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المنع الغة انه الا
غلب فيه العموم قوله لان صحة دخول عليه ولان دخول الفاء بملاحظة من كونه
المبتداء الكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاها امتناع دخول النواسخ
مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام والشرط والجزاء من
قبيل الاخبار بناء على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فظاهر وما قيل ان الجزاء
قد يكون انشاء لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا بد وان يدعى ان ليس هنا
مانع اخر قيل بعضهم الذي المنع الا انهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال
في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان العيد من جهة النقل والفقه اما
النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله
قل ان الموت الذي واما الفقه فبعد منه وفرعه في المنع لغة الواصحات
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم الفلاء بالمد والفتح وشمني ووشمين والشامتين
قد لقيام قرينة اللام للوقت لا الاجل لا يصح لا مقتضى وداع والدواعي مذكورة
في علم البلاغة وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن
اصيل في الكلام ونحو الحمد اهل الحمد محمول على حذف الجزء اي اهل الحمد والقول
بان المخصوص بالمدح او الذم جزء مما لا يعتد به ليعلم اه حاصل الكلام
انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في
الافتنان والخروج عن المالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع واصغاء اليه وذلك انما
يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام لمدح او ذم او ترحم يعني به زيادة
افتنا فكانه اراد انه امتياز من بين الصفات بالمدح او الذم والترحم ولذا
ذكر المبتدا لم يبق في صورة الوصف فلم يستبن انه في الاصل وصف ثم غير
في مفعول المستهل البصر الخ قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما
مستقيم الهلال ماه نو باسه شب وبعده القمر لان مقصود المستهل
قد ليقين معنى الا اليقين الهلال بالاشارة وليلا يتوهم نصب الهلال
برايت او ارى وذلك لان الاصل في المفردات الوقف خرجت فاذا السبع
قد الفاء للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وقيل جواب الشرط
ولعله

اراد انهما اللزوم ما بعدها لا قبلها اي مفاجات السبع لازمة لخروج وحتى جعل
زايدة وفيه انه لا يجوز حذفها على المذهب الصحيح انما قال ذلك
لان فيه خلافا قيل اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل
فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف وقيل هو ظرف زمان خبر لمجيء
بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف
لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضافا الى ما بعده و
عامله محذوف اي ففاجات وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا
عن الظرفية لانه مفعول به لفاجات اللهم الا ان يقال ان ما فاجات
تنزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجه
الاخير والعامل فاجات لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان الا ان يقال
قد معناه ففاجات وجود السبع زمان الخروج فيما التزم ليقال الشرطية
الشيء فالتزمه اي قيل ملازمة اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظ
ان يقال اي في جزء الالتزم خلو الجملة عن العايد بحسب الظاهر لان ضمير في
موضعه وغيره راجع الى الجزاء وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن بني
من الجزء الى كونه واقعا في التركيب فينبغي عنا القبر وذلك اربعة
ابواب لا يقال هناك قسم اخر وهو اذا كان الجزء ظرفا فان متعلقه
خبر وهو واجب الحذف لانا نقول بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة
ليس الا الظرف والتقدير ليس الا رعاية امر لفظي فليس هو من
باب حذف الجزء والتزام غيره مده فلا يجب حذفه لعدم دلالة
لولا عليه ولو دل بالقرينة اي رجية جاز الحذف بلا وجوب ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ونحوه هذا على مذهب
البصريين فان لولا عندهم كلمة غير مبنية من كلمتين كما بينا اي من
ظاهره واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية
ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بالمفسر كما هو
شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط وجب تكراره الا لان لفظ

لا لانه نحل على الاخرى غير الدعاء وجواب القسم الا نكرة في الاغلب وقال الفراء
لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى قصوره
مشعر بان الى الفاعل قال الشيخ الرضي بل اشبه بان مضافا الى الفاعل او الى المفعول
او كليهما او الى الفاعل والمفعول نحو لقائه بها وبعده حال مفردة كانت
او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح
واكثر شرط النوالق مائتونا السوابق قال قدس سره في الحاشية لان الوقت
لثابته فصاح واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير
قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الاصح تقدير الزمان مع ما المصدرية
لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه لغرض لو رفع قائما
على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز نصب
الحال المتقدمة الخ عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصول بكان او
يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائما وذلك لان الاخطب
الى الكون مجاز في اول الكلام والى زيد نسب بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان
مضاف الى ما النوع لتقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا
نحو نهاره صائم وليله اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة فذهب
البصريون الى ان تقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن
ضرب زيد بكونه مقيد القيام لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد
وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون ح حالا
عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين
ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها
وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما
حال من ضمير الراجع الى زيد ومن ثمة الخ وقد نوقش في لزوم الاتحاد
شيئت على هذا وجه اخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه سمي به خولها شرطا
وان كانت اذا ظرفية لرابحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في
الحاشية

في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى كونهم
حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف
انتهى اشار اليه لبعده لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو
كان خبرا لسمع معرفة ايضا ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع
المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها لم يلزم اذ لا دخول الواو في اخبار
الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال فذلك لا يقتضي اللزوم والتقييد
المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعرف او المستعمل
ولم يقم قرينة تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق رفعا
للترجيح بلا مرجح وذهب الاخفش رحمة الله عليه الى انه يلزم حذف المصدر مع
بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز
حذف الموصول مع بعض صلته اي ضربي زيدا ضربه اي ما ضربه اياه الا
هذا الضرب المقيد الى ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ
لا لكونه بمعنى الفعل ويؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه
اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما ولا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير
غير ظاهرة وثانيها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان الخبر
الجزء مثله على الباب لا واجب قال الالو فيبين ان الواو مع ما بعدها خبر
لانها بمعنى مع ولو اتى بمع لكان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف
لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان ينقل اعرابه منقول عن الواو لان الواو مع
اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا
قوله وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار
هي الارض والنخل والضياع وههنا كناية عن مصنفها اعني الصنعة انتهى الضيعة
كار پيشه كردن صراح ان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور
ف المعنى والاولى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى
ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون

هو وصبغة على ان يكون صبغة معطوفة على ضمير الجزء فحوز سد تامسد
الجزء وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف الموكد وجواز الرفع والنصب
في صبغة كما في حيث اما وزيدا او عدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان
صبغة ليست معطوفة على المبتدا ويمكن ان يجاب اما الاول فبان حذف
الموكد مع المدكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لابد له من فعل
غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدا نظرا
الى الصورة اى كل رجل مقرون مع ضيعة كما تقول زيد قايم وعمرو وانما
لم يقل كل رجل وضيعة مقرونان كما هو الظاهر لان الجزء مثنى فمحله بعد المعطوف
وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الجزء ولا يجوز ان يجعل المعطوف
ساد امسد الجزء لانه من تتمة المبتدا او قيل لهذا الجزء حيثية كونه جزءا عن
صبغة وحيثية كونه جزءا عن صبغة فهو من حيث انه جزء عن زيد جاز ان
يقال وصبغة سد مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة وراللعها
كل مبتداء يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعيين الجزء
فنحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف جزءه نحو لعمرك لافعلن قد
كذا فقد استعمل لعمرك لافعلن في القسم السوال لعمرك لافعلن اى من
المرفوعات اشاره الى ان قوله جزء ان واخواتها مبتداء محذوف الجزء
بقرينة ما سبق فقوله هو المسند المبتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند جزءه
وقوله هو ضيعته الفصل وانما لم يقل ومنها لانه جزء المبتداء فلم يفصل بما هو ٥في الاصل
مشعر بكونه بابا على حدة اى الشبيهات بها سميت الاخوات للاشباه
والنظاير لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات لا بالابتداء
كما ذهب اليه الكوفيين لضعف تلك العوامل عن عمليين لانها
لاشبهه ولان اقتضائها للجزئين فالاولى ان تعمل بهما بعد
دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل فرد
من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا
خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا منها

جز

جزء ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها
قلنا المعرف حقيقة جزء هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي جزء
باب ان واخواتها او يجعل قوله جزء ان واخواتها مجازا من هذا المعنى وانما
لم يحمل كلامه على التوزيع بتقصير تعريفات كل واحد لان المقام مقام التعريف
وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها الصيغة الجمع لا يراث
اثر فيها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا انسحاب معانيها الى معانيها
فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض
التعريف بمثل يقوم ويجد المبتدا الذي الا بعد ان المكفوفة بما او الا
بعد ان المخففة الملغاة متى يرد انه يجوز ان يقال وان يقال زيد الظريف
ولا يجوز ان يقال ان زيدا الظريف ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد الان الاسم
الاستفهام ينافي التحقيق الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه
استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه ان يكون مثله كما بين المشبه والمشبه به
والقول يرجع الضمير الى المتكلم يفيد والاصل ان يتقدم كما مر في قوله الاصل
ان يلي الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في التقديم في كل فله
حال من احوال الجزء الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الفعل
الظاهر والى حاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف المبتدا في جواز التقديم في
الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا فقوله ذلك لتوسعهم فيه ذلك لان كل
محدث لابد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب
المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من جنبي واجري الجار مع
المجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور عه
جزء لا النفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت لا لانها شبيهة به ان في
افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من
باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض
على النقيض انما عدل قال المصنف ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا
لان ظريف في النظم حقه الرفع لا لان جزء لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون

ظاهرا فيما يتمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا لان المضاف المنفي بلا لا يوصف
الا بمنصوب ثم اعترض بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فيجوزون الرفع
حملا على المحل كما في توابع اسم ان على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة
حملا على المحل لان الظرافة لا يقيد بالظرف ونحوه من الحال بل وانه سماجة
لئلا يلزم الكذب واشار له يلزم ح لان المجموع جزء واحد حقيقة كقولك لا باقي بها ابيض
اسود والحاصل نفي كلمة غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار نعلمات
جعل الجزء من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار
ههنا على فيها قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك لدلالة النفي عليه لان
النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة بخصوصه يحمل على امر شامل اولان
النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء
كان الظرف الوجود اوغيره اي لا يظهر وان الحذف في الافظ قال الاندلسي لا ادري
من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت
قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز او المراد
الاصح هو الاول فيقولون معنى قولهم اه فيكون لا جاء من اسماء الافعال
وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذا الصورة ولا يخفى ان لغي الاسم
بعد كا بدل على ف هذا القول واما بنو تميم اه وذلك لدخولها على القبيلة
الاسم والفعل اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله اسم
ما ولا المشبهتين بليس لان تشبيها بليس لشيء يكونهما عاملين عملها وهو
نفي احد جزئي الحكم عليها ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب للعمل
قليل او على خلاف القياس على مورد السماع قالوا وهو الشر
من حد اه قال قد في الحاشية الصدود والاعراض والبراح الزوال والضمير
في جنتها للحرب اي من اعراض عن نيران الحرب فانا ابن قيس لا براح عنها
عنها اي لا براح لي ولقائل ان يقول هب ان لا لليت لنفي الجنس لكنه لم لا
يجوز ان يكون براح مبتدأ لا لغو يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة
لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان تخصيص بتقديم
الجنس

الجنس فان لنا ان نقدر الجنس مفردا او بالعموم نحو ما احد جنس ملك ولا يخفى ان
المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم
على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او مع ليس او مع الاستفهام او النهي و
يحتمل ان تنصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا
اذا لم يتصل اسمها لا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم
فلا تقول لا رجل بل رجلان ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي
الظاهر ان لا العاملة عمل ليس لا تعمل قياسا ولم يوجد في كلامهم خبرها منصوبا
بجزم ما فالاولى ان يقال ان لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع
مع ترك التكرار لكنه شاذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينهما او بين معمولها
او مع المعرفة والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي قرينة حيث
انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات او حكما
كما في المشبه بالمفعول فان المشبه شيء ملحق به ومن عداده لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه
لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة ولقائل ان يقول ان المفعول المطلق
لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا لما يعين ذلك الفعل او غيره
ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين
احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به
لا مفعولا به حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم
التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قبيلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات
موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفاضل بل هو
مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق به
تعلقا مخصوصا واما وحده بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي يقيد بها غيره
من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار
الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح
السيد الشريف في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر بعد المفعول

المطلق فضرب من الف محة وعدم الخبر باين الاثر والفعل والمصدر وصيغة
المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا او لا يبغي بكونه
مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد اشير اليه فيه حيث يقول والمراد
بفعل الفاعل اه . بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال
الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه
اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمونه راكبا وقد يقال
لان تمييز هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا
يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان
تعلقهما به بواسطة انهما مبينة لهيئة فاعل او مفعوله وكذا التمييز لان تعلقه به بواسطة
انه مخرج عن ابهام وقع في مفعوله اتفاقا ومن هنا اعني من تعلق المفاعيل بالفعل بالذات
وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي
عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة النكت من ضرورات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق
هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قد
الاسم ما فعله فاعل اه حقيقة او حكما فيدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول
بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير النطق مثبتا او سواء كان بطريق
النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا لا يكون موثرا فيه
كما ذهب اليه بعضهم فيبطل دخول عليهم الامثلة الاتية وانما زاد لفظ الاسم
قيل انما زاد به ليخرج نحو ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم
اعترض عليه بانه لا حاجة اي ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعله
كان في قوة اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به الحجة عليه
ان الفعل لا يثبت والقول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيما
فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله الاسم ولو سلم التناول فباعتبار انه مقول
الاسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر

الحجة

الحجة عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول
تضمني وهم لا يجدون صفات المدلولات التضمنية على فرد اليها انهم يجدون صفات
المدلولات المطابقة على دوالها كما يقال ان ضربا في بعث ضربا مما فعله الفاعل ولا
يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل يتناول القول قطعا والا لخرج مثل
قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما الا ان الاولى ان يقال طلبت موضوعه
لا النفس كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد
الاسم لان ما فعله الفاعل هو الحي لقائل ان يقول لو لم يرد يصح ايضا لانهم
يجدون صفات المدلولات المطابقة على دوالها في سائر حدود المفاعيل ويدخل
فيه المصادر كلها ونحوها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اداه او بالمصدر الشرعي
الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه
لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق
على المفعول لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا او
جاما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته النوعية
وما بنته الغا وهو اعم يعني ان الفعل الا اصطلاحي المذكور اعم ذلك التعميم اما
باعتبار كونه مذكورا او هو ظاهر او باعتبار كونه فعلا لكن اخاه بقوله او اسما معطوفا
على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه الفعل
بل المراد ان معنى الفعل مشتملا عليه اي لم يرد الاشتمال مفهوم الفعل على مفهوم
الاسم والا يخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كني به عن الضرب
بل المراد ان تحقق الفعل باعتبار جزءه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم
واذ ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتى معه ولا يخفى دخول المثالين وخروج
كرهت كراهتي لان الكراهية التي هي مدلولة لا الفعل مغايرة لكراهته التي هي
متعلقها في التحقيق لتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب
وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو
بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال قيل الاشياء ويخرج ايضا كرهت كراهتي فلا
حاجة الى اخراجه الى اعتبار قيد الا بقي لانا نقول قيد الا اشياء ومن ثمة ال بقي

وللنوعية فلا معنى لاعتباره بدون اعتباره اصله   للتاكيد اي تاكيد ما هو   قال
المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه لضربت لا للتاكيد
الاسناد والزمان ايضا فان قيل انه لتاكيد الفعل كان مجازا وفائدته دفع توهم
السهو او دفع توهم التجوز وحمل عليه قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه
بذاته لا بغيره جمادا بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام   ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص
الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض
انواعه على الزيادة غير العدد   ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع
مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها
نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو
ضربة وضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة مع
الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه نحو ضربت اي الضرب
وقدمت جنس مقدم فان اتاوا اسم التفضيل لبعض ما يضاف اليه ولك ان
نقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب
اي الذي ينبغي ان يسال عنه بانه اي ضرب هو   ان دل على عدده اي وحدته او
كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة اللفظ و
دال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او سوطا
اي ضربت ضربتين او ضربة بالسوط وهو مجاز عن الضرب لعلاقة الالية
ولا يجيء انه للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او عن العدد الصريح
مع ذكر تمييزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
او بدونه نحو رايته الف اي الف رؤية وكذلك ان نقول انه صفة مصدر
محذوف اي رايته رؤية الف   لانه دال الى هكذا قيل والاظهر في العبارة
ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصيا
كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا اجاز تثنية اخويه وجمعهما لارادة الفرد
منهما   او العدد ولا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يغايرها

فلو

فلو قام زيد واستمر ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك كلها قياما واحد
قال   قد يكون بغير لفظه قد يجيء المفعول المطلق لا من لفظه وان كان كثيرا في لغة قليلا با
لاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى ومحمد نسي تقلب
قال   وحبك   بغير لفظه وهو كان ابلغ واكد مما كان بلفظه   اي مغايرا
للفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر ومن الثاني ومنها الفعل الراجع
الى مضمون عامله او غير عامله نحو تدرسي اي الدرسي ونحو عجبني ضربه
الذي ضربته ومنها اسم اشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو
قال   اي ضربا ضربت ذاك   مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود
والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم   نحو انبت الله نباتا
فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله
ينبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الاثبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى
الانبات كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير اثبات
وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير
قال   لا يجري في مثل قوله تعالى لا يفردونه سبكا اي خيرا قليلا   كقولك مثا
قدم خير مقدم وقد يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن ينتهي الى السعود ح
يكون دعاء   له حكمه ما اضيف اليه بما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه
اي سماعيا وقياسيا فالمعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق
السماع بخلاف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال بسبب ثبوت
الضابطة فيكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف
اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا
قال   قياسا وذلك لثبوت الضابطة اي هو العلة الموجبة للحذف
مثل سقيا اي كلها دعاء وابدا وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله فانه
قال   قد يكون خبرا   وجدعا دعاء عليه بالذل وبقطع الانف والجدع بالدال
المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظه او
كما في الرضي لكان اظهر   بعضهم بان وجوب الحذف قال الشيخ

الشيخ الرضي الذي اراى هذا المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها با
لاضافة الى ف الخ ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها سماعا قياسا
واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك
وسعديك وسحقا له اى بعدا له وحمدا له واما انتصاب قولهم حمدت حمدا فليس
على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة
في حمده لبيان النوع اى الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم قد
ومنها اى لم يقل هي كذا لان المواضع لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به
التوبيخ والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام قد
ما وقع مثبتا بعد النفي انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود
من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل عنه ولزومه لدو
ضع الفعل على النحو دوضعا وان لم ينافه الاسمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام
وان اراد زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد ابدا سير
الكلام معنى الحدوث راسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا
المعنى اعنى الزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو
الحمد لله وسلام عليك فانه لو اريد نفيه الخ وذلك لفوات الحصر الذي
قصد يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي داخل قد
قبل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكلام منفي ومعنى النفي على اسم قد
مبتدا او منسوخ ابتداؤه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس
شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد
انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد
فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه قد
لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة لانه لو كان خبرا عنه اى ان قلت هو
ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة
بدون علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا يخفى
انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرنا بعضهم يسلم عن تلك الشبهة لكنه

ماذكره

ماذكره قدس سره انسب بالمقام اى في موضع الخبر لا يخفى
ان العبارة لا يفيد الاختلاف نحو كبت الدك شكستة شدن
وانما جمع بين المثالين لا يخفى انهما يجتمعان نحو ما زيد الا
سيرا سير او ح ينبغي ان يقال ان الحذف واجب الاسير قد
البريد البريد بك ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف قد
الفعل ح لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن قد
منه الى غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها قد
لاثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة بعد
او بيعا او تشري طعاما بيعا واما لا الا انما قال مضمون جملة ليخرج
نحو له سفر بصح صحة او يقيم اغتناما ما الا ليخرج نحو له سفر سفرا فقه
قريبا او سفرا البعيد الان السفر القريب والبعيد ليس من اثار
السفر بل من متقدمة بيان للواقع او احترازا اذا جوز تقديم قد
التفصيل نحو اما تمنون منا وتفدون فداء او فتدوا مصدرا
اى المصدر المفهوم منها وبأثره غرضه اى غايته وانما سمي غاية
الشيء اثرا لانهما يحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر
اى لان يشبه به امرا اى لان يشبه بما ناب منابه امرا فانه
الواقع بعد الجملة يجب النظائر لا المفعول المطلق لا يقال
فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه
لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه
فعلى هذا الوجه قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان
يشبه به امرا يسلم عن المناقشة نحو لزيد صوت صوت
حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف
لكونه مع وصفه كالاسم كما جعلوا الحال الموطأة حالا لان في
وصفه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لان يفيد
ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون

تاكيدا او اذا اشترك المصدر والى بالوصف نحو له صوت صوت حسن فالاولى
قه الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف علاجا ليس في كثير
من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال لابد من شرط اخر
وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر الثاني
المحدث فيخرج نحو له يد يد العلى او لا يخفى انه لا يخرج نحو له
حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراطه بكونه
قه علاجا فانه ايضا يخرج مشتملة على اسم ايا ما اشترط ذلك
ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل
وباشتمالها على صاحبه يدل على ما لابد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه
هذه الدلالة يغني عنها وه التقدير الشيخ الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم
المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره
بان وفعل منه ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت
وان يصوت ليس قطعا بوقوعه واحترز به عن مررت بالبلد فاذا
صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا
او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل نحو ما
ما لابد للفعل منه وقد اجاز النصب فيه على الحال او المصدر لكن لا
قه يجب حذف العامل فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه
على الحالية على تاويل الوصف كما ستذكره وذو الحال الضمير المستكن في له و
اجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على
حذف مضافه اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل المتعريف بان
يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه
لو جاز هذا الجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل واما على انه جامد نا
ول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان لا غير
من صات يصيح ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانك كردن
فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى اذان وانه استعمل استعمال المصدر

قه كما العطا بمعنى الاعطاء وان عامل يصوت من التصويت وصراخ
قه بانك كردن قيل هو اسم استعمل المصدر ماوقع مضمون
قه جملة حال او خبر لو قوع على انه بمعنى كان وهذا الظهر معنى لا محتمل لها
غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر مميي وغيره
قه نحو له علي الف درهم له خبر وعلي متعلق به او على العكس والكلام
لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول المحب الله اكبر دعوة الحق اي
دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ايضا ان زيد القايم قسما لان قسما بمعنى
التاكيد وهو الى محل في الكلام الى بقي بسبب ان واللام اعترفت اي
اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة
لتاويلها معنى الفعل ويسمى هذه التسمية من المتاخرين لانه انما
يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد نفسه بافي جاء في ضرب بانفسه الا ان المؤكد ههنا
مضمون المفرد اعني الفعل وفي مسئلتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية
قه ماوقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز عما اذا وقع مضمون
مفرد وله محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع القهقرى
وغيره وهو مضمون مفرد ومن حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون
من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين فالمقصود اثبات كونه حقا
يقينا ووقع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب
من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا كما قال
الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة المؤردة للمؤكد لغيره اما صريح القول
واما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ونحو
لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد يجب اجزم به ثم بعيد ولي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون
قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا اثنينية فيها النظر وكذا قولهم
افعل البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة قالبة بمعنى
القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة

المعلومة التي لا شرود فيها فنقول التقدير الاعلى في مثل هذا المصدر ان
تجعل هذه الجملة المتقدمة مفعولا لاجلها العلة بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول
الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة وقال سيبويه هذه البتة ايضا من المثنا
خمرين ويحتمل اليه ذهب المصنف وزيفه بفوات حسن التقابل لان اللام
في تاكيد النفي لاصلة لا لاجل اللهم الا ان يفرق عن الظاهر ويجعل للاجل كي فاله
قدس سره وعلى هذا فينبغي الخ اصله الب لا اي من التلبية لانها ماخوذة من
لبيك فحذف الفعل اما كذلك ليفرغ المجيب بالسرعة عن التلبية فيفرغ
لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر
فقلبت الفه ياء كلديّ وليس بشيء لبقاء يائه مضافا الى المظهر قد
المفعول به قال المصنف انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ذلك
ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود
الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال ولم يذكره اي الاسم وكان الاولى
لا حاجة اليه لانهم يجردون صفات المدلولات المطابقية عن دوالها كما ذكر
وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس
وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها
التضمنية والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا و
المراد تعلقه به اولا فيخرج الحال والمميز والتميز والمستثنى قال المصنف المراد
بوقوع فعل الفاعل تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلاثة ظاهر
لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما
الاسنادي والاسنادي الاسمي تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل و
عمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمروا
فليس عمرو اما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل
به من حيث الوقوع ولا يقولون في مررت بزيد انا لا يقال لا يصح اخراجه
لانه مفعول به لانا نقول الا ان انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به
بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي

فان

فان المفعول المطلق عين فعله فيه تامل فيخرج به مثل زيدا في ضرب
زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل فلا يرد
لعل المورد نظر الى انه مفعول به في الاصل لكنه مرفوع وقد يتقدم
المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لما اعاده اصل الواو
فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام واما وجوبا فيما
تقدم وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء الى آخر جواب اما ولم يكن له منصوب
سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر كوقوعه في جواب ان وكون
فعله موكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير
مهم والتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر
تخصيصها بالذكر لما ذكره الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر
لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية
الى التعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك
اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو انا في زيد الفاسق الخبيث
قد ونحو مررت بزيد المسكين نحو امرأ ونفسه الواو للعطف
ومعناه الحث على الغرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناها قصديه
قد ودس نفسه عنه واقصد واخبر الكلام اي مما التزم فيه والقرينة على
تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جئت بما لا ينهى عنه بل هو
مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد وائت وما يفيد هذا المعنى
وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما
يجب اذا اشترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما
فعلت من هذا الامر وائت خيرا لك او لك اي تسخ فاقصد مكانا او
سع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري اهلا قاصدا اي وسطا
واما عند سيبويه فلا ولعل سمع ذكره فعله اذا عرفت ذلك فا
اقول بوجوب الحذف في انه الكلام بمنزله غير ظاهر وغاية التوجيه
ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من ان ليس فيهما من حيث

اشهاقد ان الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار
لا يجوز ذكره فعلها لكنه الظاهر ان مثل هذه الجملة لا يستدعي وجوب حذف امر
وسهلا عطف مثال على مثال   واهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون
صفته مطلق جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي
فكانك قلت اتيت اهلك ودارك واقاربك   وطئت الوطي كوطئت راه
قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
بوجهه او بقلبه فبانه يخرج نحو يا الله قيل ندائه مجاز لتشبيه تعالى بمن له صلوح
النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤل الا
جانبه   مثل يا سماء ويا جبال الى اخ لك ان تقول ان هذا ليس لا من باب
التخييل لتشبيهها بمن له صلوح النداء   منزلة من له صلاحية النداء
سرعة امتثال الامر   فان المندوب الخ كما قال بعضهم الى هو الجود
ديويه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت يتصور
احيانك يهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعدت ولا هلكت قوله فالاولى اوخاله
مع ان فيه ضم لنشر   مناب ادعوا الانشائي لان الجملة الندائية انشائية
فالاولى تقديره دعوت او ناديت لان الاخبار في الافعال الانشائية يجيئها
بلفظ الماضي   واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقبل عن نحو اطلب اقبال
زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوب اقباله بل
مخبرا عن طلب اقباله   او للمنادي بان يكون حالا من ضمير اقباله
وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا
والحال الخ عند المبرد نحو يا زيد قائما او ناديته في حال القيام   عند المبرد
بحرف النداء او سده مسد الفعل فيه ان القول بانه سد مسد الفعل بسنده
يجب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه
يجوز هذا المجاز   وقال ابو علي الخ وبان الهمزة من ادوات النداء و
اسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم

الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادي لكونه جملة واجيب
عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالاتها جوزنه فيها ما لا يجوز
في غيرها الاشري الى الترخيم عن الثاني بانه قد ثبتت نحو اقا بمعنى اتضجر
وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية
والشرطية   ويبنى على ما يرفع به اي بالضرورة الا بالامكان العام
لا يقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر لان ذكره
فيما بمنزلة الاستثناء   لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة
ومستغاث بخلاف محال النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقيق
والاستعمال وفيه خدشة   ولطلب الاختصار اذ بالقياس
الى ما علم يتعين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها على لفظا او
تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا او يا هو
لا دويا انت وجواز الخ يا اباك نظرا الى كونه مفعولا او اذا اضطر الى تنوين
المنادي المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها و
ليس عليك يا مطر السلام   التي يرتفع بها المنادي في غير صورة النداء
يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرادة هذا الشاب   الفعل مسند عطف تحت
المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادي او الفعل مسند الى الجار والمجرور
والجار الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان
المنادي لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادي   اي لا
يكون مضافا ولا شبيها مضافا بمعنى ان المفرد مقابل للمضاف لكن
اريد المفرد الكامل منه فيخرج المشبه بالمضاف الخ واما اخراج المنادي
المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد   وهو كل
اسم لا يتم معناه قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف
اسم يجيء بعده اسم من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب لانه اما معمول له
نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على
ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف اليه اسم شيء

٥ الضمنه

واحد سواء كان علما له نحو يا زيد او عمرا اذا سميت شخصا بهذا المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كالاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامراة واما النعت له فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزءه ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك وقوله الا تحية من افره عليك ورحمة الله والسلام ذات عرق واشمار تثرو ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة هو الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة الذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في الشعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماعا آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة لبث لفائت التعريف مع ان محل الدخول مختلف منع لو قوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء الظاهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة النداء اجرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عند الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من المضمر انه هو المخاطب المدعو كونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قلنا ذلك الى ان قلت

مشابه المشابه للشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشئ مناسب لذلك الشئ قطعا ولو بواسطة ولو قيل ان المشابهة ههنا ايضا فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل جهة الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كالكاف الاسمية حكما وهي مبنية لزم بناءه قال يا زيد دون ان قبل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح ندائه الا ان

قد اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام وتخفف خص لفظ يا بالاستغاثة وهي لام التخصيص معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار ولدلالته على انه مخصوص بالدلالة لا بد ان يكون الامر المعتني به وذلك الامر المعتني به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة حال النداء الا مع احد الثلثة لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق لان علته بناءه الى ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بناءه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبني مع بعده وان الافراد ههنا مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ويبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كان العلبة للام لغيرنا كما في تنازع العاملين واجيب بان او بان قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث

قد فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واوا او ياء او الف يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق

بين المنعوت المذكور والمقدر لكن لبقي شي وان طالعا جبلا جاز ان يكون
معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة نكرة اللهم
ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه و
بهذا التوجيه لنصب يا رجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كونه
رجلا لغير معين مثل يا حسنا وجهه ظريفا فان قيل في الحاشية
وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نعاني كونه نكرة لم يقصد به معين فانه
لو قصد به معين لقال يا حسن الوجه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف
اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او
ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال
قدوسا وذلك لانه نكرة ووصف الشي بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة
قد وان كان ذلك قبل النداء وتوابع المنادى المبني لم يقيده بكونه غير
المبهم الذي جي به للمتوسط اعتمادا على ما سيذكره لان توابع المنادى
المعرب غير البدل والمعطوف الا في حكما تابعة للفظ فقط سواء
كان منصوبا او مجرورا نحو يا الزيد وعمرو لم يحملوا على محله النصب كما في نحو
الحجبي ضرب زيد وعمرو وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به وهذا القيد مستفاد
من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور
الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا وذلك ان تقول
ان اللام في المبني للعهد الى ما يفهم من قوله يبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد
او مشبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في او باجه في المفرد الى هذا
التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف لغة فاخراجه عنه يحتاج الى
تمحل كما اشير اليه قوله فانهما انتفت فيهما فاعتبر حكم المفرد لتحقق العلل
بالشبه المفرد كما تحقق العلل بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى
نحو يا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا اي المعنوي صرح
في شرح المفصل به لان التاكيد اللفظي الخ وذلك لان الثاني عين
الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول نحو يا

زيد

زيد زيد لفظ زيد في التاكيد وفي جعل ابي علي ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه
عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول فاذا وصف الثاني
فابو عمرو يفسر الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف او بدل منه لا حصله
من الوصفية كما في قوله تعالى بان صبنة ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون
قد صفة لان العلم لا يوصف به والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى
المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العلم اذا انتصابه في مثل يا زيد العالم
لم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه المساوي في جميع الاحكام
قد والعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل حكمه حكم البدل
عند المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول
قد يا عليه ولخرج عنه يا محمد والله لتعيين الرفع ترفع ولا يبنى الصفة
كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرفع هو حرف
النداء شبيها بالرافع وكون انه كل عارض مطردا ولم يظهر اثر في الشبه
في المنادى لبطلان البناء الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء
فان ضمها تقديري فمفرد وضمه كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان
لهؤلاء ضما محلا لان هؤلاء معرفة معرب بالوقوع موقعه لفظه كما ان انتصابا
محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا في المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار
مع تجويز النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية لان المعطوف
بحرف الخ نظر ابو علي الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى والاستقلال
فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان
المتبوع غير المضموم ليعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما
قد ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على التنبيه لانه
قال ان كانت اللام في العلم اخترت وذهب الخليل لان الالف واللام

لامعنى لهما فيه ولا يعتد ان التعريف بل يلمح بهما قوله الى صيغة الاصلية فكانه
مجرد عنهما وان كانت اللام في الحسن والحارث مذهب الى عمرو ولان اللام اوّل
يفيد التعريف فلبس الاسم كالنجم واشتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كا
لحسن ما شبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه بابى عنه اذ قيده بما قرره
الشارح قدس سره اى كالحسن في جواز نزع اللام عنه علما كان او غيره
علم قد تخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع
اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح
دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل لكنه للمح
الوصفية وقصد مدح او ذم بهما لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد
على المحمود والعلى وكذا ان كان اسما له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد وله
للكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا
مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهي اقسام منها
ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين
ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو
العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت على ما
ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسما
لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له معنى ذلك لكنه لم يثبت كما في اعلام
الاسبوع من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها لم يثبت بمعنى الثالث
والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى
العلمي كالمشترى الكوكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام
الثلاثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق بما هو
الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لانها ان يكون اجناسا صارت
اعلاما بالغلبة مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في لغة غائب وجوز
الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض بغير ما ذكر صفة او
بدل قوله اى حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او

مضاف

او مضاف اى العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان و
زيدون اذا جعلتهما علما فخففوه بالفتحة وبحذف الالف تخفيفا في
ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء وبحذف
تنوينه والالف في ابن خطا اى التي هي حركة الاصلية اى شهل في
ذلك لكون الفتحة حركة المستحقة في الاصل واذا نودي المعرف
باللام فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفتين باللام بحذف اللام با
لتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون ويجد
يجاب بان اللام فيهما يجبر نقض التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف في جاء
بقوله المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية
ويراد مبتداها تارة على الارادة قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف
باللام على اطلاقه لا يستلزم قوله يا ايها الرجل واخويه بخصوصها وكذلك
الفه في تصحيح الاستلزام ان نريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام
الذي وسط فيه اى او هذا او ايهذا كما قيل لكل فرعون موسى ان المراد
لكل ظالم عادل بتوسط اى التي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة
حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى مع انها مشبهة
بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بنيت على الضم قوله مع ها التنبيه
المشترك بحرف النداء في التنبيه لان النداء الفه تنبيه فانجبر بالعرب بها
ما فات بعد حرف التنبيه بتوسط هذا ليس نصا الوصلية فانه
يقصد نداءه بخلاف اى فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا اذا لم
تكن بتابعه كما لو لم يتابع فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا
على هذا الوجه ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ويمتنع وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها او
لا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله
لامتناع وصف ايها الا بذي اللام بتوسط الامرين معا المراد في
توسط تلك الامور ان يقع النداء على قصد نداء وبيان ذلك ان النداء

لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن
كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن عنده ثم الا
نسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب الوضع لشدة الا
الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف
باللام فيقع النداء عليه فاذلك اية وباسم الاشارة لانه مبهم لطلب بحسب وضعه
ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة بان
اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه التنوين لما عرفت فانهما مبهم
بخلاف ما اذا لم يقطع او يبدل مما اضيفت اليه التنوين فانهما معينة مما اضيف اليه
وهي ح ترفع ابهامه اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي
ترفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج
في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق لانه المقصود بالنداء بحسب
الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر لبدل على ما مع في المتبوع لانها توابع منادى
معرب اندفع بتقييد المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان
نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في
معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمروا في المثال المذكور
ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب واحد
وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه
منادى معنى فيكون منصوب المحل يا الله اختص هذا اللفظ باسمائه تعالى قد
كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف
الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء والتعويض الميمين في اخره تبركا
باسمه نحو اللهم وقد يزاد في اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما ان لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان اي يا
كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء
مستانف وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله
ان يكون كظبية فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيرها نحو قوله لاهم

لاهم الكبار

لاهم الكبار بضم الكاف اي الكثير خاصة اي خص خصوصا من ا
جلك الى اخره وانت بالوصل عني قوله في قولهم فيا الغلامان اخره اما ع • بخلة
كما ان تبغيا لي شرا في رويته ان تكسبا ناشرا فاجب وذلك خطاب لمن
يصلح له الخطاب اي في التركيب او فيما قصد ذكر المنادى مضافا
ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه صورته اما ان الاول مفرد وصوف
فظاهر اما ان الثاني مفرد فلانه تكرار الاول بعينه واما عدم تحالة محجوبة
بحسب الظاهر اما الضم في الاول قبل نصب الثاني ح ليس على انه تاكيد لانه
خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى
المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول
توطية كان الثاني بدلا واذا كان الثاني مرادا كان الثاني عطف بيان ونصب الثاني
تاكيد لفظي وانما جيء بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستكره بقا
الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل
بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو
الاول لفظا فانه لا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين
ان واسمها الا بالظرف وانه قال ولا للما بهم ابدا دوا ومع ان حرف
الجر لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل او
مضاف الى عدي المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل لانه
اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد
اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او
بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد
السيرافي في قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لكم هو مدح
معناه انك باحد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال
الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي ليت با ابن رشيد فتح الياء
وهو الاصل كما هو المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر اكتفاء بالكسرة

وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء العلم بالمراد ومنه القراءة ان رب احكم بضم الباء وقلبها الفاء لنداء للخفة ولامتداد الصوت ورفعه للنداء قيل بهذه اللغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفاء فيقال في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة

المناسب

وقد جاء شاذ قال الشيخ الرضي اما فتح يا بني والاصل يا بنيا فليس الا شاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع اليائين ويكون المنادى مع ان الياء في قوله بالياء للملابسة والظرفية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة جزاء او قوله وقفا اما حال او ظرف وذلك ان تقدير فعلا معطوفا على الفعلية اي توقف بالياء وقفا بالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقعت على الف يا غلاما فبالهاء بيان

قد

الالف واذا وقعت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا وذلك على مذهب من وقف على الماضي باسكان الياء واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز لاسكان الوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح ما ابدل الياء بالتاء لانهما متناسبتان في انهما تزادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير مخففة للتانيث التاء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث المذكر اجيب بان التاء في يا امت ويا ابت للتفخيم كما في علامة فانهما متضمنان للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في البدل شبه من المبدل منه وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث نحو يا ثبة

قد

وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز فارجع الفرق بينهما في قوله هما لغتان في فم من فموسها اي واقع يعني ان الجواز دخول في سعة الكلام بهذا القيد يتبادر

اليه

اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة وذلك ان لا يقيد ويجعل الجواز شاملا للضرورة واسما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع كثرة النداء في كلامهم انتهى لان في حالة كثرة انشاء الاسمية منه في غير حالة النداء اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف وذلك ان ترخيم ضرورة على الحقيقة اي الترخيم في غيره اي ضرورة نحو قوله وبا ... اذ مر لنا عقنا الاصل اذ فيه وهو حذف الاظهر ان تقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود اي ترخيم المنادى الترخيم بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صفة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف اي في اخر المنادى فخرج حذف يا غلامي لانه ليس اخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليهما اي سمي التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف اخره للزوم احد الامرين اما النقل الاعراب اذا سكن الاخر واما جري الاعراب على حرف العلة اذا حركت وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الافراد لا لعلة اخرى من قال انه حذف في الاخر بلا علة او على سبيل غلط ارادوا بهذا المعنى والاعتبار في اللغة فخرج شاة بلا علة بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى وذلك ان ترجع الضمير في قوله ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا فلو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلته

المضاف وشبهه او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذ بهما يتحد ان
حكما لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى بل الظاهر اذا كان المركب
الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة عين زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان
المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه ولا من الثاني
خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم اي ال عكرمة لانه ليس اخر
اجزائه بل الظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما واما اذا كان علما فلان المركب
الاضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزء يكون باعرابه فامتنع
الترخيم فيهما لعدم رعاية اللفظ والمعنى ولا جملة لبعض العرب يرخم
الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط والزيادة على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم
الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو
يا ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به بلا علة موجبة
انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة لعصا واما بتاء التأنيث
فقد كثر الترخيم فيه ولهذا عوامل اخرها المرخم هنا في بعض المواضع معاملة
المرخم اعني فتح التاء واذا وقفت على ذلك المرخم الحق في اخره تاء السكت
فيقال يا طلحه يا طلحه وذلك لانهم يلحقون تاء السكت في اخر ما ليست حركته
اعرابية ولا شبيهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء
في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا زيادتان قيل لا بد
وان يكون بمعنى فخرج نحو عصبصبة في حكم الواحدة صفة لزيادتان
من قبيل فلان في السعادة في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة منهما
بمعنى يغاير معنى الاخر كزيادة مسلمان ويلسان علمين وبانان الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا الجمع المذكر السالم نحو مسلمون
يلسلمون علمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا
نحو مروان وعثمان وخراسان ويا النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي
والفا التأنيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها اوكان
في اخره حرف صحيح اصلي لم يعتد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير التأنيث

حيث

حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التأنيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا
يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء
وافتراقهما في بصري ومختار وهو اعم انما عممه لان ترخيم مثل مدعو
ومرمي بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة في حكم الصحيح في
الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه لموافقة ما قبله من ان مثل دلو و
ظبي ملحق باسم الصحيح بصحة اجراء الاعراب عليه او باء ساكنة
احترازا عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب وقنفخر على وزن
مدحرج اي مقطوع شرابه وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف
فساده فيقطع حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور وغليق
لتعلق بالشيء فانه لا يحذف منه خلافا للاخفش فانه يحذف المدة
ايضا لان ثبون الخ لم يحذف زيادتان بثبون جمع ابن لانهما غير زيادتي الواحد
فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود اما في الاول الخ لما كانت علة الحذف
في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف والثاني كما مر فصل بهذا التفصيل ولم
يقل يحذف حرفان فيما قبل اخره مدة وبلت عن النقد قال قدس سره في
الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند
كوتاه دست وپاي زشت روي نقدة يك يقال له كنك وفي خمسة قالوا
خمست اثنا عشر واثنا عشرة واثنتي عشرة واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون في اثنان وقال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه
باخمسة وفي الوقف تقلب التاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين وزحمت
ووقعت قلت يا مسلمه بالهاء حرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد
الى هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون ... بهذا الحذف كثيرا مستمرا فلت
استمراره تجددي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية فلما نظر الى النظر
الى افراد الحذف اما ان نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر
الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق
السابق لتقدير المضارع والفاء الجزائية لا تدخل على المضارع المثبت وهو

في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف
لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه
كالمحذوف في يد ودم وأجيب بان المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه
كالمحذوف للعلة الموجبة • فيبقى الحرف الا في مواضع منها اسم قد ازال
الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى و
قاضي ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك
المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الا
خره وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصلي حركته ان لزم ساكنان
نحو يا اود وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محم والفرا
الى اصلي حركته وهو الكسر قال فيقال الفارسي فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة
عطف الفعلية على الاسمية الاولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادي ثابتا بجميع اجزائه
والمحذوف ثابتا فيقال قال يا حار ويا ثمو يا كرو مثل امثلته لان التغيير الاستعلال الاول
اما بالحركة فقط او بالحرف او بكلها وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر
ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو ظاهر يقال له الحبارى والشرا شواط
خوانند كراشر دی كرا وبن جمع كروان بالكسر الفه جماعة على غير القياس فلا جرم
قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب
الواو بالضمة كسرة نحو التقارسي والادلي والمنادي في حكم المتمكن بعروض بنائه
وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والا قد
ختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب شيئا على آ
خر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه و
من ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير
ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا مفعولا عنه ولا منصوبا بالفعل التفجع لانه يتعدى
بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص ويلزم ح ثبوت موضع
خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا يعني لما كانت يا اكثر
صيغ النداء صح الحذف مطلقا صيغة النداء اليها وفي هذا التغيير اشعار بان

يا اصل

يا اصل في هذا الباب قال المتفجع عليه المتفجع در ومنه شدن صلة اللام فالظاهر
المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود عليه او لتضمين معنى البكاء
وفيه انه لا يستعمل المتفجع عليه وجودا بيا او وا او الباء للالصاق في صفة
المتفجع عليه وليست للسببية او الاستعانة ممتازا به اشارة الى ان الباء متعلق
بالاختصاص لتضمن معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اغرب من دخوله على
المقصور عليه وجاز لك الحاق وجاز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا او
قال الاندلسي يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان
دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها
قد الى اخر المندوب وقد يلحق في اخر غير المندوب فان خفت اللبس قال الشيخ
المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل
في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمد يتبعها مدة
من جنسها ولا يغير الحركة البنائية لتنوعها قال سيبويه في ندبة يا غلام باسقاط
ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبة
قد يا غلام بالضم واغلامكيه الى اخره لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا
عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لا
ستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك
واغلاميه واغلامكموه قال الشيخ الرضي اخر المندوب ان كان ساكنا فذ
لك الساكن اما تنوين او مدة [illegible] الجمع او غيرها اما التنوين فيحذف
للساكنين وتزاد الالف ويا امرأة في كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو واغلد مكانه
خلافا للمصنف فانه يقول استغنى بها عن الالف الندبة وان كانت واو
او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت
يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلاميا لان اصلها الفتح عنده
والمصنف يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا
مدتين فانك يكتفي بما فيهما من المدة نحو واغلامهوه وواغلامهي
وواضربوا وواضربي اذا سمي بهما وان لم يكونا مدتين حيث بالف

الندبة بعدها ان تثبت واما بهم الجمع فلانا ءلى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع
بالمثنى وانسلامكموه و وا اخا غلامهي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في
الجمع للاستقلال ردنا لمد الندبة اما لبقاء المد فلبت واوا وياء للبس واما ساكنا
عن هذه الاشياء ففتح ويلحقه الالف نحو يا منا في المسمى بهمن لبيانها
ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بها ساكنة كما تثبت كما تبين بها
الحركة وهذه الهاء يحذف وصلا وربما يثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة
اجراء للوصل مجرى الوقف الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة قد
سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المندوب المتفجع عليه مشهورا
كذلك علما كان او غير علم نحو وامن فتح باب خيبراه واما احكاه الكوفيون من
قولهم وا رجلاه فشاذ لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
ولهذا اجاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السبعة دون المضاف
والمضاف اليه وقرادة بن عامر قتل اولادهم شركائهم واراده على الشذوذ
وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة لان نداه لم يكثر فيه ان هذه التعليل يقتضي
الاختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف
التنبيه انما استغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها بما تقول له ولا يكون
هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف
التعريف لا يحذف مما يعرف بها حتى لا يظن بقاءه على اصل التنكير لانه كاسم الجنس
لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه
منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج
الى علامة ظاهرة على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء سواء كان
مع بدل اعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله
الشيخ الرضي من ان الله لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه
لانه لا يحذف الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو يوسف عربي وقيل
واعترض عليه بانه لو كان عربيا لانصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع
بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين ولفظة اي اذا

وصف

وصف هو بذي اللام فانها وان نت الاسم جنس معرفا بالنداء الا ان
المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز
حذفه والمضاف الى اسم معرفة عطف على قوله لفظة اي اي
صح صبحنا او ادخل في الصباح قالت امراة القيس فلما انه صحب
اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمل المفهوم
فاله شخص صار مثلا للشخص على تخليص النفس من الورطة الشديدة
اطرق كرى الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افگندن وسر
فروكردن وهي رقبة اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد
صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه والمعنى ان النعام
الخ قيل معناه ان ذكر الجبار يكون طويل العنق فاذا خفض عنقك للصيد
فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيدت بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم
لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يكون
انه بدل عن السبيل اي فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان
يقدر انه بدل عن اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي
وزين لهم الشيطان اعمالهم لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا
يسجدوا اي مفعول اي به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في
قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة
في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع عدم المحدود
فالثامن المواضع الاربعة لانه يجب بعض افراده منها اي اضمر عامله
بناء على شرط يعني ان على بنا نحبه ولك ان تقول ان على صلة الوقوع اي
اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه وانما
وجب حذفه الخ لا يرد النقض بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات
بها والتفسير بل اتى بها التعيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت

من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمة كاتبا قال كل اسم افهم لفظا كل
لبيان الى الغيبة بعده فعل مبتدا او فاعل الظرف وزيدا انت ضاربه
لابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند اضاربها او ازيدا
ضاربه الغلمان او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا اضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ
وضاربه خبرا له مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظ او لكل من الامرين
على سبيل التنازع عنه متعلق بالاشتغال المتضمن معنى الفراغ او لان الاشتغال
بمعنى الاعراض او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالالتزام الضمير والتعلق
بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه ما و بتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق
مضافا الى الضمير معمولا بالاصالة للفعل و شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية
نحو زيدا ضربت عمرا او غلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بالفاعل
الضمير او معطوفا عليه موصولا عامل الضمير او موصوفة نحو زيدا لقيت عمرا او الذي
يضربه او رجلا يضربه لو سلط التسليط كما ستعرف من بعد هي او مناسبة
ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة
ويمكن ان يقال بمعنى تسليط تسليط بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق
وتقيد النواع عن المحل الى قوله خرج و خرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يعمل
عمله فيما قبله وذلك بان يكون الاسم بعده اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة
او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء و ما ان من حروف
النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صفة او صلة او مضافا اليه او واقعا بعد الا
او موكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظننته منطلقا
او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة
او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك
فحدث فان التقدير اما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء
شرطا و جعل حيز الجزاء اذ حقها ان يدخل على تمام الجزاء هذا كله مما استفيد
كلام الشيخ الرضي وههنا بحث و هو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج
عنه اذ ليس مجردا والاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل

فساد

والمعنى مانع ايضا اذ الضرب على زيد لم يقع على زيد الا في الخيال والمجرد
مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر
اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط فحينئذ يكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن
مال هذا القيد وسابقه واحد كما قاله الشيخ الرضي بالترادف فيه
مسامحة لان الترادف انما يكون في المفردات او باللزوم ولو بواسطة
كما اذا توالت اسماء منصوبات مقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اى
لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ولا يتصور الا تقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل
مع تقدير متعلقه فيقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق
زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول
الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير الجار وحده مع المتعلق في
زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في ما عدا الصورة الاولى تقدير فعل ملا
بسة وينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا
يخفى ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحدود ناصبا له
بتكلف بان يقال انهما اسنده مدا فعال صالحة لان تنصبهما وفي فوتها انحى
جاوزت واهنت ولابست واما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق
الفعل الطالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة متعلقه باحدهما بالطريق
التبعية بان يكون احدهما بدلا عن الاخر فان كان الثاني بدلا عن الاول لزم
تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان
الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة
مشغلان في الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في
بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن فيه في الواقع
و يختار الرفع ابتداء او بسلامته عن التكلف تقدير عامل بالابتداء
لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذ النصب فعل ويشير الى وجه اختيار
الرفع اي قرينة ترجح خلاف الرفع اذ بنصبه يجب تقوية جانب

النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة
بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء
القرينة المطلقة يدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم
قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد بسلامة
عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف
الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكنه وقوع الجملة خبرا اهون من
حذفهما لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم تخريج مثل ضربته
عن هذه الضابطة وانه راجح في الضابطة التي يليها كما قال الشيخ الرضي قد
قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على
ما ذكروه واما اذا للمفاجاة مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر قد
للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف
الجملة الفعلية التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا للجملة الاستفهامية نحو اما زيد
فقد اكرمته في جواب اهم اكرمت لان القرينة التي تقوي جانب النصب هي
التناسب والتطابق المذكوران كالامر والنهي والدعاء خص الطلب قد
بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط
على الاسم فان الرفع يقتضي اوان الجملة الطلبية فلما يكون اسمية لاختصاص
الطلب بالفعل للاشري الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام و
العرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم فوله
فالمراد بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود
النصب هنا سبب عطف جملة ولو لكن وبل على جملة فعلية حقيقة قد
او حكما نحو مررت برجل ضارب عمروا وهندا يقبلها فان اسم الفاعل شبيه
بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد
وعمرو ليفسره لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء
والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المذكور اعتراضية لا عاطفة والالزم
عطف الخبر على الانشائية ولا تقدر معمولها في عدم تقدير معمول

لا يحتث

لا يحتث لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المورود
واما اذا كان الاسم المورود بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه و حكم هل
كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال اذ كان بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم
لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره فلا يكفي فيه تقدير الفعل
مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكر ان هل طالبة للفعل فاذا لم يجد
فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة
قد فلا تر ضى الا بان تعانقه ولهذا قبح زيد خرج واذا الشرطية كما ذهب اليه
سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين
بعدها و خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على
الفعلية الدالة على المجازات لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها على
قد خطر الوجود بل قطعي الحصول وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قال الرضي اذا
مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال اذا زيد
يقتله اذا قتل زيد ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه ما في ذات
قد ذلك وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر واشار الى بلفظ خوف
لا فرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند ترجيح الاحتمالات
ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان
اللفظ اذا دار بين كونه خبرا او صفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه
من الفائدة التامة وهو خلاف المقصود وقال الشيخ الرضي ما حاصله
يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا او كونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق
لا مطلق الشيء لانه يتناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق
وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا
نسلم يتناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة
ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يختص بالموجود لا بالمخلوق وعلى
التقديرين لا بامن يخصص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن
سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى

كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب
بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل
المقصود وبستوى الامران في الاختيار فلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه اى السلامة من الحذف العام معارضة بالعرب لا بقاء
عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف
العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الجزء لا
بدله من عائد اذا كان جملة اسمية فعرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه في
ذلك ليس الا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوفا عليها او على جزئها
قلنا هذا باعتبار المنهى اذا جعل الجملة خبرا و اذا جعل الفعل وحده خبرا
لا بعتبر اسناده الى المبتدى الذى هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف
كان الكبرى مفصولة باعتبار المنهى الذى هو الضمير بعد حرف الشرط
وما حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية والا بالتشديد جوز الخليل
فيها التخفيف لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان
التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل
فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك
الاصل كحروف التحضيض والبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها
استعملت في القبيلتين مع او لو بينها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا
للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان الرفع
في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدا فانه وان صدق
عليه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه
بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير و
الضمير ههنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناده ذهب الى المصدر
المدلول عليه بالفعل حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم
اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل معنى ويجب ان يكون المصدر الخ
النائب مناب الفاعل مخصوصا فيكون تقديره زيدا بلابسه الاباء

ح

به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبتدا
الصفة لموصوفها مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم
الذى قدر العامل بشرط التفسير يقع من كل عامله موقع الاسم المشتغل به
من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر وقام الضمير من استجارك
المفسر وزيد في ان زيدا ضربته واقع فيه ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت
المفسر والتقدير في ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا
وكذا في ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولا يخفى
ان لبيت زيدا اى يا لابس واذهب لبيت كنيته به الى ذهب لانه مسند اليه
وزيدا مفعول واجب بالابتداء كما ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان
يكون مرفوعا بما ذهب المقدر لرعاية الاستفهام نحو افف ضابطا ذكرنا في
شرح المفصل وكذا خبر او مبتدا ردفيه لقوله تعالى وكل صغيرة
وكبيرة مستطر السطر نتشتين بحيث لا يقادر اى لا يترك شيئة كبيرة ولا
صغيرة والظاهر انه لا يمنع الفاء بحسب الظاهر في هذا الباب
لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر عن بعضهم
هو عيسى بن عمر ونحو الزانية والزاني الواو اما للعطف
على كل شيء فعلوه فيكون تقديره وكذا نحو الزانية والزاني الفاء
بمعنى الشرطية لتعليل وجملة وجملتان بتقدير المبتدا اى هذه الاشياء
جملتان تعليل اخر معطوف على الاول و اما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه
غد وجملة الفاء بمعنى الشرط المشبه الى العليل خبر القوله الزانية الخ
بتقدير العائد جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب
مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية عند جر وقيل ظرف
لما كان الظرف المعقدر الا ظهر انه ظرف لنسبة بين المبتدا والخبر كان قوله عنده ظرف
ظرف لنسبة بين المبتدا والخبر بوافقه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومثل
هذا الفاء وانما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها
العرض كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها

اذا الزانية لتوجه المراد فهو من باب التوجه لعدم احتياجه الى الاضمار
ولذا قدمه المص لكنه فيه انه يلزم ان يكون الاشياء جزا مبتدا محذوف
المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما في المفصل واللباب
ان ثبت زناهما شرعا ذلك بالبينة مشهد او بالاقرار وقيل زايدة وما بعدها
ابتداء الكلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور السببية بعيد او
للتفسير لان جلدوا ايجاب منصت للوجوب الذي هو الحكم وجزء الجملة الخ
بجواز ان يقال ان ما بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها
لا يعمل فيما قبلها واختيار النصب باطل يعني ان الشرطية اشارة الى قياس
استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد
وسيبويه وانما حمل على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب والرفع
على بعض للتفاوت لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبا به لضيق الوقت
في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا
المحذر منه وفي اصطلاح النحاة معمول الفعل المنصوب لتعلق التحذير به لكونه محذرا او
محذرا منه اي اسم عمل فيه النصب اشارة الى ان اطلاق المعمول على اللفظ
باعتبار انه محل لاثر العامل بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال باتق قد
بدون التقدير فقال تحذير اما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او
مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا
وقد يجيء نحو اياي والشر وسيبويه يقدره بنحو لا احذر وغيره يقدر بنحو حذر غائبا
والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون قد
ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او
غائبا على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه لفظا او ذكر
مصدر وفي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف
الى هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول به والاذكر ليس
منها وفي بعض النسخ اذ ذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او هنا للتقسيم
اي ليست اضرابية فبقي ان يليها مثل المذكور مثل والمذكور قبل مفرد وما يليها

جملة

جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختيار قدس سره احتمال
الاخير وهو المشهور المتبادر الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى
لا يلزمه ما ذكر من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر يتبادر اليه الفهم يعني
حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذير
بتقدير الجار او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى ان تقدير اتق دون غيره
من افعال التحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الغرض و
لا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر يحصل التحذير او يجعل معطوفا على
قوله معمولا او يجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف بالحد و
في الحدود وانما يصح اذا كان صدر مثنى او للمعطوفين ليكون اشارة
الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا مثنى ولا لهما لانا نقول لا كان التقابل
بين المعطوفين باعتبار القيد كان المقيد هو المعطوف عليه فيغني قوله
معمول مثنى او لا القسمين قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكر
المحذر منه من نوعه او ما سيتنازع في ذكره وجعل المحذر منه بالامثلة مثل
اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المبرد الاصل اتقك لم يجمعوا بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد جاء وبالنفس مضافا الى الكاف فقال اتق نفسك فلما حذف
الفعل حذف النفس لعدم الاختيار اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون
متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال الدارمي ان هذا انه يكره لطول [illegible]
عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا ولا يخفى ان قوله
غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا
نفسك ولا يخفى ان في التقدير اتق مع تضمين معنى التبعيد تاكيدا ليس
في تقدير بعد لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء
[illegible] قال الصواب ان يقال يمكن ان يقدر اراد او
تقدير اتق ونحوه فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك وفيه تامل
لان نفسك محذر عنه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك

مما يؤديك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لابقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمال فاذا انظر الى المال صح هذا المعنى لان حذف حرف الجر مع ان لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز وافيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ولا اياك الاسد اما فلان عطفا اياك اياك المراد فانه فلضرورة الشعر او لان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراد ينصبه بمثل اشرك او احذر او لان المراد في تاويل ان تماري فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا او هو فصل على الاخير وصدر استينافية على الاولين ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسامحة او اسم ما فعل فيه اي حدث وهو الفعل اللغوي مذكورا اي مؤديا تضمنا الى قوله مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستقل في المعنى الالتزامي وما له يحتاج الى معنى اذا كان العامل مصدرا او ما بمعناه ولو اعتبر في التعريف قيد الحيثية فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا او هو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير فيه سببا من اعتبارها ولا يخفى انه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اشراقها اذا اريد بها الجرم اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان

قوله

من زمان ومكان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقة فليس بمحل محذور ربما مفعولا فيه مبهما كان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمدة وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كان اضافة الظرف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة جزاء الى عائد المبين عليه المبين وفسر المبهم بالجهات هذا التفسير اكثر المتقدمين والتفسير عند هم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه وانه نكرة حقيقة لا قاله الفاضل الهندي في الارشاد ومن ان الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل سواء ومنهم من فسرها بمثل ما فسر المبهم المعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكنف وذرى لا يعناه فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس الظرف كما يعين مجرد واعتد قد هم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة وحمل عليه ينبغي الا يذكر من المقادير الممسوحة الظرف فانهما منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل عليه الجهات الست لشبهها لها في الانغال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قدام او اليمين ولفظ مكان يشترط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث معنى الاستقرار والكون ينصب بالدال على ذلك الحدث ولا ينصب به المكان المختص وهو جلست وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينصب الا بما ينصب به المكان المختص قال وما بعد دخلت وسكنت ونزلت ولا شك ان معنى الدخول

لانہ فیکون فی صلة له کما ان عن صلة لضده الذی ہو الخروج اسد الشیخ
الرضی علی ان الدخول اللازم [illegible] کلمة فی غیر المکان ودخولها فی المکان وبکون
الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبکونه ضد الخروج و
ہو لازم لا یخفی ان ما ذکره یدل علی نفی التعدی بلا واسطه والتفصیل
فیه الی ما یختار رفعه نحو یوم الجمعة سرت فیه وما یختار نصبه نحو یوم الجمعة
سرت فیه واذا یوم الجمعة سرت فیه ومثال لیس الضرب بالصفة کلا یوم
صمت فیه فی الصیف وما یستوی فیه الامران نحو زید سر ویوم الجمعة
سرت فیه الی معه وما یجب نصبه ان الیوم الجمعة سرت فیه المفعول له قد
ہو ما فعل لاجله فعل ای ما ہو حامل علی الفعل وہو مقدوم اما بحسب النحو
او بحسب التحقیق الا ان یراد او یذکره معه لا لفار یخرج المفعول له
المجرور نحو جئتک للسمن لان العامل فی المجرور وہو الجار لا الفعل
لان التحقیق ان العامل فی المجرور ہو الفعل وانه المنصوب محلا والجار
بمنزلة الہمزة والتضعیف فان التادیب انما یحصل بالضرب
ان قلت کیف یحصل التادیب بالضرب ویترتب علیه مع اتحادہما بحسب
الذات قلنا المراد ترتب ما یتضمنه التادیب اعنی التادیب قال الشیخ الرضی
العلة الحاملة التادب وانما نصب التادیب لتضمنه العلة الحقیقة ومشارکة
الحدث فی الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقیقة لم ینصب عند النحاة
وقعدت عن الحرب جبنا ولو قال وحاربته شجاعة لکان احسن
ای بمقام المفازعة للزجاج واظہار الجلادة ویحتمل ان یقال فیه تعریض قد
علیه وتنبیه علی عدم تعقه والاکتفاء بظاہر الامر والقایل الجار و
القول بکون المفعول له مفعولا مستقلا کما ہو المفہوم من الکلام
یخالف خلافا لقول الزجاج خلافا للزجاج وخلافا للجرمی فانه
عنده حال فیلزمه التنکیر فانه عنده مصدر لکارس من کون مضمونا قد
عامل المفعول له تفصیلا وبیانا له کما فی ضربت تادیبا فان معناه ادبت قد
بالضرب تادیبا وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا فیه ان

القعود

القعود مغایر بالذات للجبن فانه مقدم علی القعود بحسب التحقق فکیف
یصح ان یکون مصدرا مغایرا للفظ فعله اللہم الا ان یراد بالجبن اثرا
للکیفیة القایمة بالنفس وہو القعود عن الحرب کما یراد بالشجاعة الاثر المرتب
علی الکیفیة النفسانیة وہو الاقدام ولا یخفی ان فی ذلک مخالفة من جراحه
او ضربته ضرب تادیب وقعدت قعوده حین الظاہر ان المصدر حقیقة
ہو المحذوف لا المذکور واطلاق المصدر علیه لنیابته عن المحذوف کما فی
ضربته سوطا ای ضرب سوط الا فالفعل بانه علی التقدیر مصدر من غیر
لفظ فعله لا یخلو عن شیء ورد قول الزجاج ورده المص ایضا بان
معنی ضربته تادیبا ضربته للتادیب اتفاقا وقولک للتادیب لیس بمفعول
مطلق فکذا تادیبا الذی بمعناه ولم یکتف بارجاع الضمیر الفاعل فیل انما
وضع المظہر موضع المضمر ارشادا الی اتحاد الحذف والتقدیر وقد یفرق
بینہما بان التقدیر شرک فی اللفظ مع الابقاء فی النیة والحذف ہو الترک
اللفظ والنیة ای تجد فاعله وفاعل عامله قال الشیخ الرضی بعض النحاة لا
یشترط ذلک وہو الذی یقوی فی ظنی وان کان الاغلب ہو الاول والدلیل
علی الجواز قول امیر المومنین علی رضی الله عنه فی نہج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة والمستحق ابلیس والمعطی للنظرة ہو الله ولا
یجوز ان یکون حالا لا استلزام عطف حال الفاعل وہی الاستفہام علی حال المفعول
وہی الاستحقاق قد ومقارنا اجاز ابو علی عدم المقارنة فی الزمان لقوله
تعالی فی القراءة الشاذة ہذا الیوم ینفع الصادقین صدقہم بالنصب ای لصدقہم
فی الدنیا ولا یخفی انہما تدل ایضا علی ان اتحاد الفاعل لا یشترط ولم یشترط ان یکون
نکرة کما شرط بعضہم لانه قد یقع معرفة لکن الغالب فیه التنکیر کما ان الغالب فی
المجرور التعریف او یکون زمان وجود احدہما الا بان یکون اخره اول
الحدث او بالعکس او بغیر ذلک لان ہذه الشرایط قال المص انما اشترط
ذلک لان علة الافعال کثیرا ما یجی جامعة للشرایط فجعلوا لہا دلیلا علی اللام المقدرة
وفی بعض الحواشی ان ہذا الرای شریف جدا یجعل ما ہو محط الفایدة

قائما مقام الفاعل والخلو عن انطلاق اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن
جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص   وقد جعل بين البرد والنشوان
قال قدس سره في الحاشية البرد الوحشي والاهلي والنشوان ومنه قدس سره في تفسيره
الوادي ببرجستن   سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا
نظرا الى ان عمروا في قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض
ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك   نحو استوى
الماء والخشبة اي ارتفع الماء والخشبة في العادة اي وصل الماء الى الخشبة فلما كانت الخشبة
ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدار ارتفاع الماء وقت زيادته
والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب
الاخفش اليه وجوز عنده اسند الا انه قد لهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل
يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجري بان
او مطان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان   نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية خصل بچه شتر از شير جدا کرده
وضع البصي شير خورد كودك   اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد
القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في
كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع لما نصب في كل رجل وضيعته و
قال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت
في الاصل حرفا اعطي النصب ما بعدها   واصلها واو العطف ولهذا لا
يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا
لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا
تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تاخر عن المعطوف
عليه   فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع   اي وجد
بجعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول
اولى تامل تعرف   ما وجوب العطف لان الاصل في الواو العطف
وانما يعدل عنه لنصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن

النصيص

التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ظاهر
ان قلت فاذن عمروا في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى
قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين
العطف   فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة
المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار   حيث لا يحمل على عمل العامل
المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة
ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان
قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا   لان العطف على
الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون
للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتلطف وذلك باضمار حرف الجر
مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد
النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المصنف لوروده في القرآن كقوله تعالى الذي تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة   وانما حكما بمعنوية الفعل المشعر
بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبات
للفعلية في الاخيرين ايضا شيئان كلمة الاستفهام واسم الذي بمعنى المصدر
بمعنى الفعل والصفة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد
الامرين بخلافه نحو هذا لك واياك ونحو يا انت وزيدا فان الاشعار فيها
ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات
معاضدة الاستفهام باسم اخر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة
في الحكم الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخرين وبين الاخرين
لان معنى ما تصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام الى ما اشار اليه
قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف
تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل
ما لزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة الحكم
فتلك القضايا متضمنة لاحكام محلها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الامثلة

قه الحال من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي بهذا القسم بها لانه
قه لا يخلو اعن الانقلاب غالبا ما يبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة
الظاهرة للمنتهي كذا في المعرب والمراد بها الحالة وهي اعم من ان يكون يجب
تحققها وهي الحال المحققة او يجب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى
فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ونحو هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى
وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرا نبوته والظاهر هي اعم من ان يكون باعتبار حال
نفس الفاعل والمفعول او باعتبار متعلقهما فلا يرد النقض بجائني زيد والبوه
قايمة لكنه يرد بقولك اتيتك وزيد قايم ونسب الى صاحب الفصل في
دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قايم بيان هيئة لازم الفاعل او المفعول
اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان
هيئة للازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان فقام زيد ليس هيئة لزمان زيد
الانبا ويلو ان الزمان الاتيان لا كان مباينا مغايرا عن فاعل الاتيان وعن
مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه لانه
ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة والكل
منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه
تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام القايم بالفاعل او المفعول او بهما
بحسب المجيء بهما او بقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب
ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون
جملة وقولنا غير حدث احترازا عن رجع رجوعا اي من حيث هو الفاعل
او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه
فاعل او مفعول نحوي تامل نعم انها تدل على انها هيئة الفاعل او المفعول
جاز التعريق كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين و
اذا اختلفا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعها
كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما
بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف و

ان لم

ان لم يكن فالاولى جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين
بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال
ان يترتب على حد ترتيب صاحبها لفظا ومعنى تميز عن الفاعل او المفعول
قه او حال عنهما او جز لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح اي لفظا بان
يكون الخ يرشدك الى هذا تفصيل العامل فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق
فعل لشخص بمفهوم مبين علامة اتحادهما ذاتا فكان الحال عن المضاف اليه
لان الداخل في الذات داخل في حكم الذات ولو قيد الخ هذا موافق بما قاله
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا
الحال عنهما بتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قيد كذلك لزم
قه جوازه الحال عن المفعول فيه وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ
حكما هذا التوجيه يتجه من المصنف جعل في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه
ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان
يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الخروج
ولا يجوز ان يقال ان قايما حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده
مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا
لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على النهج المذكور
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه
عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان فادون زيد لان زيد مع تقارب الاسم
قه والفعل وعاملها فعلا العامل هنا لتحقق لفظية الفاعل والمفعول و
معنويتهما وليكون ظرفية لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي و
وجواز تقديمها على اللفظي من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان الافعل
باين مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو ظرفية له
عقيب ذلك التفصيل وهو من تركيبه اي من صيغة كما لا اشارة
دون الاستفهام والنفي وانّ وأنّ من الحروف المشبهة لعدم ورود الا
ستعمال على عملها والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انها

لب بعامليه لانهما ليس مقيدين بل المقيد هو الجزء فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليست ابنبي فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للجزء لطان المعنى ليست ابنبي راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابنبي وان كان فقيرا راجعا وكانه اسد صايلا او زيد كعمرو وكما يناوزيد اسد صايلا بحذف اداة التشبيه لان النكرة قبل ولان الحال جواب لكيف و السوال ينافي العلومية وفيه ان المفعول له جواب للمه انه يصح ان يكون معلوما فالحق ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر نكرة موصوفة ولو قال مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لطان احسن لاستغراقها بنفسها او بوقوعها في حيز نهي او نفي او بمعناه ان جعلت امرا حالا اشير به الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المفعولية لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف او واقعة في حيز الا ستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب او بعد الا انتقضا للنفي لم يغير قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون صاحب الحال الا نكرة موصوفة او معينة غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الا انتقضا والنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال شارح في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان تقول ان بين قوله وبعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال بمعنى ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال او نصبها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عايد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو كذلك يوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك او ما للاختصار وانما قال انتقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا ان يكون

و عمومها

الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص وانما حسن التنكير ههنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة بها لا انقطاعها وفيه نظر لجوازه وقوع الصفة بعد الا او مقدما عليه الحال وانما حسن التنكير لان التقديم يوهم الالتباس بالصفة و يحمل قوله وصاحبها الخ و ح يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا والخبر والمعنى فعلى مستفادمن قوله معرفة الى يتعرف غالبا ولم يزدنا قال قدس سره في الحاشية التزود المنع ولم يشفق على النغص الدحال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من تغص الرجل تغصا اي لم يتم مراده انتهى وفي الصراح نغص بمراد تمام نا رسيدن و مراب ناشدن شتر ولا تنجع افان حذ مادة ثم يراد من العطف قال قدس سره في الحاشية العطن باحول الحوض والبير من مبارك الابل والمرك المناخ يعني جاى شتر خوابانيدن ومررت به وحده قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر وحده يحده يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان صله التاء ثم حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا الفم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الغزالي هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة متاول اي كل واحد منها او نوعها وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ثم اي بكثرتهم وجه الارض نحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا نحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا الى ثمانيتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الاثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم

غد

منصوبة في الجبانة على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجي فردا
كيلا لما قبلها في عمتهم احدهما انهما مصادر لافعال او الصفات اي مجتمعة
ومنفردا والحذف غير واجب في المثال الاول وواجب في الثاني على قاعدة
الشيخ الرضي معرفة موضوعة موضع النكرة يعني ان اللام للعهد قد
الذهني او زايدة فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة
وجب الواو لا التقديم ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبا
تخصيص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص
الحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصص اخر اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يجدي
التخصص الحاصل بالقياس الى كلمة اخر ولئلا يلتبس بالصفة فيه ان هذا الا
لتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق
ولا يتقدم الحال المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع قد
كتصديرها بالواو ولما اعادة اصلها وهو العطف او عدم متصرف في الافعال
كفعل التعجب او تصدير عاملها بحروف الصدر او لام الموصول دون
ساير الموصولات نحو جاءني الذي راكبا جاء فيما عدا مثل زيد قايما كعمرو
وقاعدا اعلم ان الدال على حدث بين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضا
رب زيد عمروا او تضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على
غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به
لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه
كالمكان او الزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا باسره وهما لم
يتميز بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق
صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم العامل الضعيف وذلك
لاجل لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قايما كعمرو وقاعدا و
زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا البسر اطيب منه رطبا فعلى
هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حال عن قوله على العامل المعنوي
كانه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير

المبتدا

المبتدا واما اذا جعلته داخلا في اليه ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة
اليه خالصا او هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك
لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز
تقديمها الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن
قد ذلك القبيل البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين
ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديمها الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما
ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة
واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخر عن العامل سواء
كان مجرورا بالاضافة استثني منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه
وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكنه على قلة نحو يعجبني راكبا
يد زيد ومنع صفة ابراهيم لان الحال تابع الا قيل لما يرد على نحو راكبا
جاءني زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل والمنع لعارض
الالتباس بالمبتدا قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه اكثر الحال
الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها على قلو جاز لوقع
يجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يقرهم
ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا لهم ارسل امر فكيف يصح
الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه
وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد العامل فيلزم ان يكون الكاف
وقت الارسال وليس كذلك لتاخيره عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا
يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه والتا
للمبالغة كالكافية والش فيه كثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة
بفعال وفعول ومفعال اي ارسلناه كافة اي عامة ش ملة و
بعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة والكل
تكلف وتعسف لان كافة كفاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به

الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى سواء كان الدال مشتقا او
جامدا قال الشيخ الرضي من احوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطية وهي اسم
جامد موصوف بمشتقة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء للحال التي
لا هي حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا نحو جاءني زيد رجلا كريما
ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال
في الاشارة ودرهما وضابطته ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء
المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء اما مع واو العطف
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم وهو ما بقي فيه حموضة الاظهر ان
يقال ما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح بسر غوره خرما اول ما يبدو من النخل
طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما
فيه حلاوة ولين ولا حاجة ان يأول البر بالبسر هذا اذا كان هذا اشارة
الى النخل لان البسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كانت اشارة الى التمر كما هو
الظاهر فتاويلها بالنضج وغير النضج او المدرك وغير المدرك
لانه اذا تعلق بشيء واحد مرتفصيل ذلك في ذي احد شيئين قال ويكون جملة قال
الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب جزء الاول منها اعراب الحال
ويلزم تنكيره لقيامه مقام المحذوفة الى في نحو بايعته يدا بيد اي نقدا يدا
بيدا اي النقد بالنقد نحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم و
كذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان فنصب بهما الجزء ان بفعليهما والاعراب قال
الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم
لان الحال بمنزلة الجزاء ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول
بوقت وقوع مضمونها او لا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه
وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط
ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما
ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني
رجل

قد رجل الا وهو فقير فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها
بمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد
يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على
الباب وهو قليل لانها تدل على الرابطة في اول الامر لانها في الاصل الجمع
قد مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق والمضارع المثبت بالنصب
قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد او لانه خبر مبتدا او
محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين
لسين ونحوهما المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي
فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع
بلفظ ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا فانه مع الضمير والاغلب تجرده
عن الواو ليدل الا بهذا التحقيق ذكر السيد الشريف وللقوم ههنا كلام بعيد
عن التحقيق فحري ان لا نذكره ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا
في مواضع اذا ابين الحال ازدياد ثمنه او غيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول
في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او
ثم ذهب الثمن زايدا اخذا في الازدياد وتقول في غير الثمن قرات كل يوم
جزءا من القران فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب القراءة في كل يوم في
الزيادة والصعود وهي اي الحال المؤكدة هي اما التقرير مضمون الجملة
وتاكيده واما الاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو والمنقلة فيه
بخلاف المؤكدة فانها ليست مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد
قد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور
اي احقه ذلك التقدير عن سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك
تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو
مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان
العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى بتوليد
نسبة الجزء الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على

جزء الجملة ولا على احدهما او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق متشعبا معنيان التحقيق والاثبات ولاحق مجردا معنى واحد وهو التحقيق ومابين اللغوين لهما ارادان يبين ان متعلق التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتبعة اثباته فقال اي تحققت البوة الى اخره اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدرت بهذه الامور الثلاثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد يكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين الى لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية باول امثاله بالمصادر فجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الاف ونحوها اما في صيغة الصفة مقام المصدر التمييز يقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم تميزه من بين الاجناس برفع الابهام يرفع الابهام والاظهر في تعريفه ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح الاجناس مختلفة متفاضل لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او بالاضافة نحو غبن رايه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رايه بمعنى رايه وان الم بطنه متضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني المصدرية وهي العد والوزن والكيل لا يستدعي تمييزا فانما تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز لكن المطلق من حرف الى الكامل وقع لما ذكره الشيخ الرضي من ان اللفظ المشتق لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن التاييد فيه ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارئ والمراد ههنا هو الثاني لكنه غير مستغن بحث الوضع

ولهذا

ولهذا يكون حقيقة وكل واحد بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص خمسة منه مجاز وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لا كرنا فيما بعد لا يقال في لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يساويه من المشترك والابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يقع التمييز عن الاسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا الا حال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ان ادوات هم عن الاسماء الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه من لمحة او ذات الرطل بالمعنى المذكور هذا الصحبة والابهام فيه انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وليشير اليه قدس سره والا من وجه حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وما علما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد لا من شيء او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا ابوه رجولته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجولته او شهادته يرفعه عن مفرد وجعل عن صلة للرفع كانه ساق الى الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما في قلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة اي النسبة سبب له لانك نسبت الشيء الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ان

كان اسما نصح جعله لا متعلقا عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه
كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفس
بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب
نفس وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وتمام الاسم يعني ان تمامهما
سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل
ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن
طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به الشيء وذلك اما مقياس مشهور موضوع
لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك
كقوله تعالى ملء الارض ذهبا فالملء قدر بالملء به الشيء وقولك عندي
مثل زيد رجلا واما غيرك ان تاد سواك رجلا محمد على مثلك بالفدية
ونحو يطولك رجلا وبعرضه ارضا ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر
وهو افصح من المن بالتشديد وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة قوله
عشر وكم رجلا والنون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين الا
نون الجمع نحو منون وجها لا ان التمييز فيه يكون على ذوات مقدرة لان
المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف
وان اضيفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المعروض فاذا اتم
الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه
التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة
والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما
اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فالناصب للتمييز في
الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة عندي المراد ذو خلاف
فهو مكيال معروف لاهل المصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا فيفرد
الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد وبقرينة الاحالة و
ذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء
كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا

قصد به

قصد به الانواع وجب تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا وان لم يقصد
الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو ما تتشابه اجزاؤه اي يتشارك الاجزاء
في اسم الكل اي اذا كان له جزء او اثنا قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس
لها اجزاء ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبني على
التنزل والا فالظاهر ان الحالت بفتح الفاء وكسرها ليس من باب الجنس الذي
نحن فيه فان الجنس هنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس فلو قصد تعددا
فراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع وعندي عدل ثوبا بين عدل بنك
باروما نندران او المعنى ان وجد التمييز فهذا الاحتمال مناسب للسياق
بدون الجمع اراد شبه نون الجمع لانه لا يعلم مثلا عند اضافة
عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل ان
يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على التقدير ان لا يكون علما
وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا او حديد
بنصب غير التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب
ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب والقصور غير المقدار عن طلب التمييز واذا
قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون التنصيص على التمييز فان الحصه
التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز كان الظاهر ان يقول الان
الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي ظرف النسبة لكن لما
كان ذلك الابهام منشأ لنوع الابهام في النسبة حسب احتمالات الظرف في
رفع ابهامها الذي هو مستلزما لرفع ابهام الظرف صح قوله عن نسبة والنكتة
فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك
لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق الا يرى ان نعم رجلا مندرج
في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره او المعنى
جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافته
لكنه المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافته ولعله اراد شبه

الجملة ما يشتمل على نسبة فيه شبهة بان النسبة التامة وليست الاضافة كذلك نحو
حسبك زيد اي يكفيك زيد فكانه قال طاب زيد الخ اي كانه مثل بفعل وشبه
فعل تمثيلا في القسمين وايا وكذا في ما عطف اعني الابوة الخ والدر في الاصل
اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينشر من الضرع من اللبن و
من الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله
الى الله تعالى قصد التعجب منه بنسبته اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما
اعجب ما فعله ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة قد
شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان النفس اسم
يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد
مقدمها بكون التمييز لم يكن لفظا فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية
بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما
صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس
من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له
نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن وفيه نظر اما اولا فلان
للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنفس
ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا
الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجر
هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة
اذ يعني به ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة
النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول
قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا
ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها
الطيب ان قلت المراد جملة المتشخص مع جميع صفاتها قلنا فح كان في حكم
رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه
صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل

الهندي

الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس
الى زيد ولبعض الشارحين جواب اخر وهو تقدير معطوف في مقدم
الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم
اتحاد المقدم والتالي فقد يدفع بتقييد المقدم بكون بعد جعله تمييزا او بتقييد
التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية كما مقدم
الشرطية الثانية نفي المقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء
المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا
كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن شيء منهما كان لمتعلقه و
يدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي
الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه او له ولا يخفى سماجة هذا الجواب
والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم
من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه فيه مساهلة وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد
لزيد بالذات والى قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب
الى زيد كما ذكرناه الواو بمعنى مع وهي تفيد شركة ما بعدها لما قبلها من
حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة
النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييزه عن النسبة
تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا
ومثله كثير في كلامهم لان من شرائط التمييز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه
الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قاله الشيخ الرضي وقال في
المقيس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق
ان الاول لا يجعل التمييز يحتمل المعدود بخلاف التمييز لكونه من حيث
المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الابهام ليكون
اوقع في الذهن لكن البيان بمعنى البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى

فيغشيهم من اليم ما غشيهم اذا جعلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له فطان النبر باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لانه مطاوع له فعلا بتضمن ذلك الفعل نحو فجرنا الارض عيونا الى التي بالجمع لان لتفجر الى ماء عذب وملح وغير او الى حار وقار وغير ذلك لان المتكلم لا قصد بعض دالة على ان النظام غير مراد وذلك بعينه مثل قولك الا زيد مغير ربح بخارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم قال خلافا للمازني والمبرد وتلميذ الاخفش نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقرار لا قياس قوله الا عمرو منه مجيد نفي النعرار انتهى قيل الرواية الصحيح وما كاد ينفع فلا تمسك بالفراق في بعض الروايات بالعراق وما قيل تحمل ايضا ان يكون يطيب الذكر لغير لتطيب الغدر قيل نقضا غير قادح في التمسك اذ بنا تمسكهم على النظام الذي يقبله الطبع السليم المستثنى الاستثناء من التثنى وهو الصرف

قد وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من لفظه صرفه عن الحكم اي منعه من الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى منفي ولنكتة التعبير عن منع وقوع المومنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور كافية في تفسيره وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعرفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره بذا هو الحق لكن المصنف ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ما بينهما مختلفان فان احدهما مخرج والاخر ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل للتعريف واحد كالحيوان والماشي المشترك بين الانسان والفرس فكذا ههنا يقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عند المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الا الذي هو منصوب اليه فيحتاج الى دفعه الى التكلف عموم مجازا او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير الاول الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم

قه

قه المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان ارادة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه لا يمكن باجرائنا عليه لخصوصه الا بعد معرفة بخصوصه فالمتصل الفاء للتفسير هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مثله وبالجملة ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاءني القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والنقل الصريح فانك لو قلت له علي الف دينار الا دانق كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله وكلام الفصحاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا انعقد نسبة الحكم على الاستثناء ولكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى والمستثنى منه والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاءني القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما خلا وما عدا فانهما ظرفان وقيد للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة مقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك اذا قلت جاءني القوم فقد نسبت او لا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا اشتغلا بجاءني القوم مقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة والا لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج من متعدد اي ذو عدد وكثرة بالا غير الصفة بيان للواقع لا للتمييل

قه واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا

حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى
ذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة
صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله
الشيخ الرضي في دفع شبهة الا واحترز به عن نحو جاءني القوم قبل الا ولكن
لا يسمى عيان اخراجا وليته يتعملان في صورة لا يتصور فيها الاخراج
كما تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد جاء اي بعد الا واخواتها
لا يقع المتبع الا بعد الا وغير وبيد اي ليس بنفي الى الموجب والمثبت
اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله واحترز به
عما اذا وقع في كلام غير موجب وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام
موجب لانه لو لم ينتصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم بثبوت
الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجوازه
بهو اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في
حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى و
فيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل
مع قطع النظر عن الايجاب والسلب وبهذا اجاز جاء زيد الا عمرو في
العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا
بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين الشيء وما في حكمه وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله
بان يكون اي ذا الكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله

قد

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل الغرض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ
فيبغي ان يكون داخلا في الالى والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي
قدس الله في شرح الفصل العامل في المستثنى منه لبواسطة الا قال لانه ربما لا
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية
ان يقولوا ان في الاخوتك معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو
لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى به او مقدما عطف

على

على قوله بعد الا انه اي هو الظاهر المتبادر الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط
بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا
ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وبعد
جزاء جزء لكان او حال اي المستثنى منصوب ايضا وذهب سيبويه الى
ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما
بعد الا مفرد وسواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن
حرف عطف العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتاخرون لما رأوا بمعنى
لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها الاسم ممتنع
محذوف وفي الاغلب نحو جاء القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا
وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله فلولا قوم يونس لما امنوا كشفنا قال
الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس الاستدراك
والا هنا القيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في
قد حكم ما قبلها في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الايجاب
او خبر محذوف واما بنو تميم اي في بعض شروح الفصل ان بني تميم
يبدلون المنقطع متصلا بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال
ابن الشراح المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا
فمعنى ما فيها احد وما لا يتبعه الا حمارا وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس
من جنس الى لبق بحسب الظاهر اسم ليصح حذفه متعددا لكان او غير متعدد
نحو ما جاءني زيد الا عمرا لقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
ذهب الاكثر الى ان الاستثناء متصل بجنسهم قال لان عاصم بمعنى معصوم
كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال
ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف و
التقدير الا رحمة رحيم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان
الا مكان من رحمهم الله من المومنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما
من الالله الماد قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد

وهو مطان من رحمهم الله وتجاوز عنهم بمعنى السبعة التي هي ام الباب لانها ليست موضوعة للاستثناء وما عدا الليت موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء لضرب من المناسبة او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه او الى البعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على البعض فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفردة وانما قد مطلق يحتمل للبعض لان في ورة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه امنا هذا المعنى والتقدير جاء القوم الا اذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان معناه انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان زيدا ليس جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي او البعض من زيد اي سلب عنه وقت خلوهم اي خلو الجائي منهم او البعض منهم

قد ولا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اي قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا بمعناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد فيما بعد الا حال من ضمير المجرور قيل بدل منه ولتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظ فيه ويختار ويكون فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب ذلك ان يجعل فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلق بقوله ويختار ويكون في كلام غير موجب

قد متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط في اختيار الرفع ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان

متراخيا

متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون ردا للكلام لتضمن الاستفهام ونحو ما قام القوم الا زيد في جواب من قال اقام القوم الا زيد افان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال على البدلية اي ادبدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المسؤل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لان يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه لا باصالة الى بتوسع المحل

قد ويعرب على حسب العوامل اي على قدرنا اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا معرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جزءا لفظيا وايضا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل المحلي في النصب المحلي للمستثنى منه

قد اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما يعرب باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى والمستثنى منه وانما اعرب المستثنى بما يقتضيه المنسوب لان الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب لعنى فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول ليفيد فايدة صحيحة فيه ان النحوي يتبين دلالة هيئات التركيبة على اصل المعنى صح او لم يصح الا شيء جواز جاءني كل احد الا زيد افينبغي ان يجوز جاءني الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا او لما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني

فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة
على عدم ارادته فتعارضت بذلك فلم تتعين المراد نعم ان استقام المعنى
وصح بقي قرينة العام بلا عوض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء
من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت
من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد اذ معنى ما
زال ثبت الا ظهر ان يقع ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان
نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث لان نفي النفي اثبات اي
مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور
الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه ما جاءني من احد لو مثل بالباء
المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به
لا صور الاربع الى التعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى فهو محمول
يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء
لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعف منه في النصب لنصب
لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده
وكذا في لا فتى الا علي قيل انما وضعه بقوله يوصف به ليصح ايضا لجواز ان
يراد بالتنوين التحقير لان من استغراقية انما قيد تابها لان من قد
يكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم يكن استغراقية بلا انها التا
كيد النفي اي نفي مجرور باسوا راي اشرنا اولا نحو ما جاءني من رجل وامرأة
لا لتعذر ان اي لا لتعارضان على انه تميز او حال او مفعول ثان
بتضمين معنى الجعل لانهما علتان للنفي يعني انه علة حملها خارجا على ليس
وان او جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي العلة فهو مرفوع على
انه النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر عليها لكن ينبغي ان يقدر عملها اذا
كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا بغير المعنى جاز اعتبار
ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر
ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه لنقض معنى النفي اي انتقاضه

فهو

فهو مصدر مجهول وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل
ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت
الدلالة على زمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون و
هو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما بقاء معنى الكون
بعد الا مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع
القصر وفتحها وضمها مع المد مشهورتان لكونها حرف جر البته في
مذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون نون الوقاية
وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا دخول ما عليها ونصب
الاسم بعدها باحث ذ عنده واجاز بعضهم النصب بها بدليل حاشا
زيدا وليت حاشيته قيل يحتمل ان يكون بمعنى خلت حاشا نحو لا
ليت اي خلت لالا ولو اي خلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة
فعل وان اوليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم
لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض قراءات وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على
هذا ان يكون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها و
حذف التنوين في حاشا لك لاستلزامهم التنوين فيما غلب عليه تجريده
منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة ان يترك منه
لا يدل على علميته لانه لاجل البقاية على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا ومعناها تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء واما
في غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما ارادوا
تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء
ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك
الشخص عما يشينه فيكون اكد والنح انتقل اعرابه اليه فالاعراب
حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد
وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب
المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعرابه عين اعراب المستثنى بلا بدون

الكاف وانما لم يأب غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قد
وغير صفة غير متبادر وما بعدها جزءا باعتبار قيام معنى المغايرة بهما
سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي
ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز وذلك لاشتراك كل منهما
يعني انه استعير غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير ابدا
على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا ابدا على مغايرة ما بعدها
لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاخر لعلاقة المشابهة
مذكورة انما اشترط ذلك فتكون اظهر في كونها صفة ما جاءني
رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان
المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه وانما قلنا
الى هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر
الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا
يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا لو جب
ان يقول بجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان
المراد بغير المحصور غير المعلوم للتلازم بينهما غالبا فالا في الاية
صفة قال سيبويه يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا
في غير الموجب قال المص ولا بغير النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي
ليس كاللفظي الا في قلما واقل وابى ومتصرفاته وصرح بذلك ايضا الشيخ
الرضي في البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء يجب ان لا يتعدد
الا اي لا يجب ان يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة
مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان
اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها اي بناء على طريقة
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو
مكانا قال الله مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الموصوف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء لخصاره بمعنى

مكانا فصار ظرفا غير متمكن ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل
تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كاين مكان المبدل منه
ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ولانك اذا قلت جاءني القوم سوى
زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فحقيقته
في الاصل مكان مستوي ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى البدل ثم بمعنى الاستثناء
وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب المعنى غير ظرف بحسب المعنى المراد
فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف
بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا
الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير والمراد بمعدية المبتدا اسمها
وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد بمعدية
المسند مدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها فالاسناد
الواقع بين اجزاء الجزء لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين اجزاء الاسم
بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول في ذلك الاسناد قد تغير
قد بدخولها كان خبر المبتداء في اخواته قال الشيخ الرضي ما حاصله
انما جزءه قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا
عند [illegible] سيبويه واما عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة
او مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي
ان يمنعوا في اصبح زيد يقول اخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك
تجويزه ووقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر قد في قوله تعالى وان كان
قميصه قد وقد منع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام و
كل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال وما دام فانها ماضيا لما صار فلكونها
ظاهرة في الانتقال من الزمان الماضي الى حالة مستمرة وان جاز
مع القرينة ان الاستمرار الحال المنتقل واما ما زال واخواتها فلانها
موضوعة للاستمرار انما يصلح للاستمرار وهو الجامد والصفة والمضارع
لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المقيدة للمدة تقلبه

الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو
مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجابه الصفة والقارع
وكذلك اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله
تعالى وما انت تلك وعود بهم ان تلك خبر فاجل ذلك مبني على ان
الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى وهو كان بعد ان ا
طلاقه ليس كما في مثال الناس قال الشيخ الرضي يحذف كان مع
اسمها بعد لو وان كان ان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين اي كان العلم بالصين وبعد لدن وا
خواتها نحو رايتك لدن قايما اي لدن كنت قايما وهي ان يجي بعد
ان اسم وجاز تقديره معه او في عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفة و
اذا لم يجز لتعيين النصب نحو ايس كالبشر ان لا كبا فيه اركب وان
راجلا فراجل اي وان كنت راكبا فانا راجل اربعة اوجه قال
الشيخ الرضي رحمه الله ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان يجي بجوع
كان المقدر الى المصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به
ان سيف فسيف اي وان كان قتله بسيف فقتله المرء بسيف وحكى يونس
مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح اي ان لا يكن المرء صالحا فالمرور
بطالح ويفيهما يجوز في الثاني تقدير فعل لايق نحو بجرمي جزا و
رفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي واما الاول
فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان في عمله او معه خيرا و
اما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف
شي كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه
الذي هو كجزئه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا تقدر في الرفع
كان التامة قلت يضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للنحو
للتحقيق الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف فكان
جزاءه خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لابد

له من

له من الفاء فاضل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى
ان المكسورة الشرطية واما عوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي
لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى فلا استقامة
المعنى واما اللفظ فلمجي الفاء اما انت ذا نفر فان قومي
له بالكلمة الفصيح ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت فالنفر متعلقا بقوله لما
باهاتهم اذ يمتنع لتقديم ما بعد الفاء عليها الامع اما الشرطية فلا بد من
تقدير فعل بينها عند البصريين من نحو لغتجه او تنكيره ثم قال الاولى ان و
ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها بقوا
عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مغير كما في ان زيدا كان منطلقا
وان حذف شرطها بلا مغير وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا
بد اذن من ما ليكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو اما انها
عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف بناء وحدها
فان كان الاول وجب في جزائهما الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان
اي ان لم يكن شي موجود افزيد منطلق فلا بد اذا من اقامة جزوعه
مقام الشرط وان كان الثاني فالغالب لانه منه بل يجوز حذفها واثباتها

غا المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير شبهة فلا يرد به نحو لا غلام رجل
علاما حسنا من انه منصوب بلا ولم بل لا اي لنفي صفة الجنس اي النفي
ما اجري عليه لما عرفت من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا
حاجة في اخراجه عن التعريف المنصوب بلا الى هذا الانه يخرج بقوله بلها
نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قد ذلك ليهي قوله هذا
القدر كاف في احد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها
وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد
خولها وهذا القدر كاف اي فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة
لا يسمى اسما فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يقال معنى بالدخول عليه

قد العمل فيه او مشابها به ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم

اى لا يقنع عليهم اليوم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلتان
للمصدر واسم الفاعل وهما لا يستمان بدون صلتهما فيكون متشابهين بالمضاف
مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مجرورنا جزء واليوم
ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم جزاى لا وجود عاصم اليوم
ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعنى لا يعصم من امر الله لا جزء عنه كما
جعل الجار فى الصورة الاولى هو صلة المصدر جاز ان جعل جزاء عن ذلك المصدر
مثبتا كان او منفيا ولا يجر لتقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير
المصدر واما الحرف الجار الذى هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل جزاء عن
اسم الفاعل فلا نقول بك يا زيد على ان بك جزء عاطعا عن مار اى المسند اليه
بعد دخولها يعنى ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم
المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر والكسر فى جمع المونث خلافا له
للمازنى فانه بينه على الفتح بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فمنع
من الدخول على المبنى ومنهم من بينه على الكسر مع التنوين قياسيا لا سماعا
نظرا الى ان التنوين للمقابلة واليانهم من قال ان هذا البناء اعراب
لان المثنى والجمع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه الذين جعلا اسما واحد
وقد مر فى باب النداء انه مضارع للمضاف لانه جواب وانه نص فى
الاستغراق والنفى بدون من لاستغراقيه لا يفيد التنصيص الا ترى لا انما
جاءنى رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءنى
من رجل لان الاضافة اى الاضافة الى الاسم الصريح ترجيح جانب
الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة
عشرك ونحوه قاله والتكرير وكذا وجب التكرير فى المكررة المنفصلة بلا
اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بنائه
وقد انتفاء فلا بد من التكرير للتنبيه عليها لكن مطلقا لا بعينه يعنى
اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص ليكون مطابقا انما قدر السؤال
مكررا اذ لو لم يكن مكررا لما لكفى نعم او لا لاشتهاره وتعوله عليه

السلام

السلام مرفضا كم على هذا التاويل اعلم ان تنزيع اللام واجب على التا
ويلين سواء كانت اللام فى الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا فى عبد الله
وفى عبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان بغيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما
اما التنزيع فى الصورة الاولى فلرعاية الفظ على اصطلاحه واما فى الثانية
فالامر واضح ولما كان التنزيع على التاويل الثانى واضحا كما يدعليه
فه لان الظاهر ان تنوين للتنكير جعله مغوبا للتاويل الثانى وفى مثل لا حول
ولا قوة اى لا حول عن المعصية ولا قوة فى الطاعة فانها يجب التوجيه
يزيد على عليها الا لك اذا فتحتهما او ضممتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين
لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس فى الثانى زايدة واذا رفعتهما يحتمل
اربعة اوجه احدها ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس ملغاة عن العمل
وثانيهما ان يكون فى الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاول بمعنى
ليس والثانية زايدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرية والثانية زايدة
واذا فتحت الاولى ورفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع محمولا على
موضع اسم لا التبرية ولا زايدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه
اسمه وان يكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثانى يحتمل
ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية وخبرنا محذوف
واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما
بحكم المماثلة فى حكم واحد كما فى ان زيدا وان عمروا قايمان اى لا حول
ولا قوة موجود الا ظهر موجودان ويجوز ان يقدر انما جزء واحد
عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره فى المتبوع والتابع اما عند سيبويه
فلا يجوز تقدير جزء واحد لان لا عنده مع اسمه المبنى مبتدا او فى المعطوف
منصوب بلا جزء لفع الجر لعاملين مختلفين فيجب ان تقدر لكل منهما
فلان لا زايدة قال الشيخ الرضى يجوز ان يجعل لا غير لزايدة بالنفى
الجنس لكن بلغها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير
مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كلتاهما

والثانی معطوف علی محل الاول والقیاس فی ذلک مغنی الجار کما فی ان
وضعف المضعف الشیخ الرضی لا لکونهما بمعنی لیس اذ لم یثبت فی
کلامهم عمل لا عمل لیس بل لم یرو الا کون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا
لا براح ولا مستصرخ فظنوا انهما عاملة عمل لیس والحق انهما للتبرئة لکنها
ملغاة للشذوذ واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل بحو بحو کنت
بلا مال وغضبت عن لا شیء وربما فتح نظرا الی لفظ لا کما ینبغی مع لا الزائدة
نظرا الی لفظها اما الاستفهام فظاهر عبارة المصنف الجدید الثلثة لکن
لا ینحصر فیها لجواز ان یعنی التقدیر والالکان والتوبیخ فالاولی ان
یصرف العبارة عن الظاهر ویقال انه خص الثلثة بالذکر لمکان الخلاف
فیها قال السیرافی لا یکون بمجرد الاستفهام وقال سیبویه لا یجوز حمل التابع
علی الموضع فی صورة التمنی اذا التمنی عن الخبر انتصر اسمها مفعولا فمعنی
الا غلام اتمنی الغلام وقال الاندلسی ما نقله والشارح قدس سره
واما قوله الا رجلا بالحمد یعنی کان القیاس الا رجل بالبناء اخبره بدلا علی
محله بیت المحمله المراة التی تحمل شراب المعدن تنبت ای تنبت بفعل
کذا لمکان الاتحاد ای الثبوت الاتحاد وذاتا والانفصال لفظا او توجیه
النفی الیه حقیقة لانک اذا قلت لا رجل ظریف ای کیف فکانک ثابت
لا ظریف ومعرب رفعا ونصبا مصدر ان تو عبان والقول بانه قد
منصوب بنزع الخافض ضعیف لانه سماعی الا فی ان وان ویجعل
مرفوعا فقد مر ان القیاس معنی الجر لکن ینبغی ان یکون حکمها حکم
توابع المنادی لا یخفی ان ذلک یقتضی وجوب البناء فی البدل اذا کان
مفردا نکرة والمفهوم من کلام الشیخ الرضی جواز البناء والتاکید اللفظی
یجب بناءه واما المعنوی فلا یکون فی المنکر وعطف البیان حکمه حکم
البدل عن الشیخ الرضی واجری علی ذلک الاسم احکام الاضافة
وذلک الاسم المثنی والجمع المذکر السالم والاسماء الستة الاذو
فانه لا یقطع بهذا عند المص واما عند الشیخ الرضی فلا لان ولا نح

وللاب

وللاب واجری الاحکام المضاف علیه انما ذاد ذلک لیلا
یتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو کان کذلک لنون
الا ما اله کما ینون لا حسنا وجهه ولم یحذف النون فی لا غلامی ای
مشترکة اسم لا حین یضاف یعنی ان صورة هذا الترکیب صورة
الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشترکة
للمضاف المقدر فیه اللام هذا هو المعنی الاول واما المعنی الثانی فلا
یعتبر فیه انه فی صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشترک له
وهو الاختصاص جعل الاختصاص احد معنی الاضافة لان عیره من
قد التعریف او المعانی الاخر قد یلحق به ... لف والمعنی فاسد المص لانه
لو کان مضافا لالتزم الرفع والتکریر وفیه ان الصورة عرفت لیلا
یلزم ذلک قالوا الحامل علی هذا التعبیر من غیر تکریر لا تخفیفا مع المعرفة
وذا الاسم ولا یحذف الاسم وجود الخبر کما لا یحذف الخبر الا مع الاسم والعلة
قه واحدة خبر ما ولا وقد تلحق لا البناء کما فی ربت وثمت لتانیث الکلمة
او المبالغة ولا یدخل الا علی حین مضافا الی نکرة وهو الغالب او علی
ابان او هنا وهو سهفار الازمان نحو لات حین والغالب فی حین
النصب بان یکون الاسم محذوفا والتقدیر لات الحین حین مناص
وتقدیر رفع بان یکون الخبر محذوفا والتقدیر لات الحین حین مناص موجود
قد ولا یستعمل الا محذوفا احد جزئی الجملة المشبهتین فی النفی بلیس قال
الشیخ الرضی ان ما ولیس لنفی الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفی
ای جنسیة یعنی ان الضمیر راجع الی الجنسیة المستفادة من جنسیتنا ولا قال الشیخ
الرضی لا یبطل عن احد رفع الاسم لا او نصب جنسیتنا واما بنو تمیم فحیث اه
وذلک لان قیاس العوامل ان یختص بالقبیل الذی تعمل فیه من الاسم او
الفعل لکون ممکنة بثبوتها فی مشترکه باوما مشترکة بین الاسم والفعل
ما فیه موکدة والا فالنفی علی النفی بمعنی الاثبات وفیه ان هذا یخالف
قد ما قالوا من انه لا یجوز الجمع بین حرفین متفقی المعنی الا مفصولا بینهما

او انتقض النفي بالا النقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك واما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيهما مثل قولك ما زيد الا سيرا او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما انت بهاعمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين اي على خبرها منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة فحكم المعطوف عليه الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي بل هو مسافر ويمكن هو قاعد وقيل هو عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرا مرفوعا النفي لها عن العمل يعني الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور لفظا او تقديرا لم يقل المراد او محلا لان المقصود ذكر اقسام المعرب ههنا بل لحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني قوله المضاف اليه كل اسم اه حجة لفقه مع ان المراد متبين لكنه المشتمل على علامة اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك والمضاف اليه الى ما لظاهر موضع المضمر للتنصيص على المراد والاحتمال بانه اراد بالمضاف اليه غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة اي ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل فان المصدر لا يقع حالا الا سماعا او برد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوا والفعل بان اللفظ والتعدا

من

من اقسام التوسط لا انها عن المحل وهو بيان للواقع الان الا شرط ملفوظ بهذا العنوان حتى يلحه ما قيل من ان تعريف المجرورات بغير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور اهو اي منسلخا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالعقلب وان المعنى تجريد الاسم عن التنوين لتنوينه او قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد لتنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن و فاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فعلم منه بقوله من نون التثنية والجمع الحمد والضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في كم رجل ذو جواح شيئا الله والضارب الرجل للايقاع فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية من التعريف حيث لم يوا قابليتن بتقدير حرف الجر اذ لا معنى للاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد الا انه متعد بنفسه فتقي عامل في المضاف اليه اشكال او ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف والاضافة عمل الجر انهما اذ عمل كان ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يعمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي من تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة لا انها تفيد معنى اراده ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ علامتها انما قدرنا اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على الاضافة المعنوية لا حقيقتها لنسبة الشيء الى الشيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع افادتها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامته المعنوية

ان يكون اه لان الكلام مسبوق للاضافة المعنوية لا للاعلامنها كالنجم الثاقب
علي والمنسوب واما ما وكان المراد بالـ واة المصادقة الشاملة للادوات
والمساواة اوعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد ولا يصح
اظهار الكلام فيه اذ لم يستعمل يوم الاحد وكذا الحال في الباقيين ومسجد الجامع
ودطور سينا والاسماء اللازمة للاضافة مثل عند وذو وذوي ولدى وكلا لم تستعمل
مقطوعة فاذا قطعت اوجب من فاء الا انه غير ما ليوس ولا يحتاج فيه الى التعلق
قبل في لتصحيح اضافة كل الى رجل لان كلا للاحاطة بجزئيات الكلي اضيف هو اليه
واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل
بالجزئيات او الافراد مثلا والالزم كل من الاضافة فيه الا يجوز فيه بحث لان
كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الاتقان
فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في لتصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد
فان معنى ضرب اليوم يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام
ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء والسهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء
ملابسة انها تشرع في النسج لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبل كما هو شأن النساء
المدبرة المهية للامور في احيانها واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت
لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز كما لا يخفى الا يرى
ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل والغرابة فلمناذلك
قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة ليفيد ان الواحد مما يدل عليه المضاف خصوصية
مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير
الى غلام من بين غلمانه له مزية خصوصية بزيد ما يكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه
غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة حينئذ يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعه ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى
واحد معين وذلك كما ان في اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة
وهو ان اللام مشتركة بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس اه او موضوع

للمعلومية

للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس
يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او بعض غير معين
وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق اما كلام
الشارح قدس سره فيجوز اي ينصرف الى انه بادنى اضافة وليس يجري هذا الحكم في نحو غيره
مثل اسما فاسد في نحو يشمل ما هو لشبهك وشبهك ونظرك وسواك الى غير ذلك واسماء المشتبهين
لعدم الاعتداد بهما لقلتها ويجوز ان يقال اختار قول ابي سعيد فانه ذهب الى
ان اضافتها لفظية بمعنى لانها اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير
واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للحال والاستقبال او غير
ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك وشريك ومنهاك
لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل
واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا
مضاف الى امه وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه
وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك
المضاف نحو رب رجل واحد امه فانها عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير العائد الى النكرة
غير متعينة نكرة فان كان ذلك الصاحب المقدم معرفة تعرف المضاف وكذا
ان كان نكرة غير مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك عبد بلدته وربيس قبيلته
ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في
امثال هذا التركيب لتوغلها في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا يختص واما
وكذا المغايرة فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته الا ان يكون للمضاف اليه كذا
قال ابن السرين وقدح ابن السراج في قوله تعالى يعمل عملا صالحا غير الذي كنا
نعمل فان عملهم كان في داوضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة فلا يصح
توصيف صالحا به واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه
صفة فمحمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب
ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد
نكر بان يجعل كذا قاله الشيخ الرضي اراد به مثلا تنكير العلم قد يكون

بارادة الشيء اوصافه او ارادما هو الغالب في التنكير واراد ان تنكير العلم اذا
اضيف لايكون الا كذلك قال الشيخ الرضي عندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لامنع من اجتماع التعريفين او اختلفا كما ذكرنا في باب النداء و
ذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز
وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد لكان طلبا للاولى وهو مستكره في بادي النظر
لكان يحصل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل
التعريف وقد حصل للمعرفة ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الى حاصلها
يعني اصل التعريف وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم
لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما بل فيها زوال التعريف
حاصله ان العلمية كما كانت وصفا ثانيا انه الت مقتضى الوضع الاول بخلاف
الاضافة فانها لما لم يكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الاول فلو اضيفت المعرفة
الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة ترك اللام فقط
ذو الرمة ثلث الاثافي لعل قدس سره في الحاشية البيتين وهي هذا الا يا منزل
سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل ترجع التسليم او يكشف
العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع وقاف هل ترجع اي ترد جواب السلام
وفي يكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي رفع
بحج ثقعة وهي واحد من الاحجار الثلث التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع
جمع بلقع يعني الخالي صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله قد
ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا في هو فاعلها واضافتها اليه لفظية
وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء
كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى مرفوع
بسبب نحو زيد ضامر بطنه وموؤب خلاقه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت
برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به
وغيره اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به
المفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحملها على المعنوية وقد

باول

باول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول السمع فيجر الاضافة لفظية
كما باول بغيد بالمفيد والعجر بكسر السين او ضمها وسكون الموحدة بالمغاير
مضارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي
حقيقة نحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه واعتبر
بمعنى اللام كما في صاحب الحال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول كما عين
بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية ولا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ في الاخفية اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية
او التصريح بالمقابلة او الاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره
واضيف القايم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة
الصفة الى موصوفه او الرافع من الصفات لغت المرفوع بخلاف
الناصب مع المنصوب فدعوا الى الاضافة اللفظية مثل ما دعى للاضافة
المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها الا ان اللفظية وقع
المعنوية والمرادات المشار اليه بهم لا يخفى ان الجموع المركب من
الشياء يجوز ان يكون مستلزما للامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء
داخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال لبناء
لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك مشف
بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل ومن ثم اشارة الى التخفيف
وانتفاء التعريف او تركيب مجاز كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع
انه ليس الا قتيل بعضهم وعلى هذا لكان ليمت الا ان اصله مذكور صريحا
ق بخلاف اصل الحر عين اسم الفاعل فانه مذكور ضمنا خلافا للفراء
اي يخالف هذا القول خلافا للفراء واجاب المص واجاب بعضهم بان
الاضافة لفظية وان كانت مقيدة ابتداء قبله بعد ادخال اللام عدم بقائها
والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة
لاجله ولا يخفى ان فيه ثبوت مصادرة لان الاثبات المطلوب يتوقف
على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب

اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر صنف في التركيب لا في الاستدلال
اذ لا نص فيه على الجر فيه شيء بداية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال
يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك وفيه وجهان اخران اما
الرفع فيجيء لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفعل على مشبها
لمفعول فتنصب يعني قول سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث
خرجوا كلام المص بهذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر الضاربك
لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولهذا لم يسند
الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز
الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز العبد حقا حملا اي لمجهولية او
لما لبنتهم ابناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي جوز واحملا ولم يحملوا
الضارب زيد بقي على هذا التقدير دون التقدير السابق شيء وهو لم يحملوا انهم
الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما
قلنا دون التعريف السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس
للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين او اتصال الضمير متنافيان سواء كان
الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في قولك الباب النظر الى لمحه لم يبالوا
بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظر بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف
في بابه معتبر فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة
من السابق وهي ان الاضافة لفيد التخفيف قلنا لعل المص لم يرض بهذا
القول او قال بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي
التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما قال في
جواب بيت الدال ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على
على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين
فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا
قبل الاضافة وليس الضارب زيد لا بد مشابها الضارب زيد في ذلك
وحصل التخفيف هنا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما نبه

قوله

ويرد على القاعدة الاولى ما ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف
الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين على الاتيان
واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع
بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في
الظاهر بسبب ضمير المستكن الراجع الى غيره وقس عليه اضرابه وان اصل جرد قطيفة
قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف وقس عليه امثاله واجاب البصريون
بالتاويل كما اشار اليه المص بقوله قوله مسجد الجامع الخ متناول بمسجد الوقت
الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس مسجده للصلوة
قه فاضافة كاضافة سيف شجاع وثانيهما وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع
من قبيل اضافة العام وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة
طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الكرزبرة وجانب اليمين متناول بصلوة
قه الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحبة الحمقاء وانما
قه نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام مثل
جرد قطيفة قال قدس سره في الحاشية جرد خورد در شتر ار كهنكى و سودكى
انتهى قطيفة چادر دربيچيد صراح اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص اراد المماثلة بينه في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان
ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبعكس وكلما لم يطلق عليه الاسد
لم يطلق عليه الليث وبالعكس ايضا سواء كانا مترادفين اجاز الفراد
اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ
قه الرضي بخلاف كل الدراهم وعين الشيء وكذا عين زيد اي ذاته
ومشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور ان
قه اسمها معجم فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف
اليه لان قوله يختص يبنى عن حدوث الاختصاص وهو المضاف دون
المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفايدة الاضافة سواء افادت

يعني ان الاختصاص ليس بمعنى المجهول التخصيص المقابل للتعريف فيصح
المثال الان ولما اذا للجنس ففيه خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج
عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى الشيء وهي
الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا
لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه
مع قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن
فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه
يحمل احدهما على المدلول من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على
الدال نحو وذات ومنصرفاتها اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك
ذا صباح الى وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح الى مدة صاحب
الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصبوح فمعنى ذا صبوح
هذا الشراب جاء اي مدلول هذا اللفظ الاول هذا المدلول لان النسبة الى
الدال غير صحيح لان قصدهم باضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات
الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكرا ولا يغني عن الاسم ولهذا
لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان
يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا على البناء المقلوب
لا حكم له فان من عندنا اي غلب سلب وهو في عرف النحاة ما ليس في
اخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم او الملحق به اي
الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح للابتداء بما
كن حقيقة منهما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر
فانهما لاستقلالهما في حكم الابتداء بهما فان كان اخره يعني ان لم يكن الاسم

قد

صحيحا ولا ملحقا به فان كان الى لئن كلمة ياء المتكلم اعلم انهم لما راوا
ان الكسرة يلتزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به واراد ان حرف
المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها تغيرونا الى الياء
ليكون كالكسر قبله ولا تقلب الالف التثنية قبل كان الواجب على هذا

ان

ان لا تقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان الاصل الالف عدم القلب
قبل الياء لخفتها وانما جوزه في القلب لامر استحساني لا يوجب القلب
عند الجمع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجمع
وهو اجتماع الواو والياء وسكون اليها ولا يترك الامر المطرد اللازم لا
لتباس يعرض في بعض المواضع يوجب ابقاء الضمة لان الياء اذا كانت
قبلها تقلب واوا فقال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء و
اجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادت الى لبس وزن بوزن فانت مخير في
ابقائهما وقلبها كسرة نحو ولي ومي جمع الوحي او شبه فعل بفعل وفتح
الياء الى ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة
نافع محياي ومماتي اما لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف الكثر
مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا

قد

فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي فاخي والى العلة قدم الاخ
على الاب ليتوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وابيه اما تقديم الاخ
على الاب في الابنة فلرعاية في اسلوب الترقي فالحال في اخ واب او فيقال
في اضافة بعضها الى ياء المتكلم واخي وابي وعلى هذا يكون عطف واجاز
المبرد وعطف قوله تقول حي عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر
توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية وهي العادة به ليلا اخوان
والواو والى مالك بصيغة المخاطبة قال قدس سره قد اجلك
ذا المجاز وقد الاسمي وكتب على قوله قدر اي قضاء وقار ذو المجاز
وكتب على قوله قدر اي قضاء قارحا ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى
بصيغة المجهول مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال
اي ابي جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ ويقول اي امر قبيل
انما صح بالقول تجوزا عن نسبة الحكم والبحث الى نفسه ولو قال فيقال
لكان اولى عن تشبيهما الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب
غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال بحذف مضاف اي انثى

قد جعل صيغة لتقول للغايب فاندفع الاعتراض بلا تكلف قيل اخ واب
وحم وهن اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان والوان وهنوان
وحموان والثلاثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاعمار واخاو
احماء لان قياس جمع فعل صحيح العين افعال كجبل على اجبال اما هن فلم
يسمع فيه حتى استدل به على تحريك عينه ومونثه وهو هنة لايدل على تحريك
عينه لانه لايمكن ان يكون ساكنا اس كنا لكن لا حذف اللام فتح العين لان
ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون
كثمرات ولام احماته ماء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه
لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع بها على حركة عينها
لان فعلاً ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت
الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسياً عوضت الميم عن الواو ليلا
يودي الى البقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه
وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال التفتازاني في متن تحوه لهما في الكشاف
بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قد مرت على العين بالحركات
الثلث التابعة للحركات الاعرابية كانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم
اعني فوك وفاك وفيك وجاءهم جراء في المذكر ورجانة وضاحة
اللغات والافاالحق ان يقاس كدلو وعصا ويد وخباء وفيه لغة سادسة
اوفي الكل وهي ان يكون كوش ذو اعلم ان عينه واو ولامه ياء اما
الاول فلان مونثه ذات واصلها ذوات بدليل ان مثناها ذواتا
تحذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اكثر من
باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فليس عند الفراء والمشهور
وزنه فرس اذ لو لكان كفلس تقلب في المونث واواه ياء وكطية و
لابدل اد واتي جمع ذو على انه مفتوح العين لامر لانه وضع و
صلة قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذا
ناب مثلا له لغات لهم ان يقولوا جاءني رجل ناب فجاءوا بذو و

اضافوه

اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المفردات والاعلام مما لا يقع لا
صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير
الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما الاسماء الاجناس
من نحو الضرب والقتل فانهما وان لم يكن مما يوصف بهما الا انهما من
جنس ما يقع صفة كالضارب واليط لو حذف المضاف الموصوف به
والمضاف اليه ضرب وعلم لم يجز قيامهما مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف ذو
اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتاخرين واصل على نبيه محمد وآله
وذويه فذلك اقتباس من الدعاء واثار الوثر وكانه خص المضمر بعد ان المنا
سب للمقام النظر الى اضافته الى الضمير الخاص لكنه عدل عنه الى النوع واما العدد
لا الى جنسه فبعيد اي وكذا امتنع فاته وقد جاء منه فاته مقطوعا على سبيل
الشذوذ نحو والكني اريد به ذويتا والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا
الفاعلة الاسمية دون الفاعل الوصفي كالكاهل واسم بحسب الاصل
قال قدس سره في الشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم
بحسب العارض متى لوحظ مع سابقة الذي هو متبوعه كان في
المرتبة الثانية منه وان كان في المرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس
الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة لمفعول ثان لبيان الحال لا التقييم
ومنهم من فسر المراد بالثاني هو المتاخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز
وهو خلاف الاصل على القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم
على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام لان المراد السبق والتاخر
بحسب الترتيب بحيث يكون اعرابه من جنس الاعراب سابقه مع انهما
متغايران شخصا لان بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءات الكتاب جزء
فا جزء لان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر في موضعين منه جهة
اي المقتضى للاعراب شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت
مثلا لان واجبة لفضها متحدة نوعا لا شخصا ناشئ جهة واحدة شخصية
وان كان لغيرها يدخل في ذلك وهو كونه نعتا لا للفاعل لان الجي المنسوبة

لاحد ان يناقش فيه فانه يلزم ان يكون المقتضى الاعراب زيد فى جاءنى
غلام زيد وهو فاعلية غلام لان المجى المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم
منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية فى الانتساب
اليه ان النعت هو المنعوت بحسب الذات ثم ان لفظ كل وكذا
لفظ التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظ
كل مقحمان زيدتا لبيان الجمع ووالمنع النعت قدمه على سائر
التوابع لانه اكثر استعمالا وادخل متابعة كما سيجئ يدل على اى حالة ثابتة
فى متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءنى رجل حسن
غلامه اى دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى فى متبوعه لازمة
لنوع هيئته غير منفكة عنه وان ردوا ان جعلوه صفة لحصول المعنى فى متبوعه وخروه
يكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيد
بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة فى التابع فلا حاجة الى قيد
مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوى مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال
وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد كان من القوم
حمل التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم
كلهم فانه يدل على معنى فى المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى
انه ينبغى ان البدل مثل اعجبنى زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك
والعطف مثل اعجبنى زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية فى التعريف لاخراجها
وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد
فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضرورى فاسد وفايدته ليس من وظيفة النحو
وقد يكون لمجرد الثناء وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام وقد
يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض
العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة
لغيره والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير بين وقيل الفرق
بينهما المؤكدة يؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة

والكاشف

والكاشف لكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الى قالها مؤكدة وبينها بحيث
وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف
وليس نعتا ان قلت كل من الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو
للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة فى ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع
لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجرى فى الانسان الحيوان الناطق فالاظهر
فى الجواب ان يقال ان المجموع نعت الا ان اعرابه يجرى على الاجزاء كما فى قرات
الكتاب جزءا جزءا او البيت سقف وجدران ولما كان غالب مواد الصفة
حاصل كلام المصنف فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى
الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم
يستضعف بزيد اسدا حالا وفى الفرق نظر او بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره
لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق ولا فصل بين ان يكون
مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغير بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد
واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى
استقلال كل من المشتق والجامد فى كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق
قد وذلك لان او يقع بين المتقابلين اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق
والوضع انها بمعنى الوضع النوعى اشار الى الوضع النوعى الذى فى المجاز فلا
يرد مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد فى المعدود مجاز و
نحو مررت برجل اى رجل بناء على ان اى هذه استفهامية استعيرت للكامل
البالغ غاية الكمال فى مدح او ذم بجامع انه مجهول بحيث يحتاج الى السؤال
قد عنه لعرض المعنى المراد بالمعنى الاله التى هى الدلالة فاللام للاجل والغرض
مقحم لينص على ان اللام ليست صلة للوضع فان التمنى ولذا يجب ان
قد يكون له موصوف لفظا او تقديرا نحو مررت برجل اى رجل اى كامل
يكون وصفا للنكرة مضافة الى ما هو نعت او يعرب منه كل وجد وحق
يكون تابعة للجنس معرفة او نكرة ويكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا
او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى

جميع الرجال وحد الرجل اي كان ما سواك بمنزلة وتمن الرجل اي كان
من سواك باطل وبهذا الرجل يعني به اسم الجنس اي مد بالنظر الى اسم الاشارة
قد دون غيره نحو مررت بهذا الرجل قال الشيخ وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل
من الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لا يجوز الوصف باسماء الاجناس
باقيا معناها على ما وضعت له كساير المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة
فيقال مررت بشخص رجل او بسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لخلو الموصوف
في مثله عن فايدة زايدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات
او قولك مررت برجل يفيد الشخصية والسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل
يكون في غير الرجل ولهذا يخالف الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة
عليه كالغبراء والخضراء في الارض والسماء واما قولك بهذا الرجل فلان الموصوف
به ما فايدة جعل الوصف حالا وبهذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة
لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة وفي
المواضع الاخر التي لا بدل اي لا يقصد بدلا لله هذا المعنى لا المعرف الا المعرف
بلام لا شبهها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي التي هي في حكم النكرة
لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها كانها ليست نكرة لانها والمعرفة من
اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان
النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا وليس
معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيه بان الجملة في تاويل
النكرة كما قال الشيخ الرضي ان قام رجل ضرب ابوه في تاويل ذي ضرب ابوه وابوه زيد في تاويل كابن
ابوه زيد لان الدلالة ... اشار الشيخ الرضي بين النعت المفرد
والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب
انما يكون في تاويل المفرد لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان
لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فايدتها اي
ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما له والانشائية لا يكون
مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة الا بتاويل

البعيد

البعيد وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف بقول جاؤا بمذق هل رايت
الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول ر
قد الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله والا لم يكن فيها الضمير
الرابط يكون اجنبية اي لم يكن حال لنفس الموصوف ولا لمتعلقه وفي الملازمة
قد مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا ويوصف بحاله
قد الموصوف الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله وبحال متعلقه
المتعلق اعم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او
ماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد يعني
بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها حالة باعتبار نفع في حصول
الفايدة في عدة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى
قد مع عدم استقلاله لقيامه به والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين
وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او النعت مقطوعا
قد رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة
والافراد والتثنية والجمع وجوز وصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد
مجموعا من اجزاء كوصف القطيفة بالاشباح وانها مركبة من اشياء
قد كل واحد منها شيء او فعل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن
قد والثاني يتبعه في الخمسة الاول ستة منها ذكره مجملا بقوله في الاعراب
ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن
وجهه بالنصب او الجر ويطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان
يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه تمحلا وذلك لان نصبه للتشبيه
بالمفعول تمحلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا تمحلا
لان بمنزلة يفعلان تعلمانه لكن ضعف قاعدون علمانه اقول من يقعد
ون علمانه لان الالف والواو في الفعل فاعلان في الاغلب بخلاف
الصفة فانهما علامتان قطعا وحمل عليهما ضمير الغايب اجاز الكسائي

وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم و
التخاطب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول والاعلام
معنى الوصفية كمرجعه ويمكن بان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير
لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان
يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف ولا يصح الوصف فقوله والموصوف
اخص او مساو واشار الى هذا التعليل ولهذا اقتصر به او اكتفى به لتوقيع الدليل
موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي اي الموصوف المعرفة اشد
اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين
وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف
معرفة او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل على
المساواة بعد التوصيف مما لا فايدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله
ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا على ذلك الان بغير استخدام بان يكون ثمة
اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان حمل لا بد في
الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم
الضمير اشح قوته فان قوله من ثم في قوة قوله من اجلهم لانه المقصود ولا
يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا
ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب
اعرف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ تفسيره جعله بمنزلة وضع اليد
انما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات مخصوصة عند
الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين
وانما يعينه باشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية
فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة لا موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم
الاشارة ووضعه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف
باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول

المعرف

المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام والمضاف
الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف
منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولهذا يوصف المضاف
قد الى المضمر ولا يوصف المضمر الاتمثله اي ذي اللام الاخر او الموصوف فحده بالمماثلة
في التعريف حتى لا ينتقض بقوله خل العرب الذي تغرون منه فانه ملاقيكم ولا
يخفى ان ذات المثل لو لم يعتبر ليس فيه كثير فايدة فلهذا اعينه المثل بقوله اي ذي اللام
الخ فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو المعروف عند النحاة لا يقال
يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخواته دون
ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المصور فيه اعم من المحصور فلم
يبق استدراك او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف
اليه واشار بحون فحده بذي اللام وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه
تارة بان المراد ما هو ذو لام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف
باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل او ينتقض منه
ينبغي ان يدعي ان الانتقاض لا يسقط درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت
المدعى ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور بل رجل بقرينة قوله
قد تذكير اسم الاشارة والصفة العطف في اللغة الامالة لقب به القسم
من التابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا النسق
لانه يكون مع متبوعه على النسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة اي قصد
صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاء بالنسبة الواقعة في الكلام
اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بما اذا اخوك لا غير او جاء زيد
وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن في الكلام
الذي زيد لانهما غير مقصود بالقصود ومتبوعا بهما وذلك لانك تبين
بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح العطف البيان المتبوع بذكر اشهر
اسميه تباين باكيد ان المتبوع اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحد
الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور بلفظ العموم

باق على عمومه ولا شك انك اذا شبهت شيئاً بشيء فالمقصود وهو المبين
والبيان فرعه   واجيب بان المراد فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام اولها
انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهمت انك
غالط به مثل بدار نجم بدر شمس وثالثها انك لبيت البدل فذكرت المبدل منه
من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس بمطلوبة
فدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن   متوسطاً داخلاً فيه وقد يجاب ايضا
بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين باصل النسبة المدركة بنحو و
احد من انحاء الادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ام لا
فبه باعتبار اصل النسبة دخل فيه المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما
مع سابقهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجاباً او سلباً وباعتبار كونهما على
نهج واحد من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة في كل من
المعطوف عليه والمعطوف على نهج واحد وهو التردد ولعدم اشتراط بقاء
القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد التابع   ولا تتم الحد بما ذكره يحتمل معنيين احدهما ان قوله متوسط
حكم خارج عن التعريف واخراج المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه
يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم ايضا
وثانيهما انه داخل في التعريف كما سنافي اليه الفهم ويؤيده اخراج المثال لكن
ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب بحار صمن
متوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه تجريداً   واذا عطف اي اذا اريد   قد
العطف   اكد بالمنفصل المرفوع كما قال تعالى فمن لان التاكيد احق من الاعادة   مد
لان قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك
حضر القاضي امرأة الي مقطوعة بالنصب   واعلم ان ذهب البصريين
اشارة الى انه خالف الكوفيين لانه واجب التاكيد حيث قال اكد ان قلنا
يجوز ان يريد به الوجوب الاستحساني فلنا ان ذلك ما ذكره في بحث
المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيداً كان
او اسما

او اسماً قال الشيخ الرضي لا العماد الاول الاسمي والا فالم نشك انه لا معنى له
وانه جلبت لهذا الغرض كيف فانه لا يتصور الا بين اثنين فان الملتبس نحو
غلامك وغلام زيد وانت وزيد غلاماً واحداً لم يجز الا اذا قام قرينة دالة
على المقصود   بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا
يتصور عطف المضاف ونحو مررت بك وزيد وان امكن ان يكون له
للباء الثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب
بين كان الظاهر ان يكون حكمه لحكم بين   كما في الحرف الرابع انه ليس من قبل
من حروف الزائدة   مستدلين بالاستعمال وبقوله تعالى تساءلون به
والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه واحدها ان تقدير الباء و
فيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها
انه معطوف على مقدر والتقدير بالابوين والارحام وثالثها بان الواو
للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون و
قسم السوال لا يكون الا مع البارز لكان القسم انما يكون التاكيد ما هو
المقصود في الكلام لم يصح جر القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود
والامر بالاستغفار والصان حمزة والكوفيين اجاز وتركت اعادة الجار
وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة السبع متواترة   وقوى
الظاهر والمقوى   كالاعراب في كونه من احوال العارضة له في نفسه
تامل لان للعامل وخلافه نوع قابلية الاعراب كذلك   بقصد عدم التعيين
بناء على ان الاضافة للعهد الذهني   او مجهولا اعلم انهم جعلوا الحمل على
نكارة المضمر جواباً والشذوذ جواباً اخر اعترض عليه بان المضمر انما
يكون نكرة اذا لم يكن مرجع كضمير ربه رجلاً ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك
مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات
اذا لم يكن تلك النكرات مختصة بحكم وقعة كانت نكرة   اذ لو نصب
او خفض ولا يجوز ان يكون معطوفاً على قائماً وعمرو معطوف فاعلاً زيد
حتى يكون من باب العطف على معمولي عاملين احد لامتناع عمل ما في الجز

المتقدم فتعين الرفع على ان يكون يحتمل ان يكون مبتداء وعمرو
فاعله اوانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيجب بمنزلة عطف
الفعلية على الاسمية بان يكون معناها السببية لا العطف كما في الذي يطير
فاكرمه اويكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع
كانها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك لاتصال بينهما لسببية افاد
الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وهو خبر المبتدا اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها
الاولى بعد مضمون ثم متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز تجرد احديهما
عن الضمير اكتفاء بما في اختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا
فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان المعنى يطلع عند غروب
الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجرد
لك فيه الا اذا اسعدت القرينة على التعلق كان يقول اي قام وقعد
هذا في تلك الحال زيد واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين
بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم مناطه فان مناط
عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي
عامل واحد فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب الظاهر جائزا اشارة
الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التنافي في قوله واذا عطف على عاملين
مختلفين لم يجز منافات للمتقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق
فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على
عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق
بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن
الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ذلك العطف وان كان ثابتا
بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام
عاملين ولك ان يقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف
وحينئذ يدفع الاشكال المذكور لكنه يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على

على

على ذلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق
لكنه لم يجز عند الجمهور والمفهوم من الشيخ الرضي ان ذهب المتقدمين
ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا اذا فيه الفصل
بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرو في الحجرة فانه يمتنع ا
اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب
سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرون يجوزون اذا تقدم المجرور
في المعطوف عليه وبتاخر المنصوب او المرفوع يأتي المعطوف على
ذلك الترتيب وان لم تكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة
عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز لعدم استواء اخر الكلام واوله
لان المجرور في الاول موخر وفي الثاني مقدم ومنهم من استدل بان ذلك العطف
خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابطة
المذكورة انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المصنف اما
اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه
واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما
استثناه وليس كذلك لان متقدميهم يجوزون الا في مادة متفق اما
ثالثا فهو ان استثناه خارج عن الضابطة وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد وعند الجمهور الا في الذي الخ فانه
يستدل عدم الجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستخرج
بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي
عامل واحد التاكيد جاء بالهمزة والواو واعقب العطف قد
لان العاطف وهو ثم الفاء قد يجيء في التاكيد اللفظي كما يقال
والله ثم والله وكقوله تعالى كلا ستعلمون قوله تعالى ولا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
اي حاله وشانه فقوله له التنويع النسبة الشمول كقولك
تك في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وارسى في القدم

اي باب النفخ ظاهر قبل بعد النسبة بمميز عن الذات المذكورة او المقدرة و
كانه اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان بمعنى الشيء او عين
الذات المقدرة اذا كان بمعنى النفس يعني يجعل حاله الحال المفهوم منه بطريق
من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة
من جاء القوم كله لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة وذلك الرفع
يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه غير نافع لا قصدت به من دفع
الغفلة او دفع الظن الغفلة فانك اذا قلت ضربت نفسه فربما ظن انك اردت
ضرب عمرو فعلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصلوة الاولى
بذكر كل واجمع قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذا المعاني
على ما هذا نحو جاني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصده
لتعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوا
واما اذا اكدوا دونا باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا
لفظ اجمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا
المعنى على ضرب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وحده فقط بعضها
لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كل امثلة اجمع منه فانه الا تابعة
مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالين
على قلة وقد ظاهرة فيوكد به لكن بناء وزايدة نحو جاء القوم با
جمعهم بخلاف عينه فانه يوكد مع الباء وبدونه واما اجمع فهو بمعنى ا
جمعون وسيحمل على احد ثمنه اوجه اما مقطوع عن الاضافة واما
مضافا تاكيدا او كهو هو اقل جاء القوم جميعهم يستعمل مدة امرة
من الثلثة وما فوقها يقول جاء القوم ثلثهم واخواتها الا بعد
ادعوت الى طلب كنه العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن الوصف جاني
ورجال ثلثة : واما البدل والعطف فظاهر نحو وجها به لكنه في اخراج بدل
الكل

الكل الفرج الى مبهمه المبدل منه في حكم بلا يمكن ان يكون لتفسيره وافاد
منهما النوعي متبوعها وكذا ينبغي ان يقاس وافادة الكشف والتوكيد مثل نفخة
واحدة ويمكن ان يقاس في التثنية انهما خارجة بقوله في النسبة او الشمول
لانهما تقرير امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قول السيد
قدس سره في الحاشية على الرضي قال المص في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة
واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكنه لا يدل
على في النفخة اولا ودلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرير مع نسبة
ولا شمول ثم غير صفة لان واحدة تدل على معنى الوحدة هي مدلول النفخ و
اجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا قيدا اعترض الشيخ الرضي
على انه الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء ان تقرير
مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء المعنى انه لا يتعين منهما
حد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين
لا مدلول اصل الكل جزيان بدل على الاحاطة دون كونهم مجتمعين بالفعل
في حالة واحدة خلافا للزجاج كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود وفي حالة
قد واحدة وهو لفظي ومعنوي لا توكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا
كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يوكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين
واما الكوفيين فجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا
كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي
وذلك ليس ببعيد اي تكرير اللفظ لا تكرير اللفظ الاول قبل جاز ان يكون
القرينة قوله وهو لفظي راجعا المعنى المصدري طريق الاستخدام
ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان بان زيد
زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق ما ادل عليه واجيب عنه بان بان زيد
زيد جزء كر على انه مقرر كما هو الظاهر وح يكون تاكيدا قطعا ويجوز ان
يذكر زيد الاول كذكر غيره ثم بدلا له ان يقصد ودون غير يذكره

بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شي واحد
مقصودا وغيره مقصودا نحب و قتين او حكما بذكر المراد بان اكتع
واخواته مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدمي من المعنوي
ولا مقصودنا اعلم المرادفة كونهما بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز
ان يكون ذلك طاريا اجمع والمرادفة لسبب الاصل الوضع ولئن
سلم المرادفة فلا نسلم انهما تاكيد لاجمع بل هي تاكيد لما اكد باجمع واما
القول الظ واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل ان
انها اتباع لها استعمالا يعني انها لا يستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها
قد والجرس في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء و
الوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان حرف واحد يكرر بتكرار عماده
في السعة نحو بك بك وضربت وان لم يكن على حرف واحد بك الا اتصال
جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم و قد يجوز في تكرير الضمير المتصل
والتاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير
الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المتصل نحو
ضربتهما وهو واما المستقل فهو تكرير بلا فصل زيد زيد ومع الفصل
نحو قوله تعالى وهم بالاخرة هم الكافرون قيل لا معنى لهذا الكلام قال
الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد لفظ الاول وثانيهما
ان يكون بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو
ثلثة اضرب لانه اما ان يكون ثانيها في معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون
له اصلا معنى بل الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن
له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر
نحو حيث بيث من بث الشيء اي استخرجه قولهم اكتعون والبصـ
والبصعون وابتعون قيل من قسم الثاني الى وقيل من الثالث
وذكرنا استقامتها منهما من ذكره الشارح قدس سره ويمكن اما التمام فلانه
العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الترسي فلانه تمام الشرب

وقد

وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم الانبساط
وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام امتداد
وعن بعض المحققين هما والاولى اولى لكن الجمع اجتماع مشتمين حيثما تاكد
قد اتصالهما لفظا ومعنى باختلاف الصيغة كلمة وكذا في جمعه او الجمع عن الجمع المذكر
السالم فانه لا يؤنث وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سواء
جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسرا ولا حاجة الى
ذكر الافراد وقيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو افراد بطريق عموم المجاز يتناول
ذا الاجزاء لان الكلي ما يلاحظ افراده مجتمعة او جاز ان يلاحظ افراد الكلي
مجتمعة لو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدراهم البيض والدنانير
الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه
هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان
قد كذا ذكره المحقق الطوسي يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حسي او
افتراق حكمي والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان
ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكم وحاله لم يصح تؤكده
قا بكل وجميع فالمعيار الافتراق الحكمي مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله قال الشيخ الرضي قد يكون شيء ذا اجزاء حسا يصح افتراقها حسا وحكما نحو
اشتريت العبد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اسبق
الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت
قد جميع اجزاء العبد بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح
اختصم الزيدان كلاهما خلافا للاخفش فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع
قد واكتع واخواته اتباع لاجمع او اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك
كلا فترتيبه ترتيب المتن لكنه يناقش في تاخير الضمير عنها مع ان الاصح
وحده ذهب اليه وتبعه الشيخ الرضي لان تقديم النفس على الكل ... تقديم الموصوف
اذ ولا تقديم ما على العين فمن النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار
منهما للذات ولا تقديم الكل على اجمع فلكونه جامعا ولا اتباع الشيء اذ لا تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر

فيه معنى الجمع واما تقديم الكتف في الصحيح على الحوير فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لان فوقهم حمل الكتف ازتام ٭ ما انسب الاظهر على
قال فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون في التشبيه ودر ظرف ادعاه انه استقر فيلزم ان بيع دراهم ابتدع بل يكون البتة الى
قال تركيبه نحو اعجبني بدل الغلط وقد ان يتوجه معقود ابتداء او متبوع البدل الاكيل معقود الابتداء اسوا ركما معقود
انتهاء الا او لا فرق فيه بان زيد ان حبيب الغلام لكي معقود الابتداء الكلام زاده في تمثاله يكون جار معقود الانتهاء
ويظهر من ذلك ان انها العري الظاهر ان يقال فانما المتبوع لا يكون معقود الابتداء ولا انتهاء امع انه لا حاجة فيها في اخراجه العبث
على الى قوله لانتهاء ولنسبة المقام بحيث الى التابع معقود ح دليله ان ما الغالب فهو مع في كلهم جماعة من العلماء ان
استثناء المتكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع معقودة
قلنا اذا اريد ان يطلق هذا التعريف على ما هو مذهبهم لابد من تخصيص المراد بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد
ولا كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو معقود ولسبب القيام وح لا حاجة الى التعميم النسبة
بدل الاشتمال قال ابن معقود انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا لاشتمال الاول على الثاني بل من حيث كونه
والاعلى اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول مشوقة الى ذكر الثاني ومنتظرة له بحيث كلام المشتمل على هذا
فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاسم ضافة لامية وان اضافة
في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون
اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة مشخصة ويمكن ان يقال لو قرئ الاستمال والغلط
بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل الكل انتهى ذلك وكذا ان يجعل الاضافة
في الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذكورة والمقدرة التابع منا بهما المضاف
اقرب بلحق بتقدير المضاف بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو الظاهر
كلام سيبويه البيان فرع المبين ولولا المبين لم يات الا الغلط فان لم يكونه
الثاني هو المقصود دون الاول ظ وان قصد توجيه الاسناد الى الثاني وهم
جعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المنع على الى طلب واثبت
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وبهذه الفائدة منتفية في عطف البيان بحث
توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم تكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا
لم يكن بدل الاشتمال فلا نقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلا
ولان الملابس مفهوم معنى بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد

لا اخراجه

لا اخراجه واخراج ما ذكرناه فيدخل فيه الا انه لم يلزم ثبوت قسم خامس نكرت الى القول كما ذكره ان النسبة الى الاول من
قد لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون منها لا البدل الاشتمال وكذا المثال الاخير بعد ان غلط
بان القصد وشرطه اسلوب والشرف فيه او بالنسيان او يسبق تلك في قال الشيخ الرضي الاخير ان
قد لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال ان دفع بدل النسيان في كلام فمقتضاه الاضراب ببل بغير قبل
لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لا حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه
غلطا واذا كان البدل اه ويجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة
قد فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي
انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس
طوى اي مقدس مرتين لئلا يكون المقصود النقص نقل عن البعض انه جعل طوى بدل
لتوصيف بدل الكل واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قيل لانهما لا بد فيهما
من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان مثلا المكان معرفة ولو
كان مفصولا المكان موصوفا به وضربت نحو الشيء ان تفهيم الابهام قال الشيخ الرضي
ونحن انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيد بشر واخوك والشيء يورد فيه بيانا له
المقام نحو زيد ضربته اياه ويه وكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في
مثل قوله للعدو ن شتمته انت وزوجك الجنة على ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه
ان البدل يفيد ما لا يفيد الاول ما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيد الاول قلنا
ان البدل يفيد ههنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما اشير اليه
ودفع لك بان زيدا زيد لان المضمر المتكلم والمخاطب اه قيل ولانه يلزم ان يكون
شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال الظاهر
المضمر من الاسم الظاهر مع كونه مدلولهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما
يفيد المبدل منه فيه ان المفهوم متغاير ان غايتهما في الباب انهما يتحد ان
بحسب الذات فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيد المبدل منه
والبر على ناقة دبراء او عجفاء والغبراء الدبر انبت ريشها والعجفاء الاعزو النقبا
شددوه شده بابر النكاف في اي كذب يقه بمين فاجرة ان جعلناه
بمعنى المعنى اي ثمنه فيه معنى الجعل لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقه جار ان يكون

المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد كسر لانا نقول
لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على التعريف بانه تعريف الشيء بنفسه
والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به غير
لا مفهومه كان مجازا والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور
لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا والمراد بالمناسبة المذكورة في
تعريف المعرب هو هذه المناسبة والعكس لانها اعم منه المشابهة وهي كافية
في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء ولقد فصل يعني انه اراد بقوله
ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكنه اشترط
ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب كالاضافة اي الموصولة ولهذا التحقيق
اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا
مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف
بالمجهول لا للقوة مراتب ولا ايراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب اما بفهم
الاسم معنى مبني الاصل تحقيقا او توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو
والعطف وهم لا حقيقي فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف
ان قيل في اي شيء يدخل غاقا في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير
مركب حكما باعتبار قصد الشارح كلمة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما تكلم به
الصبيان ولا ما يرمي به الغراب من حوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا
والقابه عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف قد
اثارها اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب البناء
المفهوم من المبني من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره وسكونها او
القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص
بالحركات لان المبني قد يكون بالالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا
يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين
مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات
الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب

قد

باسم الضم

رفعا ضم وفتح وكسر ووقف ضما لضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم
في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا
لتوقف النفس عن الجري وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات
البنائية والمراد ان الحركات الخ اشارة الى ما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص
الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان
لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات
المبني لا لخصوصها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون
السكون على الجزم بحذف الحركة حيث تجر بالضمة رفعا وقد يناقش في
قد بالفرق بين ما سمي التاء وما ليست معه والكنايات الاولى ان يقول وبعض
الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة والاصوات قيل انها ليست
اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء
قد فلهذا عددنا منها المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء من اعراب
ولا نزاع في بنائه وليس الخ فيه فساد الالتباس وعلته بنائه احتياجه
الى حضور او تقدم مكني عنه ما وضع الى الاسم وضع فلابد والتقفي
بمثل كاف ذلك من حيث انه متكلم فيه ان اياي في اياي مثلا خبر على القول
المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني
عنه فيجب قطع النظر عن صفة التكلم والخطاب والغيبة وانما فهم تلك
الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان اياي بلزمها تلك اللواحق موضوع
لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق
لتعيين المراد لكنه بعيد ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم
والمخاطب فانهما ليس موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا
صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالقيد الى بقي لان
المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان
للمفهوم وبقيد الحيثية نحو يا زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد
وقس عليه حال المخاطب ومنهم من في قوله ما وضع لمتكلم بقوله

اى مادة او بطريق الكناية وقال بهذا الخسج لفظ التكلم والمخاطب لانهما
موضوعان صيغة صريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان
لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون للشرط
وقد يكون للتحقيق فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعنى لما
ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول
يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول المبيع بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد
ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس زيد ضرب دليل التكلم
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة انقيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية
خرج الاسماء الظاهرة فلم يكن قوله تقدم واخلاقى بحد بناء على ذلك القيد قلنا
لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل له وكذبه فمنه لاخراجه اراد بالتقدم
اللفظى اه اعلم ان تقييد التقدم اللفظى بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى
او حكما من اقسام المذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكنه لما كان المقصود
الاصلى منها بيان التقدم جعله من اقسامه ولهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى
بان تقدم اللفظى اى تحقيقى والتقديرى خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ
قسيم التقدير كما مر فى باب حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول
لا منع لان يجعل الحكمى من اقسام التقدم حقيقة بناء على التقرر لانه جعل الحضور
الذهنى وعهدية قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء فى ان التمحل ليس
الا فى جعل العهد فى حكم الذكر واما التقدم فحقيقى لا حاجة فيه الى تمحل نعم
لو جعل الضمير راجعا الى المعنى الذى بعده احتيج الى تمحل فى التقدم بان يقال
انه متقدم بحكم وضع الضمير اقتضائه فانه يقتضى لذاته تقدم المرجع لكنه قد
يخالف وضعه مقتضاه لغرض اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان
بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثانى من باب
السياق والاول اظهر كقوله تعالى هو اقرب للتقوى كقوله تعالى توارت
بالحجاب اذ العشى يدل على ان توارى الشمس والشيخ الرضى جعله من باب المفهوم
من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد فظاهره متقدم من حيث
المعنى

المعنى الظاهر انه يقدر من حيث اللفظ او من سياق الكلام اى البنى على
الخبر او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضى
فى قوله تعالى انا انزلناه فى ليلة القدر ان النزول فى ليلة القدر التى
فى رمضان وقيل ان المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان
الذى انزل فيه القران وكذا الحال فى نعم رجلا واما الضمير فى باب
التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل فالمنفصل الغائب
للتغير المستقل بنفسه فى التلفظ بلى فى المخاطب لقيامه
مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار لاما انه انفصلت من العوامل الفصل
وقد تقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف
اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح الاول ضربتُ وضربتِ قيل
الاولى ان يقول الاول ضربتُ واضربتُ الى ضربن والغرض ليكون افراد
النوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد ضربت صيغة المتكلم
المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود النظر الاستثناء العدد فما
نقلت فلم ذكر صيغة المجهول قلت ذكرنا لئلا يتوهم ان الاحتمال فى الصيغة
لتنزيه اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ
الى ضربن قيل الى نهاية الحكم للاسقاط فيه ان لا يدخل ما بعدها فى
الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربتِ وما دونه ذلك الى ضربن
وهو ضربت فيكون الى الى للاسقاط فيدخل وانما بدى بالمتكلم الخ
فيعبر يبدون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى
انا نحن وقد تبدل همزته ها نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه
فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف
والضمير انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضى هو مذهب
البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو
الضمير وان عماد وكان اللواحق اياك واخواته ضماير عند الكوفيين وايضا
عماد لكنهم وضعوا الاشكال مفظين يدل ان على ستة لان الثالث بعده مع

مشاهدة على الفرق واعطوا الغايب حكم المخاطب وذلك مبني على الغايب الوا
حدة الغائبة قياسا على الرفع المنفصل كهو وهي خاصة قيل حال من ضميرسنة
والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اي خص بالاشتمار خصوصا
والجملة معترضة التي وضعها الاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار
اما اولا فبا خذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب
واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فانك اذا عبرت
عن نفسك وغيرك بالكلمتين وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا واما ثالثا فبعدم
الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا
التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا
قلت انت وانا او هو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا
عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم
المنفصل استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادرى
من اي مقولة للمتكلم خمسة للمضارع مطلقا اي زمانا مطلقا او استثناء
مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة
مطلقا وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف
ولا يسوغ المنفصل الا ولا تنحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة
الواقعة بعد حرف النفي وحرف الاستفهام اذا كان عاملة في الضمير الفاعل يجب
انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابرازه
وكذا فاعل المصدر الا لتعذر المتصل اللام للوقت او للاجل اذ الاتصال
انما يكون بتاخير العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن
قبله عامل بل كان متاخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير او بالفصل
ومن بابه ما وقع تابعا تاكيدا وبدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفتوحة
للشك في الاول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثاني باب علمت
واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول واما اذا لم يلتبس
فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى

قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضربت زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل
اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم
لافادة الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لا
لتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم صفته جرت
يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا او قصارا على ما هو الاصل
مع ظهور ان الحكم لا يختلف وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا ولكنه
تاكيد لازم لا فاعل اه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل بينهما تفصيلا وقال
اذا اختلف ما جرت عليه وما هي له في الافراد وفرعيته يعني التثنية والجمع وفي
التذكير وفرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا
وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند
فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع المخا
طبين فان اللبس حاصل فيهما وبرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل
في جميعها مع الاختلاف المذكور وبرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمو
بالمنفصل اللبس في هذه الصور طرد البصري في الجميع سواء كان هناك
لبس او لا وسواء رفع اللبس او لا اما الفعل وقد اتفقوا كلهم على انه
لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فانقلب
ضمير المفعول في اناضاربه برفع الالتباس فلم يكتفوا به قلنا لما كان هذا
الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه حيث الالتباس
على تقدير حذفه فليس لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه واذا اجتمع
ضميران لم يكن مما تقدر فيه الاتصال احترز عما اذا التقى ويافاه سيبويه الكافا
غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكنه الانفصال اكثر وان لم يكونا غا
ئبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب للتحرز عن تعدد
احد الى وبين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك
او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع

بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار
الشباعته في اللفظ فيلزم الانفصال لبعده ولان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فيالف من كونه متعلقا بما هو ادون وحكى سيبويه اي عن
النحاة وقال انما هو شيء قاسوه لم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير
موضعها واختار المبرد مذهب النحاة فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال قد
والانفصال باعتبار عدم الاعتداد او لسبب ان لا منفعة في التعلق
بما هو اشرف منه وضرورته من جهة بالاتصال وان شئت اوردته منفصلا
قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت
فاعل من حيث المعنى فكان الثاني المتصل بضمير الفاعل في مفعولي باب علمت
واخته المبتدا والخبر فيهما الانفصال لانه كان في الاصل خبر المبتدا او اتصلت
الانفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ
فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس
ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى قائم
في الزمان الماضي لكونه ما بعد لولا مبتداء عند الجمهور او فاعل فعل محذوف
او مرفوعا بلولا والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال لكنه غير الاسلوب
يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير
المرفوع المنفصل وبعنى بقوله الى اخره من اوله الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه
غير الاسلوب لما ذكره قده وعسيت اه انما لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرها قد
لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الخبران في لولاك
وعساك اعتبر لهما غاية واحدة وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها
حال كما ان لدن تجر ما بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة تنصبها قال الشيخ
الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر
ويمكن ان يقدر متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلك لهلك انتفى هلاكي لوجودك
[illegible] تصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغيير الشيء عن قرار وسيبويه

في

في لغته وسيرجحه ان التغيير في واحد لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاجماع
وفي لعل الاشتقاق فمذهب جانب لعل وعسى فيجعلها الاسم به ويجعل خبره
مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية
لعل ونون الوقاية وسمي نون العماد والفيه لان العماد وكما يحفظ السقف
عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر اي ياء المتكلم
اذ لم يعهد غيره لتقي اي تحفظ عما هو اخته الجر وهو كسرة في اخر اجزاء
الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا في الفعل الجر
وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيها
ما هو اخته له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة
له وفي ذلك مبالغة في القراءة والتبعيد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني
اما لاطراد الباب او لكونه الكسر مقدرا كما في عطاني وقاضي وتركها في عصاني لجعلها
على لعل ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب
الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب وجل سوء عربيا عن نون الاعراب قد
سواء كان معه نون الضمير ونونا التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز
قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية وقد تلك النونات لان نون الاعراب
كنون الوقاية في ان لا معنى لها لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للبناء
قد فالها التزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المتصلة وانت خطاب عام
وقوله مع النون ظرف لقوله بحر يعني انّ وكان اه هذا التغيير مبني على انه
حمل التخيير على تجويزه الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان
قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور
رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما يأتي في الية الفهم وتخفيف
قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد ونقول
في لدن انه تبع الجر وليس التسوية ويؤيده انه لم يذكر مع ليت
للمحافظة على الحركات البنائية بهذا اللفظ في غير التثنية فتوجيه ان كسر المناسبة
معاقبة لكسرة نون الاعراب او انها لاطراد الباب وعلى السكون في لدن قد

الشيخ الرضي لم يجا فظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقع في لدن
بالضم لدن وفي الكاف اجازة كى لان السكون بعد الكلمة من الاسماء المتمكنة
ويقربها الى افعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربهما الى تلك الاسماء
ومن بينها يفهم ان التحرز عن الخف الحرف في المضارع مع النون من حيث انه
فعل لانه حيث انه حركة بنائية وكذا التحرز عنها في احرف المشبهة لشبهها بالفعل
وقد صرح بذلك التعليل تحرزا عن اجتماع النونات فيه لغلبة
اذ ليس في لدن الاجتماع النونين كما في لعل فانه في قوة اجتماع النونات
اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا ويختاره ليت الشعر
فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر ويتوسط بين المبتدأ والخبر الظ
قد ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر فيفيد تجريد ويحتمل ان يكون بين التاكيد
وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل
قبل العوامل او بعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم تكن
مبتدأ او خبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل
وبعدها واجيب بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المص
بان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر
الثاني منهما وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا الشاب
في شبابه وصباه انه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب
متعين ولهذا انبنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف
بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رايت الشاب في شبابه وصباه لا
لا رايت حقيقة هذا الشاب في شبابه وصباه
قد صيغة مرفوع انما اتى بالمنفصل
بما هو في صورة الضمير لانه عند صلح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع
لتناسب الطرفين يعني المبتدأ والخبر مطابق للمبتدأ اى كله وقد
قد جعل مطابقا للخبر كما قيل ان نذكر هو في المرفوعات هو باعتبار الخبر
وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيام مقام
قد مضاف غائب يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا

لا بعده

لا بعده حتى لا يسقط عنه خبرية وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله
ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين
الغاية والمغيا وانما لم يجعله علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب
على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية يقدر لانه يفصل او لانه فاصل
وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع
قد خه نعتا قيل يحتمل ان يكون حال ان يكون الخبر معرفة الغلت
ينبغي ان لا يشترط ذلك الا اشتراط ثبوت التباس في المبتدأ والخبر النكرتان
نكرتين خلت انما لم يعتبر ذلك لان الصيغة
الفصل لا يفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم
واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة ولا تؤكد والظ
ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس
فينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع
بقوله نعم ومكر اولئك هو يبور واعترض بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او
تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر
بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب عنه بانه تاكيد للضمير
المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انما عرفت ليس ذلك بالحقيقة
قد احسن الاخر لانه خبر مبتدأ عند المحققين ولا موضع له عند الخليل متعلق
قد بقوله له لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي وبعض العرب يجعله مبتدأ
وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول اللام التاكيد عليه فان
قد لام التاكيد لا يدخل التاكيد ويتقدم قبل الجملة وتلك الجملة خبرية
هو اسمية المبنية الا اذا دخلت عليها نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون
فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولا يبعد هذا وجه وجيه
قد مه ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزم
الافراد الغيبة بخلاف ضمير الفصل فانه عبارة عن المبتدأ فيلزم
مطابقتها له كما ذكر ويحتمل تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا

الضمير و لم يتضمن الجملة للغيرة كاموثنا فقياس لان ذلك باعتبار القصة
لكنه لم يسمع والظاهر ان قوله ليس خبر ان والقصة معترضة لا وصف لقوله
على ضمير غايب الغير يفسره وصف له بالنكات مبتدا او بالنكات عامله حرفا والضمير
فوع الى الخبر ذلك اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات بهذا قالوه وفيه ان
مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان لا تقوم
تقوم القرينة على الحذف وخصوصية المحذوف اما على الحذف فلكن فيه الجملتين
في قوله عليه الصلوة والسلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
واما على خصوصية المحذوف فلان حذف الاسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن
ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف القلت ينبغي ان لا يكون مقدمة ضعيفا قلنا
تلك القرينة لا تعيّن الشان لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل
مفرد هي اسم لها و خبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع
لان الخبر كلام مستقل بهذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة
كما في قلال قوله ان من يدخل الكنيسة يوما اه و ذلك الدليل ان النواسخ المبتداء
لا يدخل على كلمة المجازاة الغلت بجواز ان يكون ان هذه من حروف التصديق
فلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقع فيه ما قلناه في الحديث قال فيه
في الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية
اي اسماء وضع كل واحد منها اشار فيه بذلك لان المعتبر بحسب الظاهر هو المجموع
ووضع المجموع وضع اجمالية اشارة حسية وهي و تخييل امتداد او اصل بين
المخيل وما يحيط غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا في محسوس مشاهد
فلا يرد ضمير الغايب ولا يرد ان هذا التعريف للشيء بما يساويه في المعرفة
والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة
بل لذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحي لا اشارة اليه اريد بيانه بان الاشارة
المعلومة للكل واحد ومن الظاهر انه ليس تعريفا للشيء بنفسه كما توهم لان
الماخوذ في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان المعرف ماخوذا فيه
محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما نه شيء الاو

بدل

فد وبدل عنه وهي في المذكر لما لم يصح حمل ذا على هي لعوده الى الجمع احتاج الى تو
جيهه فقال بعض المحققين تارة بان قوله هي مبتدا محذوف الخبر اي وهي
خمسة و الجملة الثنية بعده مبنية والاظهر ان يقدر الى وهي فيما سنذكره وتارة بان ذا
خبره بتقدير معطوف اي هي ذا واخواته فقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف اي هو
للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتداء حذف المعطوف وهو قليل و
تارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتداء الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها
للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهي مبتداء خبره محذوف والجملة خبر المبتداء اي هي منها
ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على النسق ثم قال
ان قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول اي والذي لمثناه ذان وفيه ان
جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين كما نقل ان بعض المحققين قالوا
اليه قيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اي ما منا الا من له
مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف
والعامل في الحال معنى الفعل اه فيه ان قوله ذا جزء للجزء على تحقيقه فان نظيره
قولك البيت سقف وجدران وجزء الجزء ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع
قدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والجمع لمذكر المفرد
على احد الوجوه قال فيه في الحاشية وقيل ان هنا جمع منعم وهذان مبتداء
لساحران خبره وقيل ضمير الشان فيها محذوف اي انه هذان لساحران بقلب
الالف ياء فان ياء قد يكون علامة للتانيث نحو تضربين بقلب الالف
والياء تاء لان الهاء قد يكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف بوصل
الياء لحصولها من الاشباع او يجمع العوضين ولا يثنى من الغائب او لم يرد
التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكر ولا يذكر اسم الاشارة واذا
كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهولة اصله على سبيل اللحوق
يعني ان اللحوق يقتضي اعتبار اصلا اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما
اختار هذه العبارة لدفع ما يتوهم انها جزء اسم الاشارة لانه قد يفصل
بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخواته كبيرة

نحو يا اباذا ويا انتم اولا ربما بهو ذا وليغيها قليل لامتناع وقوع الظرف مع
ضمها فيه ان ضرب افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظرف موقعه مع انه اسم فالاولى
ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك انت
وفي ترجمة ذلك انت   وهي حرف يذكر ويؤنث ويعتبر بها تذكيره بغير تثنيته   قد
كيرا اسم العدد اعني خمسة   اي حرف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يقرب باسما الاشارة
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط دون   قد
القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا
ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصح ان يقع مخاطبا
فلما اتصلت الكاف به وكان متعينا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا
اخرجته عن هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة
فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار
مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط اذا اردت التنصيص على البعيد
جئت بعلامة وهي اللام   ولا ادري لمه كذا قال الشيخ الرضي وفيه شيء لان الاستعمال
كل في مقام الاخر بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال
الاشارة الى الاستعمال فانه لو قال ذا للقريب لم يفهم الا الوضع   وذلك لما كانت   قد
المناسبة بين ذا واخواته والبعد اكتفى به   استعارة الى الكلمة ذلك لان ماداه
غير صالح لذلك اذ ليس فيها ذكر زيادة ان الاتي ذلك   بفتح الهاء وتخفيف النون للقريب
وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد ثم الفه للبعيد وهنا بالتشديد الفه للبعيد وقد يلحقه الكاف
ولا يلحق ثم   خاصة اي خص خصوصا وكررت للتاكيد   لا يستعمل في غيره الا مجازا كما
اذا استعمل في الزمان كما في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق وذلك باستعارة المكان للزمان
كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعه   اي اسم لا يتم
قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن معنى المراد   او لا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ هذا
الاحتمال وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا تصير الا   والمراد بالجزء التام عند الشيخ الاخير من
الكلام كما يساق اليه الفهم الا وقال مثاله الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءا الجملة
لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فهذا

وان

حرف الشرط فهو الجزء التام غير ظاهر   المراد بالصلة معناها اللغوي كذا
نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة
ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وغيرها لكان
اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان
ان الاسم المطلع على تلك بجملة والضمير فيه ان مقام التعريف التفصيل لا الا
جمال ثم التفصيل من خارج التعريف ان ذلك القصد مناف لا انقل عنه
ان المراد معناه اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه
التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا
والصلة العرفية في تعريفه لكان هذا القوم سند كما لا يقال جاز ان يكون
لا خرج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بالمصدر فانه
لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون
جزءا تاما الا الا نعم الجزء التام هو الاول بالمصدر لا الحرف المصدري
المنضم اليه الجمل كما في الموصول الاسمي   وللقائل ان يقول يمكن للقائل
ان يقول يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد بجمل الشرطية لا يقال فلا ان   بل
يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف
العالم بما له العلم وذا لا يجوز لما قيل من ان التعريف العالم بما له العلم
جائز اذا عرف العلم بعد ذلك كان يقال العلم صفة تنجلي به المذكور لمن قامت
هي به لان انتفاء العالم كما هو المشهور ليس باعتبار ذاتيته الاشتقاقية
فانهما معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار معناه فتعريف العالم بما له   ليف
العلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس
تعريفها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه
العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة العرفية ولا
يدل ذاتيته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون التعريف بها
كتعريف العالم بالعلم   بان يقال الصلة جملة اه فيه تامل   وصلة اي صلة
ما لا يتم جزءا الى اخره جعل الضمير راجعا الى ما عند الصلة باقياس اليه لم

لا الى الموصول جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على قد
ان يطلعه المتكلم على ما يقصده ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه معلوما
لحصوله وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية
صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هو جواب القسم وهو جملة
خبرية . واما في معناه كاسم الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء لا غير الا نادرا
فانه قد يجيء الظرف موضع الفعل لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليس
بالحقيقة لا احد فيه كما زعم بعضهم بعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى
موصوف مقدر بعيد جملة مع وليه الفعل ح ولو كان بمعنى الماضي والخبر لا يكون
صلة مقدر الا انه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معنى تقدير المفرد
والصلة لا يكون الا جملة وهي اي الموصولات لا خلاف مع الجملة باعتبار الجزء
كما ان تانيث الضمير باعتبار ان جزءه جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق
وحال الضمير واقع فيه الذي صلة لذي عند البصرية زيدت اللام عليها لتحسين اللفظ قد
حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعد ناصفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة
ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما كان
ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات قد
والتي بقلب الذال تاء واللذان واللتان وردتا بتشديد والنون فيهما بدل من قد
الياء في المعرفة واللذين كالالين لجمع المذكر من اولي العلم واللذون
في الرفع هذيلية وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا ومن اللذين ايضا
واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة بمعنى الذي وفرعيه قد
وكذا في قوله بمعنى التي الشنوية الى بني طي قلبت في التثنية احدى
الياءين الفا والا [illegible] تحرزا عن الاجتماع بين الياءات
اذا بعد ما ويجوز الكوفيون كونه ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة قد
بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط
كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا

الذي

من ذا الذي يقرض الله اي ما الذي فان ذا نكرة او بعده موصول
قد والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء
موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتهما قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف
احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ
يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي ولا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب
مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا
لان الموصول لا يدل على العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان
مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر
متعين كقوله تعالى اسجد لما تامرنا اي به وبتعيين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت
او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو
حذف الجار اولا ليتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه
والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ
بشرط ان لا يكون وحده جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
اخر وان لم يكن في صلة فبشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله
وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض
ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو المعبود في السماء والمعبود
معبود في الارض انتهى حاصل كلامه الثلث فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول
والتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع
القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس
الا لانتفاء على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال
بحرف فلانه فلما يحذف ح واما قولك لا مع لتقييد العائد بالمفعول فقول
ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله
فقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على
الاطلاق لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على الاطلاق يصح الحذف وهذا هو المراد

قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام فى حذف العايد من حيث انه عايد وبحسبا
بيان ان العوامل فى المجرور الخ تمرين التعلم او تجربة اتمير بين التمليين والتدريب
وتذكيره اياه كى تذكر مثلا بمعرفة ان الجار والتميز لا يخبر عنهما انه تجب
تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور يجى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان
مفردين لان الذى مخبر عنها اى يجب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد فى المثال
المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد اه وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس
الى زيد ومنه الذى مع انه المخبر عنه بحسب الظ لان شان المخبر عنه ان يكون
مفروغا عنه والجملة اولى مع اجزائهما مفروغ عنهما ومن الموصول اى او
قعت كلمة الذى اه لان الظ ان تخبر عنه الموصول والمخبر عنه فى الاسمية مبتدا
والمبتدا مرتبة الصدر وجعلت ار لان الظ ان تصف الموصول با قد
لو صف الذى كان لذلك المخبر عنه بلا تغير شىء من الجملة الاولى ولم يمكن
ان يكون الموصول مطلقا المخبر عنه لتصديره مبتداء فلا بد ان يكون نايبه هو
الضمير العايد لانه مطلق واخرته لانه خبر وحق الخبر التاخير فى الجملة قد قد
الفعلية خاصة الخلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما
جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار
فيها قلنا لان هذين الحرفين بمعان من وقوعهما صلة للام فى نحو ان قد
لو قال فى ضمير المبهم ليشمل ضمير نعم رجلا ربه رجلا لكان اعم فايدة وفى
الموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة
فى التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لا يفيده المخبر عنه
وكذا عطف البيان وفى المعطوف واما المبدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما
ذو المصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قايم فى زيد قد
قايم فانما يجوز اذا لم نعلل فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا
عن الفاعل وفى الضمير المستحق لغيرها اى الذى لا يصح عنها وما الاسمية قد قد
قال الشيخ الرضى لما كان ما فى المبنيات يوافق لفظ الموصول لم يجعل له بابا
براسه بل بينه فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ

من المبنيات فى اسماء الافعال كفعال نحو فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال
ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان يجعل لها بابا
برأسها لا لحرفيته لانه ذاكر احوال الاسم والحاق ما لحرفيته فبنى فى مبحثه فى
قد فانها اما كافة اى مثلا واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف
الف ما الاستفهامية فى الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء
ذا بعدها الاستفهامية نحو بم اذا اشتغل نحو ربما تكره النفوس اه قيل جاز ان يكون
ما كافة قال المص الا ان الثانى اختيار والكونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف
واقامة الجار والمجرور مقامه بعنى ان قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه
يجوز ان يكون من فيه للتبعيض متعلقة بنكرة كما فى اخذت من الدراهم اى شيئا
من الدراهم ويجوز الخ لتضمين لكن معنى التشبيه والتبعيض وجه له وجه
قد صفة للام لان اللام للعهد الذهنى وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وصفة
اختلفا فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم
اسم وفايدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيته عطية ما اى عطية
لا تعرف من حقارتها او لامر ما اى لامر عظيم لا يعرف من عظمته واخبره بخبر ما
اى خبرا مجهولا غير معين فان كلمة من لا تجى تامة ولا خفية الا عند ابى على
فانه جوز كونها نكرة موصوفة وتجى عند الكوفيين حرفا زايدة نحو قوله
شرون من عدو اى الاكثرون عدوا وهى عند البصرية موصوفة الى ان تا عدد
وقال الشيخ الرضى اعلم ان من فى وجوهها الذى العالم ولا تقع لما لا يعلم
تقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى
على اربع وذلك لانه لما قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء
فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على البطن ومن يمشى على اربع
وما فى الغالب لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا ويستعمل الخ فى الغالب
فى صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سوال عن صفته والجواب عالم مثلا و
يستعمل الخ استفهاما كانت او غيره فى المجهول ماهيته حقيقة ولهذا الخ لحقيقة
الشى ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة ها والاصل المائية

اوينقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول مر
عون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوال عن الوصف ولهذا قال موسى
عليه السلام رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه جاء موسى ببيان
الاوصاف وفيه بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر   والموصول نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة ليلا يرد النقض
بكم رجل فانه قد ينصب ما بعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد ليلا
يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا بلدن فانه قد يضاف
الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد فمن خواص الاسم المتمكن
لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان
المضاف الى الجملة كالمقطوع عنه الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة
اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة
قال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها لتفيد بعضا من كل
فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان
مقدرا بقي على اعرابه   الا اذا حذف صدر صلتها لكانت صلتها فعلية فلا   قد
تبنى الى معنيها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدا اشترط ان يكون ذلك
الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب
وقال هذه اللغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء
قياسا لا سماعا   فمن قرا بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم
الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان ايها استفهام
معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة ~~...~~
على اضمار القول الى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة
مفعول لننزعن كما يقول اكلت طعاما فيكون من للتبعيض وقيل يجوز
ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان

قائلا

قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزع
معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس بجملة والمعلق بحيث ان يكون النزع
مفعوله جملة   للتاكيد شبه لحرف التعليل قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء
فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج الى ترقع المنافاة
على تقدير رفع المنافات كان ينبغي اذا بنيت مع قطعها عن الاضافة لانه بها
والاحتياج قلنا قد مران لزوم الاضافة الى المفرد المنافي للبناء واي اذا كانت
مضافة وحذف صدر صلتها يبقى في صورة المضافة الى الجملة او قلنا ان
المنافات امر قياسي وبناء اي مضافة عند حذف صدر صلتها سماعي
قد   وفيما اذ اصحت قال الشيخ الرضي اذ لا يجيء موصولة ولا زائدة الا بعد ما
ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا خبر ملك الزيادة ويجوز على بعد
ان يكون بمعنى الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدا واما قولك من ذا قائما
فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل من ذا الذي ان يكون زائدة واسم اشارة كما
قد   في قوله لمه امن هذا الذي فان هاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة   احدهما
ما الذي والجملة صفة لقوله وجهان او استئنافية   على ان يكون ذا بمعنى الذي قال
الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم فيما ذا صنعت بزيادة ذا كما
رفع الجواب رفع البدل عما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما
مبتدا او ذا زائدة والفعل خبر لما بعده العائد وفيه ان حذف العائد من خبر
المبتدا قليل ومن صلة الموصول والنظران موجبهما واحد يوبده ما نقله
من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة   وجه جوابه لنصب هذا اذا كان بعد
ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه واما اذا لم يكن كذلك نحو
ذا عرض وماذا عليهم وماذا اصل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة
قه   او زائدة   اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان هذا يحتمل
ان يكون فاقحمة على اصلها او نامة وبمعنى صار و زائدة ولما كانت اسماء
الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقيا ان لا يكون لها محل من الاعراب
كالامر الماضي وقيل انها مصادر وفيه انها يستدعي تقدير فعل قبلها

فلا يكون اسماء الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال
بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال تجوزا او مسامحة
ولكنه فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبنية لكونها في الاصل
اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل انها مبتداء والفاعل
ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتداء
لكونه مبتداء لا ينافي معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء يصح ان يقع
الفعل فاعله مبتداء وفيه ان ذلك امر اصطلاحي او ان هذا القسم من المبتداء ثابت
بحسب الضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم
فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم الا يقول ان
القسم الثاني من مبتداء يؤول بالآخرة الى المسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان
صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم
عامل الرفع في المبتداء مطلقا كونه مسندا اليه لان المعنى على الانشاء وفيه ان المعنى
لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي
فانظر في وجه بناء اسماء الافعال ما قال الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها
اسماء لا اصل لها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر
او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور مثل رويد زيدا عد
في الاصل تصغير رواد مصدر اروادا اي رفق تصغير ترخيم اي رفق رفقا
وانكان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو
بمعنى الرفق متعدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل بتضمينه الامهال وحمله
بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون
مصدرا مضافا الى الفاعل مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعديا ومستعمل
فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي امهله كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى
الماضي لازم وهيهات مستعمل فيما نقل عنه فقيل هذين المثالين اشارة الى اقسامها
بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا
جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى
البعد اذ

تقدير
البعد اذ معناه ما البعده كان القياس على ان الكلمة مبنية كنزلت ان لا
يوقف عليها الا بالهاء لكنه يوقف عليها في الاكثر بالتاء تشبيها على الحاقها بالافعال
فكان تارة تارة قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كعوقاة فوقف
والوقف عليها الهاء اما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كسلمات والوقف
عليها بالتاء مضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء
وهو ان صيغها في اللغة لبعض الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين
تلحق لبعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على
كونه موصولا بما بعده اي ان حذفه دليل الوقف علامة عليه وذلك تنوين
التنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل تنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل
جرد وبه اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه
بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه
اي السكوت عنه فمعنى صه افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت الخ طب
عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا اذا التعريف الخ فكر
فيه في الحاشية الفخ انما الصحيح بحسب الوضع والنكان طالبا مثل الفعال بالسين
في الماضي لكان اظهر المشتق من الثلاثي يعني ان قوله من الثلاثي صفة
للاسم ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن اي قياسي
وذو قياس على ان لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يات
الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة
وهي لعبة للصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبيان وفيه ان الحكاية لا تنوين فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق
غاق فه كونها مصدر اصاحبها ضمير قوله مبني موقعة اي علم جنس كفجار وقوله
كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار
والجملة معترضة قال الشيخ الرضي قال الرضي ان من كان مذهب ان الجميع
اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب
عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على انه ذو اهم

في كونهما مؤنثة صفة لمونث لم تجئ المذكر وجمعها تستعمل منا ومثنا
موصوف وتستعمل اما الازمنة للتثنية اسما على نحو ياتي في اماعبة الازمنة
له وهي على جنب يلين احدهما ماصار بالغلبة علما جنيبا نحو جنبا ذ
للمنبته وهي في الاصل لكل ما يجنبه اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بحسن
المنايا والقرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطار قاطنة كافة واما على الاثا اعتبر ذلك الا
بناء الترشة غير كافية والالزم بناسعدم وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت في نظر
لا يدل ان على كون مجاز وفاق معدولين عنهما لجواز ان يكون امرا وضعا لهما وان ادعى ان
العدل معتبر لاضطرار وجود هما مبنيين لكان فيه منع العرف فلنا لا دليل على كون نزال معدولا
عن انزل واما اعتقد لوابه عليه في غاية الضعف فالاولى ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم المعاني
والصفات بين امثلة بهيئة بعض الامر رشنة وبالغة او من الكلمات مبالغة
عليها الاعيان حالي من مفهوم فوده مبني في الحجاز معرب في تميم الى اختلف فيه حال كونه علما
للاعيان وان تعتقد ذلك الا ان تعلق بكل منها فوده مبني ومعرب ثم تورد الواملين على
معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم حذف الاخر عن التعلق بهذا الى اللهم الا ان يقدر الاخر
كما في باب التنازع لمثل هذه مثال بعض الامر وفيه ما وكان اختيه والاجراء فيه ما يجري
منهما فالموجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعرف الموصوف فان كان منقولا
راعوا معناه الاصلي وكان فيه مبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره
وجه الاكثرين الا انه وجه البناء في ذوي الراء معقد الامالة او هي امر مستحسن والمصحح للامالة
كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه او اعرب منع الصرف فلم يكسر والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والماب ١٢ مالكه الحقير ابو الله والحجازي هذا الاين

الخط باق نوشته بماند بخط غريب
والعمرفان
نفرس ان العد قم قريب

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد الحمد لمستاهله والصلوة على سيد رسله وآله وصحبه موضحي سبله فذونك ايها السارح
هذا البحر الزاخر كتاب فريد في نوره وهدى للناس يرشدك الى الكامن الخفية من شرح العقائد النسفية
اطيبة اوان الدعة والاستراحة عن فتور المطالعة كلما فيه حاوية الايجاز من غير التعمية والغازو
حلي ما حمت حول الحقيقة ورمت تزيين سيته وتشيينه العقبة اخرالة من لا مثل له
في العلم ولا احتمال الا على الصاحب الاعظم والدستور المعظم باب كعبة الحاجات لطوي
اليه من كل فج عميق ولتستقبله وجوه الآمال من كل بلد سحيق بابت تيجان الوزارة بهامته
وجلل الامارة لقامته ولي الايادي والنعم ومربي اهل الفضل والحكم اخذ ايدي العلماء ومعلوم رافع
الوية الشرع ورسوم جامع الآثر والمفاخر حاوي الرياسات العقل والاخر اول مدارج طبعه
النقاد اخر مقامات نوع الانسان وآخر معارج ذهنه الوقاد وخارج عن طوق البشر بل عن
حد الامكان لولم يدل الوهم حيث جلاله ما خيل طيف خيال سامي جلاله ناظورة الديوان
اصف عصره وهو الوزير الاعظم الفرد في اقباله محمود اهل الفضل طرا كاسمه وكفى به برهانا
حسن خياله بكماله في الاوج بدر كامل بحر محيط زاخر نواله في كل علم عالم متبحر في فن جلاله عالم
بجلاله سبحان من في فصاحت لفظه معنى بليغ النحل في افضاله الصائب ان فكار في
تدبيره الثاقب الاراء في انوار للناس ينذل ليس تمسك لفظه فكانما الفاظه من عالم
تتراحم الانوار في وجناته فكانه متبرقع لقباله وهو الذي عم النعامه وفتى الوزير الكبير
محمود بادشاه اوضح الله غرة الغر لضيائه ورفع علم العلم باعلائه ولا زال مورد فضله
مار دين المحارب يوجد عليه امة من الناس يسقون منه المطالب فان رفعه الى سماء
القبول فقد سعد كوكب الامل في برج شرف المحل وانه ولي الاعانة وكفى به وكيلا



